AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الأسيرُ القائد ثائر حنيني "للهدف":
الأسير مِلّ من صفات تجميل معاناته
فهو أوّل وآخر ما يحتاج للحرّية ثمّ الحرّية

الحَرْبُ عَلَى اليَمَنِ
إِجْهاضٌ للدَّوْرِ المُقاوِمِ

الهدف – فلسطين – العدد 35 (1509) - مارس/ آذار 2022

الرفيق المهندس

سالم عسقول

«نبيل سامي»

- الرفيق المهندس سالم عسقول الملقب - نبيل سامي
- كان يعمل موظفا في ليبيا، وتلبية لنداء الواجب الوطني والقومي للدفاع عن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التحق عام 1978، كمتطوع بالجهاز العسكري المقاتل للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان
- خضع لعدة دورات عسكرية في معسكر حلوة بلبنان ومعسكر الدلهمية، ومنها دورة 18 الكوريةBM21 BM راجمات صواريخ
- تحمل عدة مسؤوليات من خلال إلحاقه بوحدة الصواريخ المركزية وتسلم مهمة قيادة فصيل راجمات صواريخ كقوة ملحقة لكتيبة الشهيد طه الشلبي العاملة في محور النبطية عام 1981
- في عام 1982 تحمل مسؤولية راجمة الصواريخ التي كانت متمركزة في أحراش عرمون والتي قامت بتنفيذ عدة مهام قتالية بالتعاون مع وحدات الصواريخ المتعددة الأخرى
- ساهم في إفشال الانزالات البحرية والجوية (المروحية) لجيش العدو الصهيوني على محور الجية – السعديات، وكذلك إفشال محاولات الانزال على ساحل الفملي بيتش
- شارك في معركة التصدي لمحاولات جيش العدو الصهيوني الفاشلة احتلال منصورية بحمدون
- عاد أواخر الثمانينيات إلى ليبيا ومنها إلى فلسطين، حيث أقام مع أسرته في قطاع غزة
- توفي بتاريخ 2021/12/25 بعد إصابته بفايروس كورونا

الافتتاحية

الأخلاقُ والسياسةُ ومصيرُ القضيّة الوطنيّة!

كل الحقيقة للجماهير

لا نبالغُ لو قلنا: إنّ مصيرَ العلاقات الوطنيّة وأبعدَ من ذلكَ القضيّة الوطنيّة برمّتها، قد تقرّر في تلكَ العلاقة التي نشأت بين الأخلاق والسياسة، وفهمٍ الأخيرة خارجَ نطاق الأولى، إنْ لَم يكن نقيضًا لها. نسجّل ما تقدّمَ ربطًا بفهمنا المحدّد للسياسة التي هي الوصول لهدف الصراع - انطلاقًا من الخصوصيّة الفلسطينيّة - وليس حَفظ البقاء في السلطة بَعد الوصول إليها. والصراعُ - كما نفهمُهُ - ليس مع العدوّ فحسب، بل التحدّي مع الذات أيضًا في مسعًى إلى رفع طاقتها وكفاءتها كممرٍّ إجباريٍّ لتعظيم القوّة على طريق تحقيق التوازن المطلوب، أو تعَديل ميزان القوى الشامل مع العدوّ الذي يعمل باستمرارٍ دونَ بلوغنا لهدف الصراع، بمعنى تقصير كلفة الوصول إلى التحرّر الوطنيّ.

فمنذ أن أتيحَ لحركة فتح الاستفراد بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، عملت بكلّ قوّتها على الاستئثار بها والهيمنة عليها، وتسخير مواردها لمصلحتها الفئويّة وتوجيهها في مصبّ مشروعها السياسيّ الخاص. وعليه، لم تكن ترغب أو تعمل في أن تشكّل قاعدة للشراكة الوطنيّة الحقيقيّة، حيث عملت على تغييب الأنظمة واللوائح التي تحكم العلاقة داخل «مؤسّسات» المنظمة، والمثول لشرعيّة «التنظيم الأكبر»، مترافقًا ذلك مع توسّل الانتهازيّة طريقًا، وتعميم منظومة قيميّة تقوم على الكذب والخديعة والإفساد الممنهج، التي رسمت حدود العلاقة التي استمرّت في الانحدار بين الشعب الفلسطينيّ ومؤسّساته الوطنيّة أو مؤسّسته الوطنيّة الأهمّ: منظّمة التحرير الفلسطينيّة، حيث كان على الشعب الفلسطينيّ أن يدفع من تاريخه ومستقبله، بل من وجوده، ثمنَ الخطيئة الفكريّة في التباس العلاقة بين الأفراد وعلاقتهم بالسياسة والأخلاق، خاصّة لجهة وعي أن القوّة أوَ الضعف هي الحصيلة الإجماليّة لطاقات المجتمع أساسًا، التي لا يمكنُ أن يجريَ الاستثمارُ الجيّدُ فيها، في ظلّ سياسة الاستئثار بالمؤسّسة وتهميشها وتغييبها وصولًا للانقضاض عليها، وهذا ما لم يكنَ لولا أن بعض الأفراد/القيادات عملوا طوال الوقت على تغييب المأسّسة، لحساب تقوية ذواتهم المريضة وشهوانيّتهم للسلطة، التي كانت على حساب المشروع الوطنيّ التحرّري الذي بات بمستوى القامات القصيرة، من عديمي الكفاءة والأخلاق والوطنيّة.

نعم، لقد تقرّر مصيرُ القضيّة الوطنيّة مبكّرًا، تقرّر منذ ذلك الوقت الذي انفصلت فيه الأخلاقُ عن السياسة، وهذه مسألةٌ لا تتمُّ دونَ سبب، فما هي إلا الوجه الآخر للتبدّل الذي طرأ على هدف السياسة نفسها، وعمّا إذا كان الهدف حفظ البقاء في السلطة أم الوصول عبرَها إلى هدف الصراع النهائيّ، أي التحرير.. فما بالُنا إذا باتت مفاتيحُ هذهِ السلطةِ كلّها بيدِ الاحتلال، فما هي الحصيلةُ المنطقيّةُ لوضعٍ كهذا؟!

فمن المعروف، أنّ مجتمعًا أو فردًا لا يؤمنُ بشيء أو هدف سام/قيميّ؛ هو في حالة تحلّل، وأنّ من يؤمن بكلّ شيء ويتكيّف معه؛ هو في حقيقة الأمر انتهازيٌّ لا يؤمن بشيء، فإذا كانت مسألة الواجب والقاعدة الأخلاقيّة تملي على الفرد العاديّ ضرورة اتّخاذ موقف ما تجاهَ القضايا الخاصّة أو العامّة، التي تهمّ الآخرين؛ فإنّ مسألةَ الواجب والقاعدة الأخلاقيّة في هذه الحالة ترقى لمستوى البديهيّة باعتبارها ركنًا لأيّ عمل سياسيٍّ ثوريّ، الذي هو في الجوهر موقف أخلاقيٌّ إيجابيٌّ من القضايا الفئويّة والوطنيّة.

إنّ الاحتمال/المسار الطبيعيّ – المنطقيّ لمن يسعى لاستمرار الاحتفاظ بالسلطة والهيمنة على المؤسّسات الوطنيّة، أن يعمل على صنع شروط جديدة لتجديد «شرعيّته»، التي لا يمكن أن تؤسّس أو تتأسّسُ إلا باستمرار الانفصام بينَ السياسة والأخلاق، وتوظيف كل وسائل الخداع المتاحة وأدواته؛ لكن يبقى السؤال المنطقيُّ أيضًا: هل بالإمكانِ ممارسةُ سياسةِ الخديعةِ إلى ما لا نهاية؟!

في هذا العدد

الافتتاحية: الأخلاق والسياسة ومصير القضية الوطنية.....3

شؤون فلسطينية..

حوار مع الأسير ثائر حنني: خاص الهدف..... 6

نادية سعادة: الوضع القانوني للأسيرات الفلسطينيات.....9

أبو علي حسن: المجلس المركزي الفلسطيني.....10

حسن شاهين: المعارضة الفلسطينية وتحديات التحالف.....12

محمد صوان: حول دورة المجلس المركزي.....14

عصام سكيرجي: أزمة الساحة الفلسطينية والحل المطلوب.....16

الملف:
الحرب على اليمن: إجهاض للدور المقاوم.....

مقدمة الملف: الهدف.....17

عرفات الحاج: كيف يعمل التحالف الخليجي مع العدو؟.....18

عابد الزريعي: السلاح اليمني: كسر دائرة حرب الإبادة.....20

سعيد ذياب: صراع في اليمن أم صراع على اليمن؟.....22

رضي الموسوي: الحصاد المر في حرب السنوات السبع العجاف.....24

عليان عليان: تطورات الصراع في اليمن.....26

شؤون عربية..

سركيس أبو زيد: مصير لبنان.....28

مصطفى عمر التير: الدور الدولي في تأجيج الصراع في ليبيا.....30

معاد الحجري: أضواء على القمع المسلط على حزب النهج الديمقراطي.....32

هاني حبيب: الأمير عبد القادر الجزائري- خارج النص.....34

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

تصميم الأغلفة:
«نضال أبومايلة»

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف - فلسطين العدد 35(1509) آذار / مارس 2022

كلـــــــــمة

يصادفُ إصدارُ هذا العدد من (الهدف) مع الذكرى الثّامنة والأربعين، لاستشهاد أحد أبطالَ ثورتنا وشعبنا وحزبنا، الرّفيقَ القائدَ محمّد الأسودَ - جيفاراَ غزة (مسؤول قوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة)، ورفيقيه كامل العمصي وعبد الهادي الحايك. وقد مثّلَ «جيفارا» النموذجَ الناصعَ للمناضل السياسيّ والتنظيميّ والعسكريّ المقاوم، في فترةٍ حرجةٍ من تاريخ ثورتنا ووطننا.

والشهيد القائد من مواليد السادس من كانون ثاني/ يناير 1946 في مدينة حيفا، وقد لجأ مع عائلته إلى قطاع غزّةَ أثناءَ النكبة، واستشهد ورفيقيه مشتبكين مع قوّات العدوّ الصهيونيّ يوم التاسع من آذار/ مارس عامَ 1973. وبهذه المناسبة؛ فإنّ أسرةَ مجلّة الهدف توجّه أسمى آيات الإجلال والاحترام لذكرى القائد البطل ورفيقيه.

أيضًا فُجعنا أثناءَ إعداد هذا العدد، برحيل الرفيقة الفنانة التشكيليّة لطيفة يوسف، التي آثرت بفنّها التشكيلَ الفلسطينيَّ مانحةً إياه أبعادًا جديدة، كما أثْرتْ بنضالها ومسيرتها الكفاحيّة في مسيرةِ حزبنا ونضاله، فتحيّةً لها.

في هذا العدد الجديد من الهدف، تمَّ تخصيصُ الملف للعدوان على اليمن؛ عبرَ مقالات تحليل هذا العدوان وأبعاده، وتحليلَ مسارَ المقاومة اليمنيّة الباسلة، وهي فرصةٌ لتوجيه التحيّة للأخوة اليمنيّين في صمودهم الأسطوريّ في وجه العدوان المتعدّد المحاور والطبقات؛ شادّين على أيديهم واثقين من نصرهم. وكالعادة يتناول العددُ الشؤونَ الفلسطينيّةَ والعربيّةَ والدوليّةَ والعدوّ، إضافةً إلى الهدف الثقافي.

شؤون العدو..

أكرم عطاالله: معضلة إسرائيل الفلسطينية.....35
إلهام جبر شمالي: استهداف الصندوق القومي لأراضي النقب.....36

شؤون دولية..

حاتم استانبولي: الأزمة الأكرانية 38
حسن نافعة: تأملات في تحولات النظام الدولي.....40
أحمد مصطفى جابر: عصر ما بعد الحقيقة.....42
طلال عوكل: في الهدف- نحو تغيير قواعد النظام الدولي.....44

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: مفهوم التراث والعبور للمستقبل..... 45
حوار مع الروائية نهيل الشرافي: أحلام عيد.....46
علاء حمد: المحسوس وجسد الذات الحركية..... 48
عبد الرحمن بسيسو: دريفوس الفلسطيني وسيف الإله.....50
خاص الهدف: العولمة ونظام التفاهة.....53
خالد فارس: حرب الهويات على الطبقات.....54
خالد فارس: شعر: إعادة تأهيل المدمنين على هواء أمريكا.....56

الأسيرُ القائد ثائر حنيني «للهدف»:

الأسير ملّ من صفات تجميل معاناته فهو أوّل وآخر ما يحتاج للحرّيّة ثمّ الحرّيّة

خاص الهدف

حوار:

وُلدَ في قرية بيت دجن لعائلة مناضلة قدّمت التضحيات كغيرها من عائلات بيت دجن، ودرس في مدارسها المرحلة الابتدائيّة في ظروفٍ في غاية الصعوبة. انتقل وأسرته إلى الأردن ارتباطًا بظروف عمل والده، وما لبث وعاد لأرض الوطن ليبدأ مشوارَ حياته ونضاله من داخل الوطن.

انتسبَ مبكرًا إلى الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين أسوةً بعمّه الشهيد القائد فادي حنيني، الذي قدّمَ حياتَهُ قربانًا على مذبح الوطن، وتأثّر بشكل كبير بعمّه الذي تربطهُ به علاقةٌ أشبهُ بالصداقة.

رغمَ الظروف المعيشيّة والماديّة المريحة التي أحاطت ثائر إلا أنّه وجد نفسَهُ منحازًا للفقراء والكادحين من أبناء وطنه ولقضاياهم العادلة، ووجد في حزبه منصّةً للتعبير عن هذا الانحياز المبدئيّ للشرائح الأكثر تضرّرًا في وجود الاحتلال.

اعتُقل في تاريخ 2004/7/1 على خلفيّة مقاومة الاحتلال، بعد انضمامه لكتائب الشهيد أبو علي مصطفى، وحوكم بالسجن عشرين عامًا قضى منها ثمانية عشرَ، وما يزال قابعًا خلف قضبانَ الفاشية الجديدة، في سجن رامون.

خاض مجموعةً من المعارك غير المتكافئة عبرَ أمعائه الخاوية منذ السنة الأولى لاعتقاله، التي تكرّرت مرّات عدّة مختلفة أبرزها (إضرابُ أعوام 2004 + 2011+ 2012+2016+ 2017) التي كان أشدّها صعوبةً في سابقاتها لتصيغَ هذه التّجاربُ شخصيّتَهُ التي نضجت وتعمّق وعيها عبرَ الاشتباك المباشر مع هذا العدوّ.

أسمع صوت الأسير الفلسطيني عبرَ كتاباته ومقالاته الأدبيّة والفكريّة والتنظيميّة التي نشرت عبرَ المواقع الإلكترونيّة وبعض الصحف العربيّة وتحديدًا الجزائريّة، جميعَ العالم؛ معرّيًا بقلمه ممارسات العدوّ الصهيوني.

دمجَ القائدُ ثائر بذكائه بين النضال الثقافي والعمل التنظيمي المُجهد، فشغل مناصبَ قياديّة مهمّة عدّة، آخرُها كان عضويّته في اللجنة المركزيّة لفرع السجون، وتوليه مهامًا ذات صلة وثيقة بالحقل الإعلامي.

أكمل دراسته داخلَ الأسر وحصل على شهادة بكالوريوس في التاريخ وأخرى في الاجتماعيّات، ويعمل الآن في التحضير لرسالة الماجستير في العلوم السياسيّة.

العودة إلى الفهرس

*** اعتدنا على الدور المحوري للحركة الوطنيّة الأسيرة في التجربة النضاليّة الفلسطينيّة ما قراءتكم للتطوّرات الحاصلة على الساحة الفلسطينيّة عمومًا؟**

** لا يختلفُ أحدٌ على أنّ المرحلة الراهنة تعدُّ من أخطر وأعقد المراحل التي مرّت بها قضيّتنا الوطنيّة، هذا ما يجعل التصدّي لتحدّياتها واجبًا وطنيًّا من الدرجة الأولى، له استحقاقاتُهُ المرتفعة وأثمانُه، ويستدعي استعداديّة عاليةً ووعيًا وإرادةً وتصميمًا، فالمواجهةُ شاملة. فهذا التحديد يضع الجميعَ أمامَ استحقاق المرحلة والإعداد الجاد للتعامل مع مهامّها، فالمطلوبُ منَ الكلّ الوطنيّ الارتقاءُ بأدائه لمستوى التحدّيات، ومن ثمَّ التقدّم بالدور (رأس حربة المواجهة).

وهذا لا يمكن أن يتمَّ دون توافر قدرة عالية من الإمكانات والقدرات والتخطيط وتحديد المهام، وهذا يستدعي حسمَ خيار نضاليٍّ وإنتاجَ حالة قياديّة جادّة حاسمة لخيارها؛ تمتلكُ الوعي الثوري وقادرةٌ على قراءة المتغيّر الجاري.

فالمرحلةُ الراهنةُ بتجاذباتها داخليًا، متجليّة بالانقسام ونتائجه، وبالقرارات الأخيرة للقيادة المتنفذة في م.ت.ف، بانعقاد المجلس المركزي وغيره، وخارجيًا على صعيد التناقض مع المشروع الصهيونيّ الذي يتقدّم على الأرض وحلفاءه؛ ما يجعلُ منَ مهمّة التحرير أكثرَ تعقيدًا واستحقاقًا، وهذا ما يضع الكلّ الوطني وقواه الحيّة الفاعلة بموقع المبادرة، والقيام بالدور المطلوب والتحدي لهذه المهام، فالمهمّةُ الرئيسيّةُ هي العملُ من أجل إنجاز التحرير وإحقاق الحقّ الفلسطينيّ، وهذا لن يأتي إلا من خلال، تفعيل حالة الاشتباك العنيف مع الاحتلال، بحيث يكون فعلٌ مبرمجٌ ومخطّطٌ ومتراكمٌ ومميّز، بالإضافة إلى تفعيل آليّات المقاومة الشعبيّة بشكل مختلف ممّا هو قائم، وكذلك الاهتمام بعنوان الوعي الوطنيّ المقاوم؛ مفاهيم وقيم. وبهذا وحده نكون أمينين على وصايا الشهداء والثوريين الذين صنعوا بأجسادهم وتضحياتهم جسورًا؛ لتعبرَ عليها الأجيال.

*** هل هناك موقفٌ محدّدٌ ممّا يجرى على مستوى م.ت.ف ومقاطعة فصائل عديدة لاجتماع المجلس المركزي الأخير؟ ما رؤيتكم لاستعادة الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة؟**

** لطالما كان ملفُ منظّمة التحرير الفلسطينيّة هو الأبرزُ والأعقدُ على مدار تاريخ ثورتنا المعاصرة، سواءً على الصعيد الخارجيّ أو الداخليّ، ولا أحدَ يختلفُ على جوهريّة م.ت.ف وما تمثّله لشعبنا الفلسطينيّ ممّا له أثرٌ على لحمة شعبنا وتكامله بالمعنى الجغرافي والسياسي، ولكن وبحسب الظروف الموضوعيّة والحالة المترهلة والتشرذم وحالة الانقسام بات الحديث عن م.ت.ف مجرّدَ شعارٍ يطرحُهُ البعض كغيره من الشعارات، كإنهاء الانقسام وفكّ الارتباط باتفاقيّات أوسلو وتشكيل جبهة وطنيّة وانتخابات شاملة فلسطينيّة كأنّه وغيره من الشعارات التي بات واضحًا بأن طَرحها هو للهروب من استحقاقات قد تضرّ بالمصالح الفئويّة الضيّقة.

ومن ثَمَّ لا نرى بالأفق القريب - على الأقلّ - ما يبشّرُ بالخروج من حالة التشرذم والتخبّط التي يعيشها شعبنا، والحديث عن الوحدة الوطنيّة في ظلّ هذا المشهد مجرّدُ ذرٍّ الرماد بالعيون؛ لأنّ من يريد استعادة الوحدة الوطنيّة وإنهاء الانقسام وإعادة لحمة الشعب الفلسطينيّ وإنهاء الاحتلال، يجب أوّلًا تقديم استحقاقاتٍ فلسطينيّةٍ شاملةٍ وخطابٍ سياسيٍّ واضح عبرَ برنامج، والتأكيد على فكرة إنجاز مهمّة التحرير كمهمّة وطنيّة رئيسيّة يتمُّ توظيف الإمكانات كافةً لإنجازها وتحقيقها ممثلةً بإنجاز تحرير فلسطين، وهزيمة المشروع الصهيوني، بالإضافة لتكامل نضال شعبنا وفعله ودوره في أماكن وجوده كافةً، واعتبار ساحة الاشتباك الرئيسيّة مع المشروع الصهيونيّ على أرض فلسطين تتكاملُ معها الساحاتُ كافّة.

مع ضرورة إعادة بناء م.ت.ف وإصلاحها على أسس واضحة تمثل الشعبَ الفلسطيني، ومن ثمَّ إنهاء حالة الاختطاف التي تمّت لهذه المؤسّسة عبرَ مشاركة القوى الوطنيّة والإسلاميّة كافةً، ورفض تجزئته بمنطق الجغرافيا، ما بين داخل محتلّ عام 1948 وضفة وقدس وخارج وشتات، ورفض حالة الانقسام القائم والنضال لتجاوزه ليسَ بمنطق المحاصصات، بل وَفْقَ منطقٍ وطنيٍّ، وبعدها يمكننا الحديث عن انتخابات شاملة.

هذه العناوينُ تحتاج إلى إرادة سياسيّة أوّلًا، وتشكيل جبهة إنقاذ وطنيٍّ على أرضيّة سياسيّة للحفاظ على القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة والأهمّ هو تفعيلُ حالة الاشتباك العنيف مع الاحتلال بحيث يكون فعلٌ مبرمجٌ ومخطّطٌ جيّدًا ومتراكمٌ وغيرُ منقطع.

*** بحكم واقعكم الخاص، وحملات التنكيل المستمرّة من قبل إدارة مصلحة السجون بحقكم، نودُّ وضعنا في صورة المعيقات الاحتلاليّة الموضوعة ضدّ حقّ الأسرى في التعليم، وما هو الوضع الحالي لممارسة الأسرى لهذا الحقّ وإرادتهم في التغلّب على المعيقات؟**

** بدايةً تشهدُ السجون الإسرائيليّة في السنوات الأخيرة إقبالًا ملحوظًا من جانب الأسرى على الالتحاق بالدراسة الجامعيّة سواءً في بعض الجامعات المحلّيّة أو العربيّة، وهذا الاتّساعُ في الإقبال على التعليم لم يأت منّةً من مصلحة السجون، إنّما جرى فرضه من قبل الحركة الأسيرة الفلسطينيّة، التي باتت إحدى أهمّ مهمّاتها هي إنجاحُ هذه المسيرة، والعمل على تطوير هذا المشروع، وقد مرّت تجربةُ التعليم الأكاديميّ في السجون الإسرائيليّة بثلاث مراحلَ نوجزُها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الممتدّة من عام 1967 وحتى عام 1992، حيث سعت الحركةُ الأسيرةُ الفلسطينيّة طوال هذه السنوات في نضالها الطويل ضدّ سياسة الاحتلال القائمة على التجهيل والقمع لفرض التعليم الثانوي والجامعي وانتزاع هذا الحقّ الإنساني من بين أنياب السجّان، غيرَ أنّ مصلحة السجون سمحت بالتعليم الثانوي للأسرى ورفضت السماح للأسرى بالدراسة الجامعيّة، واقتصرت هذه السنوات على التعليم الثانوي رغمَ نضال الأسرى المستمرّ غيرَ أن السجون تميّزت في تلك المرحلة بالحياة الثقافيّة والجلسات اليوميّة والمطالعة الذاتيّة وعقد الدورات التنظيميّة والفكريّة والسياسيّة وتعليم اللغات ....الخ. وقد أثمرت هذه العمليّة الطويلة في تخريج آلاف الكادرات المتمرّسة والمثقّفة التي كانت تحمل تجاربها الثقافيّة والتنظيميّة مع تمكّن الآلاف من الأسرى من نيل شهادة الثانوية العامة، وإكمال تعليمهم الجامعي بعد التحرّر من الأسر.

المرحلة الثانية: بين العام 1992 وحتى 2011، استطاعت الحركة الأسيرة بعد الإضراب عن الطعام في العام 92

انتزاعَ حقّ التعليم الجامعي إلى جانب عشرات الإنجازات الأخرى، لكنّه كان مشروطًا بالالتحاق بالجامعة العبريّة المفتوحة دون غيرها من الجامعات الإسرائيليّة، ولم يسمح بالالتحاق بأيٍّ من الجامعات الفلسطينيّة أو العربيّة، وقد تقدّم المئات من الأسرى بالالتحاق بالجامعة العبريّة بطريقة الانتساب، وتمكّن المئات منهم من نيل شهادة البكالوريوس في تخصّصات مختلفة، ولاحقًا بعد العام 2000 التحق العشرات من الأسرى ببرنامجٍ الماجستير في الجامعة ذاتها، وكان التخصّص الوحيد المتاح أمام الأسرى هو برنامجُ الديمقراطيّة، وكانت الدراسة باللغتين العبريّة والإنجليزيّة وخلال هذه الفترة جرى إدخالُ كميّة كبيرة من الكتب والمواد التعليميّة للسجون، واستمرّ الأسرى في التعليم بهذه الجامعة حتى العام 2011 وهو العام الذي جرى فيه سن القانون الذي عرف بقانون شاليط، وجرى سحب العديد من الإنجازات من الأسرى بما فيها التعليم الجامعي.

المرحلة الثالثة: من 2011 وحتى اليوم، بعد حرمان الأسرى من التعليم الجامعي أخذت تتنامى الدعوات داخل صفوف الحركة الأسيرة وبعد نضالٍ وإرادة صلبة تمكّنت من فرض التعليم بالجامعات المحليّة، وإن بشكلٍ غير معلن من قبل إدارة مصلحة السجون، وخاصّة عندما قرّرتَ الحركةُ الأسيرة مراسلةَ الجامعات التي بدورها سمحت للأسرى بالانتساب إليها والتعليم بجامعاتها، كجامعة القدس المفتوحة، والأقصى والأمّة وغيرها، بشرط أن يشرف على العمليّة عددٌ من الأسرى حملة شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة وعقد المحاضرات وتقديم الامتحانات، وتشكيل لجانٍ أكاديميّة في مختلف السجون، وتطوّرت العمليّة التعليميّةُ معَ الوقت، ولم تستطع مصلحة السجون أن تلغي أو تعرقل هذا النشاط إلا أن بعض المعيقات كإدخال الكتب والمجلات ومصادرتها وملاحقة الكتب والمكتبات التي اعتبرت مهمّة نضاليّة بعد أن أعلنت لجنة أردان التي شُكّلت بهدف تضييق شروط الحياة اليوميّة على الأسرى من تقليص أعداد الكتبَ المسموح للأسرى اقتنائها ووضعها في مكتبات الأقسام من سبعة كتب لكلّ أسير إلى أربعة، ومنع الكتب التعليمية ومن يتم تصنيفها كتحريضيّة حتى ولو كانت باللغة العبريّة، وأعلنت الحرب على المكتبات ولم تتوقّف يومًا عن محاولات استهداف هذا الإنجاز من خلال استخدام إجراء منع إدخال الكتبَ عبرَ الزيارة العائليّة كعقوبة تُفرضُ على المعتقلين، وسحب الكتب التي بحوزتهم أو إغلاق المكتبة، وسحب الكتب بحجّة زيادة عددها عن المطلوب أو فرض التبديل إذا أُحضر كتابٌ جديدٌ يخرجُ مكانه كتابٌ آخر.

وهذا ما يحصلُ منذ سنوات داخل السجون، وكذلك يتمُّ ملاحقة كلّ كتاب، ولعلّ أبرز عمليّة قرصنة خلال السنوات الأخيرة قد تمّتْ في سجن هداريم عام 2018 حيث تمّت مصادرةُ ما يزيدُ عن ألفِ كتابٍ وفرضت إجراءاتٍ مشدّدةٍ على إدخال الكتب.

*** صدرت مؤخّرًا روايتك الأولى «تحيا حين تفنى»، فهل هناك علاقة بين الإنتاج الأدبيّ والنضال لأجل حقّ الأسرى داخل السجون فيما يتعلّق بالإنتاج الأدبيّ في ظروف الأسر؟ هل يتعلّق الأمرُ بتناول تجربة الأسر ومعاناة الأسرى أم الانطلاقة منها لمقاربة لشأن أوسع؟**

** أودُّ بدايةً القولَ إنّ الإنتاجَ الأدبي خارج السجون حول قضايا الأسر والمرتبط بالمضمون والرسالة الذي يريد إيصاله، من خلال الإضاءة على زوايا معتمة من حياة الأسير أو حول قضاياه الجوهريّة، فذلك ممّا لا شكّ فيه هو نوعٌ ما من النضال مؤثرٌ وله صداه وميادينُهُ المحدّدة الذي لا بدَّ منه ليكتملَ مشهدُ الإبداع الثقافيّ الفلسطينيّ. وقد تعدُّ هذه المقاربة شائكةً لا سيّما مع اتّساع مفهوم النضال ومرونتهَ واحتماله للكثير من الأوجه والأشكال والتفسيرات، حيث بالحديث عن الأدب العام المنتج خارج الأسوار في فضاء الحريّة يجبُ أوّلا تحديد المضامين التي يتناولُها ومدى اقترابها من القضايا الوطنيّة التاريخيّة والتوعويّة ومدى قدرته على الوصول إلى شرائحَ معيّنة؛ ومهمٌّ التنويهُ على أنّه حتى مع تناول الأدب الفلسطينيّ لقضيّة الأسر - وذلك شبه نادر – فلا يعني ذلك الاكتفاء بالدفاع عن حقوق الأسرى من خلال هذا المجال، فالأسير الذي مل من صفات تجميل معاناته من خلال الصفات التي تطلق عليه من بطل إلى أسطورة إلى شهيد حيٍّ يحتاج أوّل وآخرَ ما يحتاج للحرّيّة ثمّ الحرّيّة، ولذا فالأدبُ المقاومُ يمسي هو الجزءُ المكمّلُ لمسيرةٍ طويلةٍ من النضالات وليست بديلًا عن أيّ منها.

أمّا حولَ الشقّ الثاني من السؤال فلا يمكن اختزال المنتوج الأدبي للحركة الأسيرة بالسير الذاتيّة والمكانيّة والتأريخ للمعاناة، مع العلم بأنّ هناك كتابات وضعت واقع الأسر ومعاناة الأسير اليوميّة والممتدّة بشكل راق ومبدع منها ما نزع نحو معالجة عميقة لقضيّة الأسرِ وإخضاع هذا الواقع المغلق لأدوات تحليله ارتباطًا بمنظومة الاحتلال الصهيوني ككل، وأبدع في ذلك إن كان عبرَ النشر كالدراسات والأبحاث والروايات والقصص القصيرة أو عبر الشعر بأساليبٍ أكثر رمزيّة وتجريديّة، ومنها ما اكتفى بوصف سرديٍّ لهذه المعاناة المتأتيّة عن وجوده داخل زنزانة تحرمه من العيش الطبيعي والإغراق في سرد التفاصيلِ وتصويرها بأدقّ دقائقها، هذا من جانب. ومن جانب آخر وحتى لا تختزل التجربة الأدبيّة للأسير بالاحتكام إلى قوانين عالمه الصغير والمعزول من الجيّد الإضاءة على تجاربَ أدبيّة نزعت إلى ما هو أبعد عن واقع الأسر، وحتى أبعد من الانحسار في القضايا القوميّة والوطنيّة، وقد سجّل بعضُها نجاحات مهمّة لامست الأدبَ الإنسانيَّ مما تحمله من رسائل عامّةٍ تهمّ الإنسانَ المظلومَ على هذا الكوكب، وطرقت أبوابًا متنوّعةً ومختلفةً أيضًا؛ نثرًا وشعرًا دون أن يعني ذلك - لدى المعظم - تنصّلًا من مسؤوليّته تجاهَ قضاياه الخاصة، إذ نجد في شعر عدد من شعراء الحركة الأسيرة دواوينَ تتضمنُ الوطن والإنسانَ والعاطفي في آنٍ معًا، وهذا حتّى لا يظلّ الأسيرُ أسيرًا للمكان، صحيحٌ أنّهُ عاجزٌ عن الانسلاخ عنه ومغادرته للحرّيّة، لكنّه عبرَ أدبهِ ينطلقُ من هذه المعاناة وهذا الحرمان والشحّ في القراراتَ والأفق المسدود ليعانقَ أنداده في عالم الحرّيّة يجاريهم بقلمه وقدرته على الابتكار والإبداع.

ومهما كانت الرسالةُ التي يحملُها نصُّ الأسير فإنّه على عكس الكاتب الذي يحظى بالحرّيّة، مجرّدَ استثماره لهذا الوقت الطويل له داخل الأسر بالكتابة والمساهمة، إنّما هو يمارسُ ما تبقى له من حياة ويواصل ما بقدرته من نضال، إذ إنّ ساحة الاعتقال تكادُ تحصر الأسير بأدوات محدودةٍ للمقاومة، أهمُّها قلمُهُ الذي يرفضُ عبرَهُ أن يتحوّلَ إلى كائنٍ سلبيٍّ يزجي عمرَهُ بالانتظار ■

العودة إلى الفهرس

الوضعُ القانونيّ للأسيرات الفلسطينيّات في سجون الاحتلال الصهيونيّ

نادية سعادة. كاتبةٌ وأديبة/ القدس

تمّ احتلالُ الأراضي العربيّة الفلسطينيّة على مرحلتين، هما أعوام 1948م و1967م، وخلال فترات الاحتلال وبعدها تمّ صدورُ كثير من القرارات الدوليّة التي تحدّد الوضع القانونيّ للإراضي العربيّة، ومن ثمّ تحديد معاملة السكان في المناطق المحتلة.

بدأت القراراتُ الأمميّة بقرار تقسيم فلسطين القرار 181، والاعتراف بوجود دولة يهوديّة مقابل دولة عربيّة، سكّانها من الفلسطينيين الذين انتقلوا بسبب العمليات الحربية للضفة الغربية. القرارات الأمميّة الصادرة بشأن الوضع القانونيّ للأراضي العربيّة المحتلّة، دون استثناء تشير إلى وجود قوّة محتلّة لأراض عربيّة، وتؤكّدُ خضوعَ السكّان العرب لإجراءاتٍ عسكريّة من سلطة محتلة.

من هنا نبدأ توضيح نقاط مهمّة حول الوضع القانوني للأسيرات الفلسطينيّات في سجون الاحتلال؛ فمفكرة الأسر قديمةٌ قدم وجود الاحتلال وقدم ظهور مقاومة الشعوب لمحتلّيها، وتؤكد كلّ المبادئ الإنسانيّة العامة على الحقّ الطبيعي للإنسان بالسيطرة على الموارد الطبيعيّة والصناعيّة الموجودة في إقليمه الوطني ومراعاة التشريعات اللازمة لهذه الإدارة والسيطرة.

وجود الاحتلال هو طارئٌ غيرُ طبيعيّ ويعطّل هذا المبدأ العام والطبيعي، ويدفع السكان لأفعالٍ دفاعيّة ضدّ العائق المحتل، وقد أجازت المواثيقُ الدوليّةُ حقّ الدفاع عن النفس ومواجهة ظلم المحتلين بالوسائل الممكنة والمتاحة كافة، ولعلّ القرار 3070 تاريخ 1973، أقرّ حقّ الشعوب في اتّخاذ الطرق والوسائل الممكنة كافة للتحرّر من الظلم والاستعباد وتعسّف المحتلّ وإجراءاته العسكريّة بما فيها الحقّ في الكفاح المسلّح.

وصف نشاط الأسيرات الفلسطينيّات قبل الأسر:

- الدفاع عن أفراد العائلة حين تعرضهم للضرب والإهانة والاعتقال التعسفي.
- المشاركة في نقل الجرحى والمرضى عبر الحواجز، والاحتكاك بالجنود بسبب ذلك.
- مشاركة المقاومين أعمال المقاومة كبناء الحواجز، ورمي الحجارة على السيارات العسكرية وإحراق الإطارات، وضرب الجنود باستخدام الأيادي والعصي والأحذية.
- القيام بأعمال طعن بالسكاكين وعمليات فدائية منظمة وغير منظمة، وهي محدودة بالنسبة للنشاطات السابقة.
- نشاط صحفي وإعلامي من تصوير ومقابلات تخص المواجهات مع الاحتلال.

بالاستناد للنصوص الدولية المعروفة من القرار 181، مرورًا للقرارات 242 و338g، وصولًا لقرارات اللجنة الرباعيّة 2002، وبرغم وجود محظورات قانونيّة على ما سبق ذكره، وعدم اعتماد النخبة الصادقة على الأمم لحلّ الصراع العربي الصهيوني إلا أنّ تلك القرارات تعترف بوضعية تلك الأراضي كونها محتلّة، وهذا يُرتّب نتائجَ قانونيّة عدّة، أهمّها اعتبار أن الأسرى القابعين في سجون الاحتلال الصهيوني هم أسرى حرب، وتطبّق عليهم اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكولين الإضافيين، وكافة الاتفاقات المكملة التي ترعى هؤلاء وتوفر لهم الحماية الدولية الكاملة في حال انتهكت حقوقهم الطبيعية

الأسيرات الفلسطينيات هنّ أسيرات حرب، ويجب توفير حماية دوليّة لهن ضمنَ الإجراءات التالية:

أوّلًا: اختيارُ دولة حامية تزور مصلحة السجون الصهيونية، والتأكد من حصول الأسيرات على اختلاف فئاتهم العمرية المنامة اللائقة والعلاج والغذاء وعدم تعرضهن للتحرش والاعتداء بالضرب وغيره، وقد يشمل اعتداء جنسي ونفسي أو أي شكل من أشكال العنف.

ثانيًا: تشكيل لجنة محاميين فلسطينيين وفتح ملفات خاصة لكلّ أسيرة على حدا، ورفع قضيتها أمام المحاكم الدولية لمقاضاة سلطة الاحتلال على انتهاك حقوقها، والتأكد من توفر معاملة أسير الحرب لديها.

ثالثًا: حملة إعلاميّة وصحفيّة مبرمجة ومخططة وواسعة، تشرح بالتفصيل قضايا هؤلاء الأسيرات وباللغات العالمية المعتمدة الإنجليزية والفرنسية وغيرها.

رابعًا: إنشاء صندوق وطنيٍّ خاصّ بالأسيرات يتمّ رصد ريعه لمتابعة شؤون الأسيرات وعوائلهن، ويكون العمل فيه تطوعي من الجهات المحليّة والعربيّة والدوليّة المانحة.

خامسًا: حلّ الروابط الخاصة بقضايا الأسيرات التي لم تقدّم واجبها الوطنيّ بالشكل المناسب والقويّ، ولم يقدمهن للمجتمع الدولي بزخم يحلّ مشكلة أسرهنّ ومعاناتهنّ المريرة، بحيث يتوحّدُ الجهد الوطنيّ في دعم حقّهن في الحريّة ■

المجلسُ المركزيُّ الفلسطينيُّ
من بيتٍ للكلّ الفلسطينيّ إلى واجهةٍ للسلطةِ وفصيلها

أبو علي حسن. عضوُ المكتبِ السياسيِّ للجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين/ سوريا

بعدَ أن انقشعَ غبارُ همروجة انعقاد المجلس المركزيّ الفلسطينيّ المعيّن والمركّب، وخرج البيانُ الختاميُّ المطوّل عن أعماله وقراراته التي لم تفاجئ أحدًا؛ موالين أو معارضين متشائمين أو متفائلين في ديباجته أو صياغته وقراراته، فلا جديدَ يمكنُ أن يشدّ المواطنَ الفلسطينيّ، حيث تعوّد الشعبُ الفلسطينيُّ على قرارات ملتبسة وصياغات إنشائيّة لا ترقى إلى الحزم السياسيّ في سياق الصراع الوجوديّ مع الكيانّ الصهيونيّ. ولمْ يكن متوقعًا أكثرَ من هذه القرارات المكرّرة، فأوسلو هو الإطارُ السياسيُّ الذي جمع هذا الحشد من المجلس المركزيّ، وهو سيّدُ الموقف كأرضيّة النقاش أو الحوار، كونه تحوّل إلى واقعٍ معاش. وعليه فالمحصّلة لا جديدَ حتّى وإن طبّلوا كثيرًا أو نظروا لما يمكن أن يسمّوْهُ إنجازًا تاريخيًّا. فلا من المخرجات يمكن التعويل عليها، ولا آليّات فاعلة لترجمة القرارات الملتبسة، فالبيانُ الختاميّ الانشائيّ لم يلمس طبيعة الصراع الوجودي مع الكيان وطرائق مواجهته.

أسئلةٌ تحت الشبهات:

بيدَ أن الأسئلةَ لا تتوقّف عند فحوى البيان، إنّما تتعدّدُ قبلَ وبعدَ البيان: لماذا لم ينعقد المجلسُ المركزيُّ طيلةَ ثلاثِ سنواتٍ مضت. ولماذا الآن؟! وما هيَ وظيفتُهُ الآن؟! هل سأل أحدُ أعضاء المجلس المركزيّ العتيد لماذا هذا الانقطاع؟ أم أن القيادة المتنفذّة بدأت تشعر أن شرعيّتها بدأت تتآكل يومًا وراءَ يوم، شعبيًّا وسياسيًّا وكفاحيًّا ومؤسّساتيًّا، ولا بدّ من إضفاء بعض الشرعيّة على ذاتها أمام الخارج قبل الداخل؟! أم هي محاولةُ ملءِ الفراغ في اللجنة التنفيذيّة لتسهل العبور لخلافة أبو مازن دون تصدّعات فتحاويّة أو نزاعات قد لا تبقي ولا تذر...؟!

وعليه، فإنّ الأساس السياسيّ لم يكن هو الحافزُ لعقد جلسة المجلس المركزي ولا هو العنوانُ الأهمُّ على جدول أعماله، لا سيّما وأنّه لا يوجد جديدٌ على هذا الصعيد يمكن قولهُ سياسيًّا أو على العلاقة مع الاحتلال، سوى تَكرار المكرّر الذي دأب «الرئيس» على ترداده في خطاباته في الأمم المتّحدة أو اجتماعات المجلس المركزيّ السابقة، ممّا يجعلُ العنوان السياسيّ ثقيلًا ومملًا، ويحتاج إلى صياغته بطريقة ترضي الرأي العام الفلسطينيّ بعباراتٍ، مثال «إنّنا سننظرُ في خياراتنا كلّهاً...!!» أو «لم يعد ممكنًا السكوتُ على الوضع القائم» أو «علينا اتّخاذ قراراتٍ مصيريّة.. كي نحافظَ على وجودنا..» إلخ.. من الإنشاء السياسيّ الذي لا يقدّم حلولًا أو رؤى لمجابهة الصعب مع الكيان.

هل وقف المجلسُ المركزيّ أمامَ مراجعة تاريخيّة للمسار الأوسلوي، واستخلصَ النتائجَ والدروس والعبر، واستفاق من غفوته أو إدمانه على ابتلاع الوهم؟ وعليه، فإنّ المجلس لم يكن معنيًّا باشتقاق سياسة جديدة ومغايره للمسار السياسيّ الأوسلويّ الذي أثبتَ فشله، ولم يكن معنيًّا بوضع رؤية جادة لمواجهة التحدّي الصهيونيّ واعتداءاته واستيطانه وإرهابه، وحين يعجز المجلسُ ويغيبُ الرد على هذا التحدّي، فهل المجلس المركزيّ بحالته الراهنة مؤهّلٌ أن يقود الشعب الفلسطينيّ؟ وهل أعضاء المجلس المركزيّ اليوم هم النخبةُ الكفؤة في الشعب الفلسطيني؟

العودة إلى الفهرس

إنّ هذا الشعب الذي لا تنقصه الفطنة والذكاء والإبداع ولديه المفكّرون والخبراء في كلّ الميادين والأكاديميّين والشعراء والفنّانين ورجال الأعمال المهرة والوطنيّين وغيرهم، فهل تجسّدت هذه الكفاءاتُ في هذا المجلس المركزيّ العتيد؟! أم أنّه مجلسٌ لا يجمع هذا الطيف المتنوّع من كفاءات الشعب الفلسطيني ولا يعكس إلا إرادةً فتحاويّةً وبعض المحظيين لديها من فصائلَ تابعةٍ أو مجهريّة؟ وهل تجسّدت الديمقراطيّةُ في جلسة المجلس المركزي وأضافت دماءً جديدةً - كما يزعمون - على الهيئات؟ أم أنّ كلّ الذي حصل هي عمليّة تمكين جديدة لحركة فتح، وإتمام السيطرةً على رئاسة المجلس الوطنيّ واللجنة التنفيذيّة والسلطة الفلسطينيّة عبرَ وجوه قديمة موالية ومعروفةٍ للقاصي والدانّي من هي...؟

بيانٌ ختاميٌّ ولغةُ غموض...

لم تزل لغةُ الغموض هي الدارجة في خطاب السلطة والمجلس المركزيّ، فمعظمُ القرارات والتوجّهات تحتوي قدرًا كبيرًا من مساحة التأويل والمعنى؛ أي لا تصل إلى درجة الحسم والقطع في المعنى، فالحديثُ عن «إنهاء التزامات (م.ت.ف) والسلطة بالاتفاقات مع دولة الاحتلال (إسرائيل)» كافةً، ينطوي على قدرٍ كبيرٍ من اللعب بالمعنى والإيحاء، حيث لم يُشَرْ إلى اتّفاق أوسلو صراحةً كونه هو الأصل لكلّ الاتّفاقات ومصدرها، وإلغاؤه هو الذي يمثّل الأساس في توقّف كلّ الاتفاقيّات. وعليه، فإنّ الإنهاء لا يحمل معنى الإلغاء حيث سبق وأن استعملت عبارة «إننا في حلّ من كلّ الاتفاقيّات» ولم تكن كلمة في حلّ تعني الإلغاء... إنّما التوقّف مؤقّتًا أوً الرغبة في عدم التواصل، وهنا أيضًا فإنّ إنهاء الالتزام المشروط والمؤقّت تعني أنّ الاتفاقيّات تبقى قائمةً ومعترفًا بها، لكنّ الإلتزام نحوها فلسطينيًّا موقوفٌ مؤقّتًا...!

وهنا الفرق بين إنهاء الالتزام والإلغاء المطلق، وتلك هي المداورةُ السياسيّةُ التي تراعي الموقف الإسرائيليّ وترضي الموقف الغربيّ، وترضي المشاعر الفلسطينيّة وتراعي خطّ الرجعة إلى الالتزام بالاتفاقيّات...

وأمّا تعليقُ الاعتراف «بدولة الاحتلال» لا يؤخّر ولا يقدّم في مضمون السلطة وسياستها تجاهَ الكيان، فالتعليقُ أيضًا، لا يعني سحب الاعتراف من جهة بل يعني تأجيل الإعلان من جهة أخرى...! إلى حين الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، فالثابتُ هو الاعتراف، والمتحرّك هو التأجيل، والقول «بدولة الاحتلال» ثمّ إضافة «إسرائيل» على دولة الاحتلال، هو تأكيدٌ بأنّ «إسرائيل» معترفٌ بها دولةً، لكن تعليق الاعتراف بها دولةً تؤجّل حتى ينتهي احتلالها للضفّة والقطاع!

إنّ هذه البدع السياسيّة تنطوي على قدرٍ عالٍ من المناورة والتحايل والدوران واللّعب بالعبارات التي تحمل أكثر من معنى، في محاولة لتضليل الرأي العام الفلسطيني وامتصاص مشاعر الرفض لسياسات السلطة ومجلسها المركزي... وفي سياق بند إنهاء الالتزامات تأتي الفقرة الثانيةَ التيَ تتعلّق بإنهاء التنسيق الأمنيّ بأشكاله المختلفة... ومن حيث المبدأ لا يمكن لوطنيٍّ مخلص أن يعارض هذه العبارة ودلالاتها نحوَ القطيعة الأمنيّة مع الاحتلال، لكنّ علامة الاستفهام تكبر كلّما تكرّرت هذه العبارة دون أن تلقي أيّ ترجمة عمليّةٍ على الأرض، فالقرارُ كان قد اتّخذً عام 2015 من المجلس المركزيّ قبل سبعة سنوات وتكرّر الموقفُ عام 2018، كما تَكرّر على لسان الرئيس، وأقطاب السلطة بالصورة والصوت والمحصّلة أنّ التنسيق قد زاد عن السابق وواصله حسين الشيخ بناءً على تطمينات إسرائيليّة...إلخ. والآن يتكرّر قرار وقفُ التنسيق الأمني، ولم يستطع المجلس المركزي أن يسأل أو يحاسب من عطّل القرار أو من تجاهله. إنّ الواقع يشير إلى أنّ هناك جهات بالسلطة والمنظّمة وعلى رأسها الرئيس الذي وصف التنسيق الأمني «مقدس - مقدس» لا يريدون ويمانعون في تنفيذ هذا القرار لإدراكهم أنّ السلطة بكلّ مؤسّساتها المدنيّة والأمنيّة وشريان حياتها مرهونةٌ بالتنسيق الأمني، وأن قدرة السلطة على الانفلات من حبل التنسيق الأمني الذي يطبق على رقبتها قدرة محدودة إن لم تكن مستحيلة، إلا إذا تحولت السلطة بكل مؤسّساتها وطواقمها وأجهزتها الأمنيّة إلى سلطة مقاومة ملتحمة مع حراكات الشعب الفلسطينيً في مقاومة الاحتلال، بيدَ أنّ هذا عبءٌ لم ولن يحصل، لأنّ هذا التنسيق أيضًا مرهونٌ بخيارها السياسي وقيادة الشعب الفلسطيني نحو المواجهة مع الاحتلال، وهذا ما لا يمكن أن يكون.

ومن المفارقات في البيان الختامي تلك الفقرة التي تتحدّث عن المطالبة بتفعيل القمم العربيّة بشأن القضيّة الفلسطينيّة، وخاصة الالتزام بالمبادرة العربيّة نصًّا وروحًا وتسلسلًا ولا اعتراف ولا تطبيع من قبل الدول العربيّة والإسلاميّة إلّا بعد انتهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة وتوفير الدعم الماليّ لموازنة الدولة الفلسطينيّة وتأمين شبكة أمان عربيّة لها... فلا يمكن فهم هذا النص إلا في سياق المراهنة على النظام العربيّ الرسميّ والتعويل على دوره في مساندة القضيّة الفلسطينيّة في الوقت الذي يعرف فيه القاصي والداني أنّ النظامَ العربيّ الرسميّ بقمَمه وجامعته ودوله قد تحوّل إلى كابحَ لتطلّعاتَ الشعب الفلسطينيّ وحقوقه التاريخيّة في وطنه. فالمبادرةُ العربيّةُ التي اعتمدت عامَ 2002، في مؤتمر قمّة بيروت، التي جوهرها «الأرض مقابل السلام» مضى عليها عشرون عامًا ولم يأبه بها الاحتلال ورفضها في حينه، واليوم تجاوزتها الأحداثُ وتجاوزها النظامُ العربيُّ الرسميُّ، وأقدم على الاعتراف والتطبيع وعقد الاتفاقيّات السياسيّة والأمنيّة العسكريّة والاستخباراتيّة، فما معنى الإشارة لها اليوم وقد تجاوزها الزمن سوى أنّها جملةٌ سياسيّةٌ إنشائيّة، ولكنها تحمل أبعادًا استراتيجيّةً ونفسيّةً ومعنويّةً كمقدمة للتكيّف والقبول بواقع الكيان، واستمرًا التعامل معه وأن الاعتراف به أخذ شرعيّة النظام العربي. ومن الغرابة أيضًا أنّ القيادة الفلسطينيّة المتنفّذة والسلطة اليوم بعلاقتها مع الاحتلال والاعتراف به والتنسيق معه قد تجاوزت المبادرة العربيّة بألف خطوة وخطوة، فلماذا يكون هذا النص سوى صهر المواقف العربيّة والفلسطينيّة معًا للتخلّص من جريمة الاعتراف ولم يتجرّأ البيان في هذه الفقرة أن يدين التطبيع أو الإشارة إلى المطبّعين!

وأمّا الحديثُ عن العلاقة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة والمجتمع الدولي، التي استطال الحديث عنها، ليست أكثر من حشو البيان بمواقفَ سبق أن قيلت في خطابات الرئيس دون أن تقطع العلاقة مع الولايات المتّحدة طيلة الفترة الماضية، وما زال الرهان

على الدور الأمريكيّ قائمًا، وأيّ حديث عن أنّ أمريكا فقدت أهليّتها كوسيطٍ راعٍ لعمليّة السلام هو حديثٌ للاستهلاكِ المحليّ ولا يتّسم بأيّ جديّة وإلا فلماذا كلّ هذه المطالبات من الرئيس بايدن ؟! ولماذا التأكيد على المؤتمر الدوليّ والشرعيّة الدوليّة والرباعيّة الأوروبيّة في آن ؟!

الجملةُ التي نسفت كلَّ البيان:

وإذا تجاوزنا كلّ الملاحظات على مقرّرات البيان الختامي، وقرأنا الفقرة الأخيرة في ذيل البيان، التي تقول بتكليف اللجنة التنفيذيّة بوضع الآليات التنفيذيّة لتنفيذ القرارات السابقة، وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنيّة العليا...! لاتّضحَ لنا مستوى عدم الجديّة والخداع والتضليل على الرأي العام الفلسطيني. إنّ هذه الفقرة تحيل القرارات المتّخذة إلى مصفاة من اللجنة التنفيذية ومن الرئيس، بوضع الآليّات من جهة وتحديد ما هي القرارات التي تستجيبُ للمصلحة الوطنيّة العليا...! أي أنّ هذه القرارات بالمجلس المركزيّ ليست للتنفيذ، إنّما استغباء المواطن حين يقرأ البيان الختاميّ، وفقراته الأولى ولا ينتبه إلى الفقرة الأخيرة التي تنسف الجدّية لكلّ القرارات. وقد أكّد رئيس المجلس الوطنيّ المعيّن روحي فتوح عدم هذه الجديّة حين أشار إلى أنّ هذه القرارات سوف تنفّذ بالتدريج، وأنّه يعطي الاحتلالَ فرصةً لشهر أيلول القادم، ليرى إن كان الاحتلال يستجيب أو لا يستجيب... أي أنّ هذه القرارات لن تنفّذ إلا بعد شهر أيلول أو بعد انكشاف الاحتلال إذا صدقت النوايا.. ولا مؤشّر على صدقها.. ولم يمضِ على قرارات المجلس المركزيّ أسبوعَان، وقد فاجأ الرئيس محمود عباس الجميع بما فيهم من حضر المجلس المركزيّ من فصائلَ ورموزٍ بقانون أشبه بقانون قراقوش يفضي إلى اعتبار (م.ت.ف) دائرة من دوائر «دولة فلسطين» أي بالمحصّلة دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية، وبهذا القانون يتمّ وضع اللبنة الأولى لإسدال الستار على (م.ت.ف) التي يراد لها أن تشطب من المسرح الفلسطيني والعربي والدولي منذ أن وقعت على أوسلو، وهو التوقيعُ الذي أنهى دورها كحركة تحرّر قدّمت في مشوارها آلاف الشهداء والجَرحى والأسرى ■

العودة إلى الفهرس

المعارضةُ الفلسطينيّةُ وتحدّياتُ التحالف

حسن شاهين. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ مصر

قبلَ نحو عام من اليوم، كانت الساحةُ الفلسطينيّةُ منشغلةً بالتجهيز للانتخابات التشريعيّة، وكتبتُ وقتَها مقالًا هنا في الهدف تحت عنوان: ترتيب الأولويّات فلسطينيًّا وحدةً أو انتخابات، وخلصت فيه إلى أولوية الوحدة، ولكن إن تعذرت، هذا لا يعني بالضرورة رفض الانتخابات، فـ«إجراءُ انتخاباتٍ من شأنها خلق شرعيّة موحّدة لأمر الواقع السياسيّ الفلسطينيّ الهابط يبقى أفضلَ من شرعيّةٍ منقوصةٍ لمؤسّساتٍ تمثيليّةٍ منقسمة».

مرَّ عامٌ ولم تجرِ انتخابات، وأصبحت الوحدةُ أبعد، خاصّةً بعد أن قرّرت القيادةُ الفلسطينيّة عقدَ مجلس مركزي، قاطعته حركتا حماس والجهادِ الإسلامي والجبهة الشعبيّة، وأصدرت بيانًا مشتركًا عدّت فيه عقد المجلس «خطوةً انفراديّةً تعمّق الانقسام».

إنّ الإصرارَ على عقد المجلس المركزي

حسب كثيرٍ من المراقبين جاء في إطار جهودٍ ترتيب أوضاع القيادة الفلسطينيّة في المرحلة القادمة، مرحلة ما بعد أبو مازن. وهي ترتيباتٌ ليست مؤقّتة، ومن ثمَّ الشروع في تنفيذها ينفي موضوعيًّا وجود أيّ نيّة جديّة لدى القيادة الرسميّة لإجراء أيِّ إصلاحٍ حقيقيٍّ في المؤسّسة والهياكل القياديّة الفلسطينيّة على قاعدة الشراكة والوحدة، لتعودَ وتكتسب الشرعيّة التمثيليّة الكاملة. والطريق نحو الوحدة واضحٌ ومحدّدٌ بخطواتٍ توافقت عليها القوى الفلسطينيّة في وثيقة الوفاق الوطني عام 2006، وأكّدت عليها في محطّاتٍ عدّة بعد ذلك، والخطوات التي اتّخذتها القيادة الرسميّة أخيرًا هي سيرٌ في طريقٍ معاكس.

فالمجلسُ المركزيُّ الذي عقد مطلع الشهر الماضي كان من المفترض أن يناقش توصيات لجنة «تضمّ شخصيّات وطنيّة وازنة تقدّم رؤية استراتيجيّة لإنهاء الانقسام، والشراكة في ظلّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة، على اعتبار أنّها الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطيني، خلال مدّة لا تتجاوز خمسة أسابيع» كما تقرّر في اجتماع الأمناء العامين للقوى الفلسطينيّة الذي عقد بالتزامن في بيروت ورام الله في أيلول 2020، وهو ما لم يحدث، وبدلًا من أن يكون مجلسًا للشراكة والوحدة جاء ليفاقم الأزمة.

إنّ ما نشهده اليوم هو عمليّةُ قتلٍ تدريجيٍّ لمنظّمة التحرير، يتزامن مع ترسيخ أمرٍ واقعٍ في الأرض المحتلّة من قبل إسرائيل، بدعم ممن يعرف بالمجتمع الدولي بأطرافه كافة تقريبًا، وتساوق من قبل القيادة الفلسطينيّة الرسميّة؛ يجعل إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة على حدود 67 مستحيلةً، ويشكّل ظرفًا موضوعيًّا حاكمًا كيّفَ السلطة الفلسطينيّة أكثر وأكثر مع الدور الوظيفي الأمني الإداري. كذلك بالنسبة لقطاع غزة الذي تحوّل إلى تجمّع سكانيٍّ منعزل، أقصى أماني من يُديره هو أن ينفتح العالم عليه اقتصاديًّا وسياسيًّا.

لقد بات واضحًا في ضوء تجربة السنوات الماضية، والمستجدات الأخيرة أن القيادة الرسميّة الفلسطينيّة لا يمكن أن تذهب إلى خيار الوحدة بوازعٍ من المسؤوليّة الوطنيّة، وربّما يجبُ أن تُدفع دفعًا إلى ذلك.

في ضوء هذا الاستنتاج يبدو منطقيًّا أن تتّحد المعارضة عبرَ بناء تحالف واسع مناهض لتفرّد القيادة، تستطيعُ من خلاله ممارسة الضغط عليها لتحقيق الوحدة. لكن هذا الخيار المنطقي يصطدم بعقباتٍ جدّية، أهمُّها التباين في البرامج، الوطنيّة والمجتمعيّة، بين قوى علمانيّةٍ وأخرى إسلاميّة، واختلال التوازن بينَ تلك القوى لصالح الإسلاميّين الذين سيهيمنون بالضرورة على التحالف إن اقتصر على القوى المنظّمة. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّه حين نتكلّم عن تحالف لا نقصد مجرّد إعلانٍ سياسيّ، يمكنُ أن يتضمن مبادئ وخطوطًا عامةً مشتركة، بل بنيةً مؤسسيّة، متفاعلة مع الحياة، لها قيادةٌ وبرنامجُ عمل، وحتى إن تأسّس مثل هذا التحالف على برنامج توافقي، سيطغى برنامج الإسلاميين بحُكم الأمر الواقع مع الزمن.

والمشكلة في ذلك أنّ مرجعيّة القوى الإسلاميّة الأيديولوجيّة والفكريّة لا تشكّل قاسمًا مشتركًا للشعب الفلسطيني، ولا عنوانًا لإجماعٍ وطنيّ، وهي مسألةٌ مهمّة، ولا تعالج على قاعدة الأغلبيّة والأكثريّة، لأنّها مسألةٌ تعاقديّةٌ أساسيّة، مرتبطةٌ بالثقافة وتعريف الفرد وعلاقته بالجماعة، وتحديد الخطّ الفاصل بين العام والخاص، وعلاقة السلطة بالإيمانِ الديني، وهي قضايا ما زالت ملتبسةً عند أكثر الإسلاميّين تفتّحًا، فكيف عند حماس والجهاد! هذا علاوةً على أنّ ممارستهم العمليّة خلال العقود الماضية، خاصةً حماس؛ التي كانت في سلوكها وأدبيّاتها، في نظر باقي القوى تتحرّك بين خياري البديل والهيمنة، ولم تطمئن الآخرين يومًا إلى أنّها جادةٌ في السعي للشراكة.

أما قوى اليسار المعارضة فلديها أزماتٌ بنيويّةٌ حقيقيّةٌ وعميقة، تعيق حركتها وتحدّ من فاعليتها على الأرض، كذلك هي مرتبطةٌ ماليًّا وبشكلٍ حيويٍّ بالمؤسّسة الفلسطينيّة الرسميّة، سواءً عبرَ المخصّصات التي تتقاضاها من المنظّمة، أو تفرّغَ كثيرٌ من كادراتها خاصةً القياديّة في دوائر المنظّمة ووزارات السلطة. فهي لا تستطيع أن تنفصل ماليًّا عن المؤسّسة الرسميّة، خاصّةً بعد أن تأقلمت في أساليب عملها وهيكلها المؤسّسي مع توافر ذلك التمويل، وهي غيرُ قادرة كذلك على تأمين بدائلَ لكوادرها إنْ أوقفت القيادة الرسميّة مرتّباتهم كما حصل مع حركة حماس، ناهيك عن أنّ هذه القوى عجزت عن أن تقيم الوحدة فيما بينها، بل حتى في اتّخاذ مواقفَ موحّدة في الكثير من القضايا الوطنيّة المهمّةً، وآخرها على سبيل المثال مسألةُ المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي، فكيف يمكن أن تشكّل رافعةً لوحدةٍ وطنيّة؟

عودةً إلى مقدّمة المقال، الأولويّة هي الوحدة، لكن إن تعذّرت لا بدَّ من البحث في البدائل. تحالف قوى المعارضة بشكلٍ توافقيّ هو خيار، لكن أمامه تحدّيات كبيرة، تذليلها ممكن إن توافرت الإرادة والمسؤوليّة الوطنيّة لذلك. كذلك مطلوب اليوم تفعيل المبادرات الشعبيّة غير الحزبية، وإطلاق أخرى جديدة في الوطن والشتات رافضة لنهج القيادة الرسميّة السياسي ولتفرّدها، كل ذلك من شأنه أن يعمّق أزمة شرعيتها حتّى لا يبقى أمامها مفرٌّ من قَبول الشراكة الوطنيّة.

في النهاية لا بدَّ من التأكيد على أنّنا لسنا أمامَ صراعٍ على طبيعة نظام حكم في وطنٍ يحتمل الانقسام السياسي، بل على وجود الوطن من عدمه، صراعٍ يريد العدوّ وداعميه ألا تكون هناك هُويّة وطنيّة للفلسطيني بل ثقافيّة فقط. إن الشعوب يمكن أن تمرّ بانقساماتٍ سياسيّةٍ حادّة لكن على جغرافيا واحدةٍ وداخل ديموغرافيا واحدة. وفي الحالة الفلسطينيّة التي تتشتت فيها الجغرافيا والديموغرافيا تبقى الوحدةُ السياسيّةُ الضمانَ لبقاء القضيّة حيّة، ولاستمرار النضال من أجل عودة الأرض والشعب، وفي حال استمرّ الانقسام وتجذّر فلن يتبقّى من فلسطين سوى القضيّة الإنسانيّة والتراث الثقافيّ■

دورةُ المجلسِ المركزيّ.. وفوضى مأسسَة التفكّك...!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

أعادتِ دورةُ المجلس المركزيّ الأخيرةُ التي انعقدت في رام الله 2022/2/6 تسليطَ الضوءِ على هَشاشة البناء السياسيّ الفلسطينيّ، ومن ضمنه مؤسّسات « النظام السياسي « على مستوى كل من «م. ت. ف» والسلطة؛ الأمرُ الذي جدّد الجدلَ في الأوساط الفلسطينيّة بشأن مدى صحّة المبرّرات التي رافقت انعقادَ دورة المجلس المركزيّ الأخيرة، ولا سيّما من حيث قدرتها على تعزيز وإحياء المؤسّسات الوطنيّة وتجديد شرعيّتها.

لقد بدأَ المجلسُ وانتهى إلى زيادة المخاطر التي تهدّدُ الشرعيّة الفلسطينيّة... ولم يقتصر الأمرُ على مقاطعة فصائل وازنة وشخصيّات مستقلّةَ فاعلة فحسب - إذ سبق أنْ حدث ذلك - بل على السياق الذي جاء فيه هذه المرة، فقد تميّزت الحالةُ الفلسطينيّةُ عشيّةَ انعقاد المجلس باحتدام الاستقطاب الداخلي، وانتقاله من الصراع على «شرعنة» الهيمنة على النظام... إلى الصراع على مأسسة التفكّك لهذا النظام، أي مأسسة وهيمنة كلٍّ من حركتي «فتح وحماس» على الفضاء الذي يسيطران عليه، سواءً في الصفة الغربيّة أو قطاع غزّة، وامتداداتُ ذلك إلى تجمّعات الشعب الفلسطينيّ في الشتات.

تبدو تجلّيات مأسسة التفكّك الفلسطينيّ واضحةً في وجود كياناتٍ فئويّة تهيمن على النظام السياسيّ، وتستمد «شرعية» بقائها من شبكة زبائنيّة موالية ومنتفعة من ارتباطها بهذه الكيانات.. وهذا الأمرُ يشي بالانتقال إلى طورٍ جديد من الانقسام والتشظّي في ضوء استعصاء تحقيق المصالحة الداخليّة.

تتزامنُ هذه الحالة مع تغيير في مصادر الشرعيّة لهذه الكيانات، إذْ باتت مستمدّةً أساسًا من تشكّل شبكة صمت زبائنيّةٍ على أساس الموالاة الفئويّة، وليس من الفاعليّة والتمثيل الوطني للكل الفلسطيني.. كما كانت حال «م. ت. ف» قبل قيام سلطة أوسلو، وهنا تعطى الأولويّة إلى هندسة المؤسّسات والهيئات القياديّة التنفيذيّة والتشريعيّة التابعة لهذه الكيانات السياسيّة على أساس الولاء والخضوع... وهذا ما يمكن رصد تجلّياته في عمليّة إعادة هندسة مؤسّسات المنظّمة والسلطة في مشهد يعيد التذكير بانعقاد المؤتمر السابع لحركة فتح في تشرين الثاني 2016؛ استنادًا إلى إعادة تشكيل عضويّة المؤتمر من موظفي السلطة أساسًا، أي من أركان الشبكة الزبائنيّة الموالية لرأس السلطة السياسيّة.

مصادرةُ صلاحيّات المجلس الوطني:

ينبغي عدم التقليل من تداعيات السطو على صلاحيّات المجلس الوطني، ولا سيّما من حيث استبعاد الحاجة إلى عقده على أساس الانتخابات حيث أمكن، والتوافق

العودة إلى الفهرس

حيث تتعذّر الانتخابات، وسبق ذلك حلّ المجلس التشريعي المنتخب، وإعلان قطاع غزّة إقليمًا متمرّدًا، وهذا كلّه يعني إطلاق الرصاصة الأخيرة على المجلس الوطني بصفته أعلى هيئة وطنيّة تشريعيّة للكيان التمثيليّ الفلسطينيّ.

تعكسُ هذه التحوّلات في معادلات الهيمنة التيَ تنظم علاقات القوّة داخلَ السلطة ومجملِ النظام التَقليدي، فقد شهدت الحياةُ السياسيّةُ الفلسطينيّةُ عقبَ إبرام اتّفاق أوسلو، عمليّةً معقّدةً لترسيخ معادلة التفرّد والاستئثار بالقرار الوطني ضَمنَ «النظام السياسي» المفصّل على مقاس اتفاق أوسلو والسلطة التي أنتجها.. غير أنّ لحظة الانقسام بعد فوز حركة حماس في آخر انتخابات تشريعيّة كانت تعني إعادة ترتيب جديدة لمعادلة الهيمنة التي احتكرَتها حركةُ فتح ما قبل ذلك.

بالقدر الذي أخفقت «حماس» في إدراك عدم توفر عواملَ إقليميّة ودوليّة، من ضمنها «إسرائيليّة»، تسمح لها بتعزيز قبضتها على مجمل النظام السياسي، فإنّ «فتح» أخفقت كذلك في إدراك مستوى تأثير التحوّلات في أوزان القوى السياسيّة من دون أن ينعكس ذلك على أوزان مشاركتها في المؤسّسات السياسيّة القائمة على مستوى المنظّمة والسلطة والاتّحادات النقابيّة والمهنيّة والأطر الشعبيّة.

صحيحٌ أنّ «فتح» تحوّلت إلى «حزب السلطة» غير أنّ محاولة فرض احتكار السلطة للسيطرة على مؤسّسات النظام لا تزال تصطدم بحائط مسدود، كما أنّ معادلة «تمكين الحكومة» الحالية لا تزال تواجه المصير نفسه؛ لأنّها بشكلٍ أو بآخر تعني تحدّي مشروع سيطرة «حماس « على قطاع غزة.

في هذا السياق جاء عقد الدورة الأخيرة للمجلس المركزي في ظلّ وجود سلطتين، تسعى كلّ منهما لفرض معادلة سيطرتها السياسيّة في مجالِ نفوذها بما يشتملُ عليه من فصائلَ ومؤسّسات ونقابات وجمعيّات مدنيّة، ولذلك تفاقمت ظاهرةُ تماهيِ المنظّمة والسلطة، ليس فقط من حيث طغيان عضويّة مسؤولي وموظفي السلطة، ومن يعتاشون على العطاءات الماليّة من ممثلي بعض الفصائل، بل من حيث الاتّجاه نحو إعادة تشكيل دوائر المنظّمة ودمجها، خصوصًا إلغاء ما يتماهى منها مع وظائف تقوم بها مؤسّسات السلطة، وهو منحى سيؤدي إلى مزيدٍ من تغوّل دور السلطة على حساب «م. ت. ف» ومكوّناتها.

تحيلُ هذه القضيّةُ النقاشَ إلى المقدّمات التي أفضت إلى النتائج التي لم تظهر بعدُ مفاعيلها الأبرز، وربّما الأكثر خطورةً فيما يتعلّق باستكمال التماهي بين مؤسّسات المنظّمة والسلطة بطريقة يصعبُ فيها القطعُ بشأن أيّهما مرجعيّة الآخر، وبشكلٍ أكثرَ دقّةً أيّهما يشكّل مصدر شرعيةً الآخر.

مآزق أحادية الهيمنة:

سياسيًا، يمكن القول إنّ المجلس المركزي في دورته الأخيرة قد أدار ظهره لصيغة الجبهة الوطنيّة العريضة التي تميّزت بها «م. ت. ف»، وذلك بشطب ما عرف تاريخيًا بالنصاب السياسي الذي تعكسه مشاركة جميع مكوّنات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولا سيّما الوازنة منها في صناعة القرارات الوطنيّة.

إنّ سياسة مأسسة التفكّك للنظام الفلسطينيّ هي إحدى نتائج فشل مشروعي احتكار السلطة لكلّ من حركتي «فتح وحماس»، الأمرُ الذي أدّى إلى انهيار جهود المصالحة بينهما والقائمة على مبدأ تقاسم السلطة وفق منطق المحاصصة الفئوية. ومع غياب مقاربات فلسطينيّة مؤثرة سيكون من الصعب وقف هذا المنحى في ظلّ إمعان منظومة التمييز العنصري الصهيونيّة بتفكيكِ المفكّك.

إنّ المخرج المتاح من هذا الوضع يبدأ بالتركيز على حشد جهود القوى السياسيّة والمجتمعيّة المؤمنة بالوحدة واستعادة مكانة القضيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة على أساس برنامج وطنيٍّ كفاحيٍّ من أجل فرض معادلةٍ بديلةٍ من تلك القائمة على الهيمنةِ والإقصاء، أي معادلة تحكمها أسسُ الشراكة الوطنيّة في مجمل مؤسّسات المنظّمة والسلطة وهي معادلةٌ تقومُ على وجوب تخلّي «حركة فتح» عن نهج الهيمنة على جميع المؤسّسات الوطنيّة، وإنهاء سيطرة «حركة حماس» على قطاع غزّة.. أمّا نقطة البداية فتتمثل بالحذر من الانجرار إلى مربع التشكيك في شرعية تمثيل المنظمّة للشعبِ الفلسطينيِ ووحدانيّتها... والعمل على الحدّ من تداعيات عقد دورة المجلس المركزي الأخيرة، عبرَ إطلاق حوار وطنيٍّ شامل يقود إلى المباشرة في التحضيرات لعقد مجلس وطنيٍّ توحيديٍّ بمشاركة الكلّ الفلسطيني تحت شعار «وقف التفكّك والهيمنة الأحاديّة» وبناء قيادة واحدة وبرنامج وطنيٍّ واحد ومؤسّسة تمثيليّة واحدة، بما يستنهضُ جميع المكوّنات والقطاعات الفلسطينيّة في مختلف أماكن وجودها■

أزمةُ الساحة الفلسطينيّةِ والحلّ المطلوب

عصام سكيرجي. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ صربيا

في البداية لا أريدُ أن أدخلَ في باب التوصيف، ففي هذا الباب هناك الكثيرُ ممّا قد يقالَ، وهذا يحتاجُ إلى مجلّداتٍ كثيرة، وقد لا ينتهي التوصيف، فقط أريدُ أن أؤكدَ على أن انقسام السلطةَ بين غزة ورام الله، ليس هو السببُ في أزمة الساحة الفلسطينيّة؛ فانقسامُ السلطة هو نتيجة للأزمة وليس سببًا لها، فالسببُ الحقيقيّ يكمن في سياسة الهيمنة ونهجِ والتفرّد، الذي قاد إلى بروز نهج التنازل والتفريط، وهذا – بدوره – قاد إلى أن تتحوّل منظمةُ التحرير الفلسطينيّة من منظمة تحرير إلى منظمة تنازلٍ وتفريط بعد أن أفرغت من مضمونها وسبب وجودها؛ وذلك عبرَ إلغاءِ الميثاق، ومنْ ثمّ إلغاءَ المشروع الوطني الفلسطيني وتقزيمه، المجمع عليه من الكل الفلسطينيّ وفي كل ساحاتِ الوجود الفلسطينيّ، فما هي سبلُ الخروج من هذه الأزمة؟ وأين يجب البحث عن الحلّ؟

إنّ تَجربةَ أكثرَ من 50 عامًا من الحوارات ومحاولَات الإصلاح، أثبتت عقمَ هذا النهجِ، فهذه التجربةُ تؤكّدُ على أنّ قيادةَ منظّمة التحرير الفلسطينيّة المهيمنة والمتفرّدة بالقرار، والشريحة التي تمثّلها هذه القيادة ليست في وارد التخلّي عن هيمنتها وتفرّدها، فكيف وقد أنتجت هذه السياسةُ شريحةً أو طبقةً منتفعةً، والتخلّي عن الهيمنة والتفرّد، يعنى وقف هذا الانتفاع، ثمّ إنّ هذه الشريحة، وبعد قيام سلطة الذلّ والعار (سلطة أوسلو)؛ ارتبطت مصالحُها المباشرةُ بمصالح دولة الاحتلال، فتحوّلوا عبرَ ما يسمّى بالتنسيق الأمني إلى خادم وجهاز أمنيٍّ من أجهزة الاحتلال الأمنيّ، ممّا يعني أنّ هذه السلطة تشبه ما كان يسمّى بحكومة سايغون في فيتنام أو حكومة فيشي في فرنسا أو الحراكيون في الجزائر أو حزب الدفاع وكتائب السلام في فلسطين قبل النكبة، وهذا يعني أنّ معادلةَ وحدة – صراع – وحدة، لم تعد تصلحُ للتعامل مع هذه الشريحة، ومن ثَمَّ يصبحُ البحثُ أو العمل على إيجاد البديل هو المطلبُ والضرورةُ الوطنيّةُ القصوى، التي لا تحتملُ التأخير، ففي ظلّ تصاعد محاولات التصفيّة لقضيّتنا الوطنيّة، لا نملكُ ترف اللعب بالوقت. البديل الثوريّ والمقاوم ضرورةٌ وطنيّة، فعن أيّ بديلٍ نتحدّث؟

ظهرت في الآونة الأخيرة بعضُ الحركات والتجمّعات والأصوات التي تعدّ أو هي تطرحُ نفسها بدائل محتملة، ومن هذه الأصوات صبيةُ فتى الموساد عزمي بشارة وفتيانه؛ من يطلقون على أنفسهم تسميةَ المسار الفلسطينيّ البديل، الذي تحوّل بعد مؤتمرهم الفاشل في مدريد إلى ما يسمّي بحركة المسار البديل، ويدعون بأنّهم بديلٌ ثوريٌّ ومقاوم، تنطلق مقاومتهم من أزقة مدريد وحواري ستوكهولم ومواخير امستردام، ونحن هنا لا نتجنّى على أحد، بل ننطلق من قراءتنا لبيانهم التأسيسي ووثيقتهم المسماة بالموقف من أحداث الساحة العربيّة، ومواقف رموزهم الشخصيّة المعبّر عنها على صفحاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وأخيرًا من الوثيقة الصادرة عن مؤتمرهم في مدريد، ممّا سبقَ نجدُ أنّ أفكارَ فتى الموساد عزمي بشارة ونظرياته، تعشّش في كلّ عبارة من عبارات وثائق ما يسمّى بالمسار البديل، وأنّ العداء لمحور المقاومة وأطراف محور المقاومة ورموز محور المقاومة وللفكر القوميّ العربيّ، يعبّرُ عنه وبكل وضوح في منشورات هذا المسار وعلى صفحاتهم الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي، فهل هذا المسارُ هو ما يريده شعبُنا الفلسطيني؟ وهل مثل هذا المسار يمكن أن يكون ثوريًا ومقاومًا؟

إنّ شعبَنا الفلسطينيّ بحاجة بل وبأمس الحاجةِ للبديل، ولكن ليسَ أيّ بديل، إنّه يحتاجُ إلى البديل الثوري والمقاوم والمنحاز لمحور المقاومة انحيازًا وشراكة، ففي ظلّ حالة الفرز الواضحة المعالم في الساحة العربيّة لا مكانَ للمواقف الضبابيّة أو لأنصاف المواقف. نحتاجُ لبديل ثوريٍّ مقاوم يعبّرُ عنه بالجبهة الوطنيّة العريضة، كقيادة مؤقّتة لشعبنا الفلسطيني، تقوم على مبدأ القيادة الجماعيّة والشراكة في القرار.. وبكلّ تأكيد شعبنا لا يحتاجُ لبديل أوتبوريٍّ (نسبة لحركة أوتبور) ومشبّع بأفكار عزمي بشارة التحريفية ■

العودة إلى الفهرس

الملف..

الحرب على اليمن
إجهاض للدور المقاوم

مقدمة الملف

يأتي هذا الملف الخاص بعنوان (الحربُ على اليمن: إجهاضٌ للدورِ المقاوم) في خضم استمرار العدوان على الشعب اليمنَي الشقيق، بينما يواصل هذا الشعب البطل وقواه الثورية ومقاومته، تصديه الباسل للعدوان الرجعي الإمبريالي على سيادة اليمن وحريته واستقلاله، هذا العدوان الذي تشارك فيه قوى علنية وأخرى خفية، متعدد الطبقات والأبعاد، والغاية منه انتزاع حرية اليمن، وانتزاع الدور التاريخي الذي يمكن أن يقوم به ويتولاه هذا البلد العربي العريق، في معركة الأمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية.

ولأن هذا البلد يقع في مهداف مصالح هذه القوى الظالمة، فقد كان من الطبيعي أن تتكالب عليه جميعها، سواء عبر العدوان المباشر المادي الذي تولته دول الخليج الرجعية المتذيلة للإمبريالي الأمريكي والصهيوني، أو الدعم اللوجستي والتدريبي والبشري أحيانًا الذي قدمته دول الاستعمار سواء الولايات المتحدة أو بريطانيا؛ ناهيك عن التدخل الصهيوني الخفي الذي لم تتضح معالمه بعد، وإن تسربت أنباءه سواء عن تقديم الإمارات لغطاء للقوات الخاصة الصهيونية، لتنفيذعمليات لصالحها في اليمن، أو الدعم الإستخباري والنشاط الموسع الذي قام به الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية الصهيونية في هذه الحرب لصالح دول العدوان. وليس مستغربًا، بل ذي صلة أن تتم اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني في خضم هذه الحرب؛ ناهيك عن مشاركة القوات البحرية الصهيونية في مناورات هي الأولى من نوعها في البحر الأحمر؛ جنبًا إلى جنب مع دول خليجية أبرزها الإمارات.

وإذا كان ثمة أطراف متورطة مباشرة في هذا العدوان الإجرامي، فإن أطرافًا أخرى عربية؛ متورطة بصمتها المشين واختيارها الحياد أو بيعها للشعب اليمني إرضاءً للسعودي والإماراتي، ولا شك أن التاريخ لن يرحم أحدًا، ولن يكون مجاملًا لمن وقف متفرجًا على المذبحة أو متواطئًا معها، بفعله أو صمته.

أخيرًا، هذا الملف هو جزء من تغطيتنا الدائمة للعدوان المستمر والمقاومة اليمنية له، وتعبير أيضًا عن وقوفنا الحازم وغير المشروط في خندق واحد مع أشقائنا اليمنيين في كفاحهم، من أجل حريتهم واستقلال بلدهم ووحدة أراضيه ودوره التاريخي.

حربُ اليمن:
كيفَ يعملُ التّحالفُ الخليجيُّ مع العدوّ؟

عرفات الحاج. مسؤولُ قسمِ الشؤونِ العربيّةِ والدوليّةِ في «الهدف»

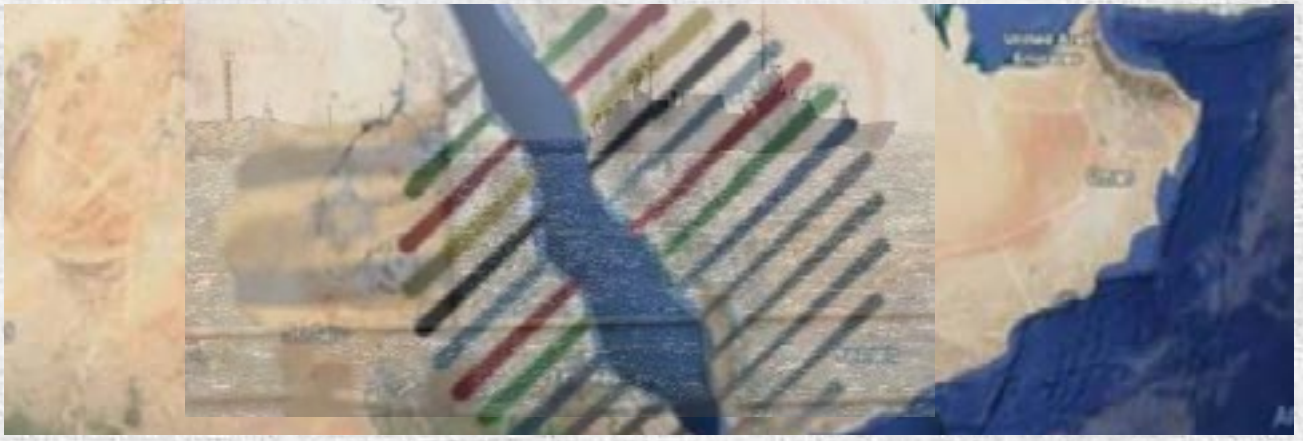

اكتسبت تطلّعاتُ الكيانِ الصهيونيّ – تاريخيًّا – للهيمنة على البحر الأحمر – كجزءٍ من مساعيه للهيمنة على المنطقة – زخمًا إضافيًّا في العقودِ الأخيرة، على نحوٍ شكّل سياسةً عدائيّةً نشطةً في معظم الدول المشاطئة للبحر الأحمر، تضافر مع ذلك تطوّرُ التحالف بين العدوّ والعديد من نظم الخليج المشتركة في العدوان على اليمن، حيث شكلت الحربُ على اليمن نموذجًا أوّليًّا عن السياقات المستقبليّة لعمل هذا التحالف، رغمَ وفرة الأعتدة في الترسانة العسكريّة لكل من السعوديّة والإمارات، لكن المؤكد أنّ هذه الجيوش تعاني بشكلٍ عميق من عجز في ساحة الحرب الحقيقيّة، ناهيك عن أزماتها التقليديّة المتعلقة بتشغيل النظم القتاليّة الحديثة والمعقدة وصيانتها، التي تحتاجُ دائمًا إلى دعم تقنيٍّ غربيٍّ يكلفها مليارات الدولارات، وهي أزمةٌ تبدو سهلةً قياسًا بما واجهته هذه الجيوش مع خوضها قتالًا حقيقيًّا ضدّ خصمٍ متمرّسٍ في خلق التعقيدات.

لنعد قليلًا للعوامل التي تؤسّس لتطوير التحالف بين العدوّ والنظم الخليجيّة في هذه المرحلة، لفهم أبعاد دور الكيان الصهيونيّ في المغامرة العسكريّة الخليجيّة في اليمن، فلدى نظم الخليج التي تشخّص حركاتِ المقاومة عدوًّا لها، وترى ذاتها خطًّا متقدّمًا للمنظومة الغربيّة في المنطقة، فإنّها تنظرُ للكيان لا كعدوٍّ لأعدائها وحسب، ولكن تنظرُ له طرفًا خبيرًا في الحروب ضدّ مثل هذه القوى، وشريكًا ضروريًّا لتشغيلِ القدرة العسكريّة المعطلة لهذه الدول، وتوفير مواردَ نوعيّة للمنظومات الأمنيّة والاستخباريّة، التي تسلّطها هذه الدول على معارضيها وشعوبها، وهذه – تحديدًا – الصورةُ الذي يقدّمها الكيانُ الصهيونيّ عن دوره في الإقليم والعالم؛ طرفًا خبيرًا ومجرّبًا في قمع حركات التمرّد الشعبيّة ومحاربتها، وحراسة المصالح الغربيّة في الشرق الأوسط، وعدوًّا لشعوب المنطقة، لا يعوّل على صداقتها، لكن يجيد خلقَ الأدوات والمداخل لاختراق بُناها وضربها وتفكيكها؛ خبيرًا في القتل والعقاب والتجسّس والإخضاع، وهذا قد يلائم كثيرًا أسرَ حاكمة تسعى لإدامة تسلّطها على شعوب المنطقة، وحفظَ دورها وتوسيعه في خدمة المنظومة الغربيّة التي باتت تواجه هذه النظمَ شكوكٌ عميقةٌ بشأن جدّيّتها في حماية عروشٍ عاجزة. هذا التصوّر صاغته – سياسيًّا – رؤيةٌ أمريكيّةٌ معلنةٌ منذ عهد إدارة باراك أوباما حول تشكيل ناتو شرق أوسطيّ، يضمُّ تحالفًا من نظمٍ عربيّة والكيان الصهيوني، ويشكل أداةً لحراسة المصالح الأمريكيّة والغربيّة في المنطقة ومواجهة خصومها.

التدخُّل والطموح:

رغمَ عدم الإعلان رسميًّا عن تدخّلٍ عسكريٍّ للكيان الصهيوني في الحربِ على اليمن، إلّا أنّ مصادرَ صحفيّةً نشرت تباعًا عن الأدوار المتعدّدة التي أدّاها الكيانُ في دعمِ حلفائه الجدد ضمنَ هذه الحرب، ورغمَ محدوديّة هذا الدعم، إلا أنّه تركّز في جوانبَ محوريّةٍ لسدّ الثغرات الخليجيّة فيما يتعلقُ بإدارة الحرب، ومعلومات استخباريّة، وتقنيّات تتعلّق بجوانب نقص في القدرة العسكريّة الخليجيّة، وتُدريب على تشغيل المرتزقة والقوّات النظاميّة في حربٍ من هذا النوع.

لا تعوز الكيان البُنى التحتيّة لتقديم مثل هذا الدعم، فمن حيث التموضعُ الجغرافيُّ امتلك الكيانُ قواعدَ عسكريّةً في جيبوتي وارتيريا، وتشيرُ مصادرُ صحفيّة إلى أنّ الكيانَ ينقلُ إمداداته العسكريّة من ميناء عصب الاريتيري إلى قاعدة خميس مشيط في عسير، التي يوجد فيها عددٌ من الضبّاط والجنود الإسرائيليّين، ويشاركون من خلال غرفة عمليّات في إدارة العدوان على اليمن، وحسبَ المصادر ذاتها توجدُ قوّاتٌ للعدوّ أيضًا في ميناء مصوع المطلّ على البحر الأحمر، كما قامت باستئجار جزر محيطة بالميناء، وكشف موقع awd news أنّ وزيرَ الخارجيّة السعوديّ عادلِ الجبير طلب من الملك سلمان الموافقة على دعم العدوّ ومساعدته في الحرب على اليمن، وفي السياق نفسه كشف موقع liberty fighters البريطاني أنّ «إسرائيل شاركت بسرب جويٍّ من الطائرات لدعم القوّات السعوديّة». وبحسب واشنطن بوست فإنّ «شركات الإنترنت الإسرائيليّة وتجار السلاح

العودة إلى الفهرس

ومدربي حرب الإرهاب وحتّى القتلة المأجورين؛ تديرهم شركةٌ مملوكةٌ لكيان الاحتلال، وهم شركاء في الحرب في اليمن».

رغمَ أنّه لا يمكن الذهابُ نحو تحديدٍ دقيقٍ للدور الذي يؤدّيه الكيانُ في هذهِ الحرب، خصوصًا فيما يتعلّق بالوجود المباشر، إلا أنّ رغبات العدوّ من هذه الحرب، كما من تحالفاته الخليجيّة، تتّضح من خلال المشاريع المشتركة خصوصًا مع الإماراتيّين عسكريًّا واستخباريًّا، حيث تتّجهُ هذه الشراكة لإنشاء قاعدة عسكريّة واستخباريّة في جزيرةَ سوقطرة اليمنيّة الواقعة تحت الاحتلال الإماراتي، وبجانب القواعد العسكريّة للكيان في دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي، تولّت الإماراتُ وضعَ موطئ قدم للكيان في السودان، كما أنّ مشروعَها لفصل جنوب اليمن والسيطرة على سواحله يَنصبُّ في خدمة هذه الهيمنة المَشتركة على البحر الأحمر ومدخله للخليج. فمشروعُ الهيمنة البحريّة للكيان الصهيونيّ على البحر الأحمر بات له شريكٌ خليجيٌّ كفيلٌ بمدّ الحضور البحريّ للكيان إلى الخليج العربيّ، والاتّفاق مع البحرين على الوجود العسكريّ الصهيونيّ لا يمكن النظرُ له إلا في سياقِ استحضارٍ للكيان في معادلة الخليج.

المآلاتُ وصراعُ المستقبل:

ارتداداتُ الحرب على اليمن؛ امتدّت لتطال عواصمَ الخليج وبُنى استراتيجيّة في السعوديّة والإمارات بضربات يمنيّة موجعة بواسطة الطائرات المسيّرة والصواريخ، كان أبرزُها الهجومَ النوعيَّ على منشآت شركة أرامكو - عملاقِ الصناعة النفطيّة السعوديّة - ورغمَ ذلك فإنّ النظمَ الخليجيّةَ المتحالفةَ مع الكيان لا تبدي نوايا في التراجع عن تحالفها مع الكيان. فالمسارُ الأساسيُّ لتعاملَ نظم الخليج مع التهديدات التي استجرتها بحربها على اليمن، هو الاتجاه لمزيدٍ من التعاون مع العدوّ، وما الاستثمارُ في الصناعات العسكريّة الصهيونيّة بعشرات مليارات الدولارات إلا تعبيرٌ عن تصميم على ربطِ مصيرِ هذه النظم بمصيرِ الكيان. وبينما يسعى هذا التحالفُ لبناءِ مصالحَ اقتصاديّة مشتركة، تعبّر عنها شبكاتُ لنقل الغاز والنفط، فإنّ امتداداتِ هذه الشبكة عبرَ الأراضي العربيّة، تعني توسيع مساحة الاشتباك مع العديد من القوى المعادية للمشروع الصهيونيّ ■

السلاحُ اليمنيُّ وكسرُ دائرةِ حربِ الإبادة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطينَ للتنميةِ والانتماء/ تونس

مقدّمة: ملاحظاتٌ أوّلية

سبعُ سنوات مضت على بداية الحرب العدوانيّة التي شنّها ما يسمّى بالتّحالف الدوليّ بقيادة السعوديّة على اليمن بتاريخ 25 مارس (آذار) 2015، وقد ثبت خلال تلك السنوات أنّ مهلة الثلاثة أشهر التي حدّدها الناطق العسكريُّ السعوديُّ للانتهاء من الحرب بما تشتهي المملكة، لم تكن إلا أحلامًا تحوّلت إلى كوابيسَ ثقيلة. كما حفلت تلك السنواتُ بمشاهدَ عديدة، من بينها مشهدان يتعلقان بموضوع المقال؛ أوّلهما: المشهدُ المتكرّرُ للمقاتل اليمنيّ بملابسه التقليديّة الداكنة كجبال أرض اليمن، وقد بانت أصابعُ قدميه من ثقوب حذائه الممزّق، وهو يستلّ ولاعةً تقليديّةً من تحت حزامه، ويشعل النارَ في الدبّابات والمدرّعات السعوديّة والإماراتيّة، التي تعدُّ من فخر الصناعة العسكريّة الأمريكيّة. وثانيهما: مشهدُ إطلاق طائرات درونز بشكل احترافيٍّ غير مسبوق، الذي بثّهُ الإعلامُ الحربيُّ اليمنيُّ منذ قرابة شهر. وترجع أهميّة المشهدين إلى ارتباطهما العميق بالسؤال الدائم حول نوعيّة السلاح الذي بات بيد المقاتلين اليمنيّين، وكيف يتدبّر الشعبُ اليمنيّ ما يذود به عن حماه، لا سيّما وأنّ التشكيك قد تواصل وتتالى حول قدرته على ابتكار أيّ شيءٍ وصناعته؛ يتجاوز الجنبيّة التي يتمنطق بها أبناؤه؟

هنا لا بدَّ من تسجيل ملاحظتين ضابطتين لما سيرد في المقال؛ أوّلها: أنّ العقل الهندسيَّ اليمنيَّ الذي بنى تلك الصروحَ على أكتاف الجبال، لن تعوزه القدرة عن إيجاد الأداة التي يحمي بها ما بنى. وثانيها: أنّ القدرة على الحصول على السلاح وتوفيره في زمن الحصار وبأيّ طريقة كانت، تمثّل بحدّ ذاتها سلاحًا يتجاوزُ في تقنيّته وتأثيره عديدَ الأسلحةِ الماديّةِ التَي نعرفهَا.

أوّلًا: تطويرُ السلاحِ وطبيعةُ الحرب

إنّ الحديثَ عن الأسلحة اليمنيّة ونوعيّتها وتطوّرها، لا ينفصلُ بأيةِ حالٍ عن طبيعة الحرب التي شُنّت على اليمن، التي أخذت مسارَ القصفِ الجويّ التدميريّ للبنية التحتيّة بكلّ ما فيها؛ من حجر وبشَر من ناحية، وتجنّب قوى العدوّ الالتحامَ المباشرَ من ناحية ثانية؛ بهدف إرهاق الطرف اليمنيّ ودفعه إلى الاستسلام؛ الأمرُ الذي يجعل من الصمود باللحم الحيّ مسألةً ومرحلةً أساسيّة، يُبنى عليها الانتقالُ إلى مرحلة ثانية تتمثّل في نقل المعركة إلى أرضِ العدوّ كمسارٍ طبيعيٍّ في تطوّر الحرب. الجانبُ الأوّل يعتمدُ على الصبر والإرادة والشجاعة، وهو أحدُ الدروس التي قدّمها اليمنيّون، وتتعلّقُ بالمشهد الأوّل الذي أشرنا اليه. والثاني يعتمدُ على توفير التقنيّة الراقية بالأساس، التي تسمحُ بالوصول إلى عمقِ العدوّ الذي يتجنّب الاشتباكَ المباشرَ معتمدًا على بُعد ذلك العمق عن أرض المعركة، وهذا يتعلّق بالمشهد الثاني. وفي هذا السياق كان المتحدّثُ العسكريُّ باسم الحكومة اليمنيّة قد كشف، ولأكثرَ من مرّة عن أسلحة جديدة دخلت، أو على وشكِ دخول ساحة المواجهة، وذلك في إطار استراتيجيّة «توازن الردع»، التي تعني في جوهرها الدخول في مرحلة كسر حلقة صيغة الحرب التي أرادتها قوى التحالف؛ وذلك بنقل المعركة إلى داخل أراضيها، وهو الأمرُ الذي تبدّى في تهديد السيد عبد الملك الحوثي في أواخر أبريل/ نيسان 2019، بقصف مواقعَ حيويّة في السعوديّة والإماراتَ، وإشارته إلى أنّ صواريخ اليمن باتت قادرة على استهداف الرياض، وما بعد الرياض وقادرة على الوصول إلى دبي وأبو ظبي. وكذلك في الإعلانين المتواليين، للناطق العسكريّ خلال شهر مارس 2021، اللذين أكد فيهما عن امتلاك قدرات تسليحيّة نوعيّة؛ الأمرُ الذي يدعمُ إعلانَ السيد عبد الملك، ويؤكّد مصداقيّته. وهنا يُطرح السؤالُ الأوليّ عن نوعيّة هذه القدرات، التي أصرَّ اليمنيّون وثابروا من أجل أن تكون بين أيديهم، وضمنَ ترسانتهم الحربيّة.

ثانيًا: ترسانةُ السلاحِ اليمنيّ

تتمثّلُ هذه القدراتُ والأسلحةُ التي كشف عنها أنصارُ الله في اليمن، وأكّدتها عديدُ التقاريرِ في ثلاثِ مجموعاتٍ رئيسة؛ هي:

1 ـ البنادقُ والقنّاصات: حيث تمَّ الكشفُ من قبل دائرة التصنيع العسكريّ عن تصنيع ثمانية أسلحة قنص وتطويرها، هي: بندقيّة صارم، وقاصم، وخاطف، وأشتر، وحاسم، وذو الفقار او2، وسرمد، وهي ذات مداياتٍ تتراوحُ بين 1250 إلى 4000 متر. وتستخدمُ مضادات للأفرادِ والآليّات والدروع والتحصيناتَ، وفي الدفاع الجويّ المنخفض.

2 ـ الصواريخُ الباليستيّة: وتمثّلت في صواريخ قصيرة، ومتوسّطة، وبعيدة المدى، ومن بينها صاروخُ الصرخة وتوتشكا والنجمُ الثاقب، وزلزال ا، زلزال 2. وقاهر ام 2، وصمود، وبدر ا، وسعير وقاصم 2، وقدس 2 المجنّح،

العودة إلى الفهرس

وبركان إتش ا، وهي صواريخُ مختلفةُ الأوزان والقدرات التدميريّة والمدى الذي يَتراوحُ بينَ 15 كلم إلى 1200 كلم، هذا إضافةً إلى صاروخ المَنْدب ا المضاد للسفن، والمزوّد بتقنيّةٍ عاليةٍ تمنعُ السفنَ العسكريّةَ من فكّ شفراتهِ.

3 ـ طائراتٌ دون طيّار: وقد أزيح الستارُ في أواخر فبراير (شباط) 2017، عن أربع طائرات من دون طيّار، إضافةً إلى نماذجَ أخرى ظهرت تباعًا، ومنها راصد، وهدهد ا ورقيب، وقاصف ا، وصماد 4، ورجوم، ووعد. وتتراوحُ مدّةَ التحليق لهذه الطائرات بين 90 ـ 120 دقيقة، ويصلُ مدى طيرانها من 35 كلم إلى 2000 كلم، وتقومُ بمهام عدّة؛ قتاليّة واستطلاعيّة، كما تقوم بأعمال المسحِ والتقييم وأعمال الإنذار المبكّر، وتحديد أماكن تجمّع العدوّ، وإرسال الإحداثيّات للوحدة الصاروخيّة والقوّة المدفعيّة وقوّة الإسناد والتقييم.

وإذا كانت البنادقُ والقنّاصاتُ وغيرها من الأسلحة الشبيهة، قد أدّت دورًا حاسمًا في الصمود على الأرض اليمنيّة، فقد أدّت الطائراتُ المسيّرةُ ومعها الصواريخُ بعيدةُ المدى دورًا حاسمًا في ضربِ عمقِ السعوديّة والإمارات ردًّا على جرائمهما بحقّ الشعب اليمنيّ.

ثالثًا: مصادرُ السلاح اليمنيّ

قُدّمت إجاباتٌ عديدةٌ حول مصادرِ الأسلحة اليمنيّة؛ بعضٌ منها: بُنيَ على قاعدة الشكّ والتشكيك في قدرة اليمنيّين على تصنيع السلاح وتطويره، وذلك في محاولة لاتّهام أطراف خارجيّة ـ إيران تحديدًا ـ بالضلوع في الحرب إلى جانب اليمنيّين، وهو الأمرُ الذي تسعى قوى التحالف بقيادة السعوديّة إلى تأكيده وإثباته بأيّة طريقة كانت، وذلك في سياقِ إذكاءِ نارِ الفتنة الطائفيّة في المنطقة. وقبلَ الغوص في تحديد الخطوط العامة لمصادر تلك الأسلحة، لا بدّ من تثبيت ثلاث ملاحظات؛ هي:

ـ أنّ القاعدة العلميّة لتصنيع أغلب الأسلحة، لم تعد حكرًا على أحد، فهي قاعدةٌ عامةٌ ومعروفةٌ في التصنيع العسكريّ، وعلى أرضيّة هذه القواعد تختلفُ مستويات التطوّر والتقدّم.

2ـ أنّ إعادة بناء أسلحة موجودة ومستخدمة وتطويرها، مسألةٌ تلجأ إليها كلّ الجيوش؛ سواءً أكانت هذه الأسلحةُ ضمنَ مخزونها أو حصلت عليها من مخزون غيرها.

3ـ أنّ توفيرَ السلاح من مصادرَ خارجيّة ليس عيبًا ولا سُبّة، خاصّةً في اللحظات الحرجة التي تواجهها الشعوب.

وارتباطًا بهذه النقاط يمكن أن يكون الحديثُ عن مصادر الأسلحة اليمنيّة أكثرَ دقّة وموضوعيّة. وتتمثّلُ هذه المصادرُ في مصدرين؛ داخليّ وخارجيّ، وهما:

ا ـ المصدر الداخليّ: ويتمثّلُ في مخزون الجيش اليمني من أسلحة سوفييتيّة وصواريخ كوريّة شماليّة. وفي هذا السياق تشيرُ عديدُ التقارير إلى أنّ «90 بالمئة من التسليح هو من مخزون الجيش اليمنيّ، الذي بات تحت سيطرة أنصار الله عند السيطرة على صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، كما باتت غنائمُ الحرب مصدرًا داخليًّا للتسليح، ويبدو أنّ ما يقوم به المقاتلون اليمنيّون بحرقه أمامَ الكاميرات ليس إلا رأسَ الجبل من الأسلحة المستولى عليها من قوى العدوان. وقد أعلنت واشنطن اعتزامها إرسال محقّقين إلى كلّ من السعوديّة وحليفتها في حرب اليمن الإمارات، من أجل التحقيق في كيفيّة وصول أسلحة أمريكيّة إلى المقاتلين الحوثيّين في اليمن، هذا وقد تمّ إجراءُ التعديل والتطوير اللازمين على تلك الأسلحة للتوافق وطبيعةَ الحرب المفروضة. وكذلك التصنيع الذي يرافق عمليّةَ التعديل والتطوير الجارية، بالاعتماد على قدرات الشباب اليمنيّ الذين درسوا الهندسة في كلّ جامعات العالم على مدى سنوات، كما تلقى بعضُهم دورات تدريبيّة في إيران وروسيا، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر.

2 ـ المصدر الخارجيّ: تشيرُ التقاريرُ الصادرةُ إلى أنّ إيران تقفُ على رأس مزوّدي أنصار الله بالسلاح، كما تشيرُ أيضًا إلى كوريا الشماليّة وروسيا الاتّحاديّة والصين وبلغاريا، وبيلاروسيا؛ الأمرُ الذي نفته إيران والاتّحاد الروسي وكذلك بلغاريا وبيلاروسيا، في حين رفضت الصين التعليق على الموضوع. كذلك يتمّ الحديث عن أنّ أنصار الله يحصلون على المكوّنات الحاسمة لأنظمة أسلحتهم من شركات في أوروبا وآسيا، باستخدام شبكة معقّدة من الوسطاء، لإخفاء سلسلة الحيازة. كما كشفت الاتّهاماتُ إلى تناقضات دول التحالف، فالسعوديّون يتّهمون دولة الإمارات العربيّة المتحدة، بتهريب الطائرات المسيّرة إلى الحوثيّين لاستهداف المملكة، ويتحدّثون عن اتّصال بين الحوثيّين والمجلس الانتقاليّ برعاية إيرانيّة، ووجود خطّ إمداد لتهريب الأسلحة إلى الحوثيّين من جنوبي اليمن. ولكن السؤال الذي يبقى مطروحًا هو: كيف تُهرّب الأسلحةُ من إيران أو غيرها، مع سيطرة التحالف على المنافذ الجويّة والبحريّة والبريّة لليمن؟

وفي سياقات الإجابات التي قد تتعدّد على هذا السؤال؛ يبرزُ المصدرُ الداخليُّ مصدرًا رئيسًا لتوفير السلاح للشعب اليمني.

خاتمة:

لقد استطاعت القوّاتُ المسلّحةُ اليمنيّةُ بجناحيها؛ أنصار الله واللجان الشعبيّة من جهة، والجيش من جهة ثانية، التكيّف مع وقائع الحرب الضروس، وبالاعتماد على قدرات أبناء اليمن، وطاقتهم غير المحدودة على الصبر، من أن تمتلكَ السلاح الذي مكنها من تعديل دفة المعركة إلى صالحها، ونقل ثقلها إلى أرض الدول القائمة بالعدوان.

وفي هذا السياق، قال تقريرٌ صادرٌ عن مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة (بواشنطن إنّ هجمات «الحوثيّين» شهدت ارتفاعًا ملحوظًا منذ مطلع عام 2021. وأوضح التقرير، أنّه «خلال الأشهر التسعة الأولى (من عام 2021) بلغ متوسّط الهجمات على السعوديّة 78 هجومًا شهريًّا، مقابل 38 هجمة خلال الفترة نفسها من عام 2020»..

أمّا الجانبُ الآخرُ المتعلّق بموضوعة السلاح اليمنيّ هو انعكاسُهُ على الصراع الرئيسيّ في المنطقة؛ الأمرُ الذي تبدّى من القلق الإسرائيليّ، وهذا يحتاجُ إلى معالجةٍ قائمةٍ بذاتها ■

مكتبة المقال

الحرة: 20مارس 2021 ـ كيف وصلت صواريخ كوريا الشمالية إلى الحوثيين ؟
https://www.alhurra.com

الخليج أونلاين: 2020/2/2 ـ كيف حصل الحوثيون على أسلحة حديثة رغم الحصار على اليمن ؟
المصدر: يناير 2022 ـ تقرير أممي يكشف تفاصيل مهمة حول تطور قدرات الحوثيين العسكرية وشبكات التهريب المعقدة. almasdaronline.com

وكالة الصحافة الفرنسية: 2ديسمبر 2018 ـ ما هي القدرات القتالية لدى المتمردين الحوثيين في اليمن ؟
www.swissinfo.ch/ara

أنور النسي: 23 مارس 2017 ـ اليمن: ما خطورة صواريخ الحوثيين وقوات صالح وما هو مصدرها ؟
39368181-middleeast

عزيز الاحمدي: 21 يناير 2022 ـ استهداف أبو ظبي.. نقطة تحول في مسار الحرب اليمنية (تقرير)
https://www.aa.com.tr

فريق عمل ساسة بوست: 28 /8/ 2018 ـ بعيدًا عن المبالغات.. ما هي الأسلحة التي يمتلكها الحوثيون ؟ www.sasapost.com

صراعٌ في اليمن أم صراعٌ على اليمن؟
المقاومةُ اليمنيّةُ جزءٌ من المقاومة الشاملة

د. سعيد ذياب. الأمينُ العامُ لحزبِ الوحدةِ الشعبيّة الديمقراطي الأردنيّ/ الأردن

يتعرّضُ الشعبُ اليمنيُّ منذ الخامس والعشرين من آذار عامَ 2015، لحربٍ ظالمةٍ تقودُها السعوديّةُ والإماراتُ العربيّةُ تحت مسمى «عاصفة الحزم»؛ نتج عن هذا العدوان المستمرّ كوارثُ إنسانيّةٌ وجرائمُ حرب، وصفتها منظماتٌ دوليّةٌ بأنّها من أسوأ الجرائم في التاريخ المعاصر.

لقد واصلت طائراتُ التحالف المعادي شنّ غاراتها المجنونة ضدّ المدن اليمنيّة وبنيتها التحتيّة على مدار سبع سنوات، ورغم وحشيّة العدوان إلا أنّ الشعب اليمني الشجاع لم تنكسر إرادتُه، بل نجح في صدّ العدوانِ وفشلت القوى المعادية من تحقيق أيٍّ من أهدافها، بل إنّ هذا الصمود البطوليّ أسّس لبناء قوّة عسكريّة يمنيّة لها حضورُها وتأثيرُها في ميزان القوى، ولم تعد صنعاءُ جزءًا من الحديقة الخلفيّة للرياض.

بعد هذه السنين الطويلة من الصراع يبدو السؤال منطقيًا ومطلوبًا، لماذا هذه الحرب؟ هل هو صراعٌ يمنيٌّ - يمنيّ أم صراع على اليمن؟

للاجابة على هذا السؤال من الضروريّ أن ننطلق من الأسس التالية:

أوّلًا: إنّ قراءة ما يعيشه اليمن من احتراب داخليٍّ وعدوانٍ خارجيٍّ لا يمكن عزلُهُ عمّا يتعرّض له الوطن العربيّ من صراعات داخليّة واعتداءات خارجيّة، وارتباطًا كلّ ذلكَ بمشروع الشّرق أوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة لفرضه على منطقتنا، الذي يستند إلى فكرة تقسيم الدول العربيّة من جديد على أسس طائفيّة وعرقيّة ومذهبيّة وإعادة هندسة المنطقةَ بما يتناسبُ والمَصلحةَ «الإسرائيليّة» وإشراكها ضمنَ نظام شرقٍ أوسطي تؤدّي فيه دورًا قياديًا.

ثانيًا: تؤدي الجغرافية السياسيّة دورًا مهمًّا في تحديد مسارات الدول وتأثيرها على المستوى المحليّ والإقليميّ، واليمن بما يستحوذه من أهميّة استراتيجيّة على صعيد الموقع الجغرافي أو على الصعيد الاقتصادي، فهو يشرفُ على مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهادي، إضافة لما يمتلك من مساحة شاسعة وعدد سكان وثروات طبيعيّة؛ كلّ ذلك يجعل منه عمقًا أمنيًّا لدول الخليج، هذه العناصرُ ستسهمُ بشكل فاعل في الترتيبات الإقليميّة من جهة، وفي التشكيل الجديد للنظام العالمي من جهة أخرى.

ثالثًا: مهما كان تأثيرُ تلك العوامل، فإنّ فعلها يبقى محدودًا إذا لم تتوفر العوامل الذاتيّة الداخليّة المفجّرة للصراع، فجذورُ الأزمة تعود إلى عام 2011، عندما انطلقت الاحتجاجات الشعبيّة وفي فترة ما يعرف بالربيع العربيّ ضدّ نظام علي عبد الله صالح النظام الفاسد والمستبد، وما تعانيه الجماهير اليمنيّة من فقر وبطالة ومن إقصاء وتهميش، كلّ ذلكَ أسهمَ في تأجيج حالة الرفض الشعبيّ وفرض التنحي على الرئيس صالح.

لقد مثلت تلك العوامل بمثابة مرتكزات الحالة المتفجّرة لاحقًا، لكن ما شكّل الدافع لكلّ ذلك هو إخفاقُ القوى

العودة إلى الفهرس

السياسيّة في التعامل الجاد والمسؤول مع مسألة الحوار الوطني، بالإضافة إلى شعور الحوثيين بالتهميش والإقصاء، الأمرُ الذي دفعهم للتحرّك ضدّ الرئيس عبد ربه هادي، الذي انتقلت إليه السلطة بعد تنحية على عبد الله صالح.

أدّى هذا التحرّك إلى استيلائهم على العاصمة ومناطق من اليمن وباتوا القوّة الأكثر حضورًا وتأثيرًا في الصراع، بالإضافة إلى تميّزهم عن غيرهم من القوى المتصارعة بالسعي لوحدة اليمن على الضدّ من المجلس الانتقاليّ، الذي يسعى لانفصال الجنوب على الشمال، وارتباطات هادي مع السعوديّة.

ومن الجدير ذكره أن ما يعانيه اليمن من فقر، جعله مسرحًا للأطماع الإقليميّة والعالميّة وأصبح المجالُ مفتوحًا كي تتصارع قوى إقليميّةٌ عليه وتتصارع قواه الذاتيّة ومن خلال تحالفاتها على تحديد مواصفات يمن المستقبل ودوره على المستوى الإقليميّ.

إنّ التحوّل الأبرز في طبيعة الصراع تمثّل بتموضع حركة أنصار الله في محور المقاومة واعتبار أنفسهم جزءًا من المحور الرافض للسياسات والمشاريع الأمريكيّة في المنطقة، هذا التموضع أحدث تحوّلًا في اتّساع تأثير ودور محور المقاومة، وبات الحديث عن محور على امتداد جغرافية اليمن العراقَ وسوريا وفلسطينٍ ولبنان وإيران. أصبح المحورُ لغةً واحدةً، وأصبح الموقف من التطبيع والمطبعين وما يسمى بالسلام الإبراهيمي ركنًا أساسيًّا في استراتيجيّة محور المقاومة، وهذا الموقف وهذا الاصطفاف أثار حفيظةَ السعوديّة والإمارات وما يسمى بالتحالف العربي.

فالسعوديّةُ وهي تشهدُ هذا التحوّل في اليمن وهي التي ضخّت الملايين في اليمن ليس للتعليم والصحّة بل لشخصيّات اجتماعيّة وكيانات حزبيّة وشراء الذمم لإبقاء اليمن فقيرًا وتحتَ السيطرة السعوديّة لضمان التحكّم بقراره السياسيّ، هذا التحوّل في الموقف اليمني رأت فيه السعوديّة ضربًا لاستراتيجيّتها في اليمن، هذا الموقف المتمثّل بالرغبة بالتحرّر من كلّ أشكال الهيمنة وبناء الذات والالتزام بموقف موحّد لمحور المقاومة ضدّ الكيانِ الصهيوني، من شأنه تعزيز مشاعر المقاومة وإنعاش الشعور بقدرة الجماهير على التصدّي للمشاريع الأمريكيّة، والإصرار على الاستقلال وامتلاك السيادة ومنع كلّ أشكال التدخّل في شؤونهم الداخليّة.

إنّ حالة القلق التي انتابت أطراف التحالف بعد النجاحات التي حققتها أطراف محور المقاومة في اليمن وفلسطين وسوريا هو الذي دفعها للكشف عن عوراتها والهرولة للتطبيع مع العدوّ الصهيونيّ.

آفاقُ الصراع:

رغمَ كلّ المحاولات السعوديّة في إعطاء الصراع بُعدًا طائفيًّا وإلباسه لبوسَ الدين إلا أنّ هذه المحاولات فشلت فشلًا ذريعًا؛ لأنّ كلّ الوقائع دلّلت على أنّ الصراعَ سياسيٌّ بالدرجة الأولى بين قوى ناهضة تريد أن يأخذ اليمن دوره ومكانته التي يستحق، ومشروع سعوديٍّ يسعى بكلّ السبل إلى عدمِ السماح لتلك القوّة الصاعدة من أخذ دورها، وإبقاء اليمن بمثابة الفناء الخلفي لها.

وممّا لا شكَّ فيه وجدير بالملاحظة أنّ تطوّرًا حصل بالنسبة لأنصار الله في رؤيتهم للصراع، من منظور كان يستهدفُ في البداية تجاوز عمليّة التهميش والإقصاء التي كانَ يعاني منها الحوثيون إلى منظور أشمل يسعى إلى تغيير وجه اليمن وخياراته السياسيّة والاقتصاديّة.

ترافق هذا التغيير في الرؤية للصراع مع تطوّر في طبيعة التحالفات وفي القدرات العسكريّة الصاروخيّة والطائرات المسيّرة، كلّ ذلك انعكس على القدرة على بناء جبهة داخليّة متماسكة وقادرة على خلقَ ظروفٍ مساعدة على التعبئةً لخوض معركة طويلة مع قوّات التحالف وأدواتهم في اليمن.

ولعلّ ما نشهده من تصعيدٍ مع بداية العام والقصف المجنون والأهداف المدنيّة من قبل قوّات التحالف تشير إلى مسألتين في غاية الأهميّة، الأولى: أنّ هذا الإجرام يدلّل على فشل قوات التحالف في تحقيق أيٍّ من أهدافها. ثانيًا: هذا التصعيد لا ينبئ بانفراج الأزمة، وأنّنا أمامَ صراعٍ ممتدٍّ وطويل.

والأمرُ الآخرُ يتمثّلُ فيّ تباين الأجندات للدول التي تشارك في العدوان، كالسعوديّة والإمارات أو أخرى لها تأثيرٌ على مجرى الصراع كإيران، الأمرُ الذي سينعكس على مخرجات أيّ تسوية. فالتحالفُ بقيادة السعوديّة سيقف ضدَّ أيّ تسويةٍ يمكن أن تعرقل أهدافه وطموحاته في اليمن، وهذا يعنى إطالة أمد الصراع.

ثمّةَ عاملٌ آخرُ يؤدي دورًا رئيسًا في تحديد مآلات الصراع وإمكانيّة التسوية؛ هو القوى الداخليّة المتصارعة؛ أنصار الله ومشروعهم المقاوم، والمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا في الجنوب ومشروعهم الانفصالي، وقوات عبد الهادي المدعوم سعوديًا.

خلاصةُ القول: آفاق الصراع ومآلاته ترتبطُ بشكلٍ وثيقٍ في صمود وثبات مكوّنات محورِ المقاومة. إنّ ما يتحقّق على الأرض من نجاحات وتعاظم لقوى المقاومة، من انتصاراتِ الجيش السوريّ ونجاحه في تحرير الجزء الأعظم من الأراضي السوريّة والصمود الإيرانيّ في مواجهة الضغوط الأمريكيّة في مباحثات فيينا والانتصار الفلسطينيّ في معركة سيف القدس.. كلّ ذلك يبشّر بأنّ وجه اليمن سيرسمه المقاومون للمشروع الأمريكيّ وسيُهزم أتباعه والمطبّعون مع العدو الصهيونيّ ■

الحصادُ المرّ
في حرب السنوات السبع العجاف

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيّ/ البحرين

في الخامس والعشرين من شهر مارس/آذار 2022 الجاري؛ تدخلُ الحربُ في اليمن عامَها الثامن وقد أتت على الأخضر واليابس ودمّرت أغلبَ المناطق، فقد سويّت البُنى التحتيّة؛ من مدارسَ ومستشفيّات ومرافقَ عامّة بالأرض، وزادت معدّلاتُ البطالة والفقر والعوز، وتفشّت الأمراضُ التيّ كان يعتقد أنّها اندثرت، مثل: الكوليرا والملاريا، وأصبح الشعبُ اليمنيّ في غالبيته الساحقة بحاجة لمساعدات إنسانيّة من الخارج للبقاء على قيد الحياة، في وقتٍ تشكو الأممُ المتحدةُ من تراجعِ التمويلِ اللازم لإنقاذ ملايين اليمنيّين الذين بدأ بعضُهم في أكل أوراق الشجر للبقاء على قيد الحياة في بلدٍ كانت تعرف بـ«اليمن السعيد».

يشيرُ تقريرٌ صادرٌ عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، إلى أنّه بعدَ ستّ سنوات من الحرب؛ خسر اليمنُ أكثرَ من 126 مليار دولار من النمو الاقتصادي المحتمل، في حين كلفت الأطراف المشاركة في الحرب مئات مليارات الدولارات، وفي أحدث تقرير للبرنامج أفاد أنّ «الصراع في اليمنَ قد أدّى إلى 377 ألف وفاة، نحو 60 في المئة منها وفاة غير مباشرة»، فضلًا عن ضياع فرص التنمية الإنسانيّة التي كان يفترض فيها إيجاد إمكانيّات للقضاء على الفقر المدقع الذي يعانيَ منه نحو 16 مليون مواطنٍ يمنيّ. ويقول مدير برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، أخيم شتاينر عن أسوأ أزمة إنسانيّة وتنمويّة تمرُّ بها دولةٌ في العالم: «لا يزال ملايين اليمنيين يعانون من الصراع، وهم محاصرون في الفقر ولديهم فرصٌ ضئيلةٌ للحصول على فرصِ عملٍ وسبل عيش».

يرسمُ التقريرُ صورةً قاتمةً عن الحالة الكارثية راهنًا، وفي حال استمرار الصراع، متوقعًا أن الحرب ستودي بحياة 1,3 مليون شخص في حال استمرارها حتى العام 2030، وسيرتفع عددُ الأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مدقّع إلى 22 مليونًا، أي نحو 65 من سكّان البلاد.

وشدّد التقرير الأممي على ضرورة أن يتمَّ تخصيصُ دعمِ التعافي إلى ما هو أبعد من البنية التحتيّة، وأن يكون الناس في صميم هذه الجهود، من المتوقّع أن تحقّق الاستثمارات التي تركّز على الزراعة وتمكين المرأة وتنمية القدرات والحوكمة الفعالة والشاملة والمؤسّسات أعلى عائدٍ على التنمية. في هذا السياق يؤكّد الممثّل المقيم لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في اليمن، أوك لوتسما على أنّ «اليمن يشهد نموًا سكانيًّا سريعًا للغاية، مما يفرضُ الكثير من الضغط على موارد البلاد الطبيعيّة، مبينًا أنّ اليمن يعدّ من أكثر البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي في العالم، ما يؤكّد الحاجة إلى إدارة مستدامة للمياه (..). وكذلك اليمنُ من أكثر البلدان التي ستعاني من تغير المناخ، فمن المتوقع أنّه بحلول عام 2050 سترتفع درجة الحرارة إلى ثلاث درجات على الأقل مما هي عليه اليوم، لذلك «يمكنكم أن تتخيّلوا تأثير ذلك على بلد شبه صحراويٍ مثل اليمن»، حسب قولٍ لوتسما، وكأن هذا البلد تنقصه مصائب المناخ فوق ما فيه من أزمات وكوارث.

إنّ الأزمات التي تشير لها التقارير المتعدّدة المصادر، تؤكّدها الوقائعُ على الأرض، فتوضّح الإحصائيّات أنّ آلاف المنشآت التعليميّة والصحيّة والتجاريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وتلك المتعلّقة بالبنية التحتيّة قد تمَّ تدميرُها، منها نحو 3000 مدرسة، مما تسبّب في حرمان ملايين الأطفال من التعليم، وأنّ أكثرَ من ثلاثة ملايين

العودة إلى الفهرس

طفل تتراوح أعمارهم ما بين 5 الى 17 سنة دخلوا في نطاق عمالة الأطفال. ويشير تقريرُ منظّمة الأممَ المتّحدة للأمومة والطفولة «يونيسيف» صدر في شهر يوليو/ تموز 2021، إلى أنّ هناك أكثر من 6 ملايين طفلا يمنيًا يواجهون اضطرابات تعليميّةً في بلد يبلغ عددُ سكانه قرابة 29 مليون نسمة. كما أن ثلثي القوة العاملة في التدريس ويبلغ عددهم 170 ألف معلّم لم يتلقوا رواتب منتظمة مدّةَ 4 سنوات؛ الأمرُ الذي يجبرهم على البحث عن مصادر رزق أخرى، ومن ثَمَّ يزداد تدهور الواقع التعليمي في البلاد.

وحيث تأتي الحرب على كلّ شيء، فقد تسبّبت في تدمير أكثر من 15 مطارًا و16 ميناء وأكثر من 300 محطّة ومولّدات كهربائيّة، فضلا عن تدمير آلاف عدّة من خزّانات وشبكات المياه وآلاف الجسور وعشرات آلاف المنشئات الاقتصاديّة، وقرابة 200 جامعة ومؤسّسة جامعيّة ونحو 400 مستشفى ومركز صحي. وقدرت اليونيسيف عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا بأكثر من 10 آلاف طفل، ما حدا المتحدث باسم المنظّمة جيمس إلدر، القول «لقد وصل الصراع في اليمن الى مرحلة مخزية»، مشيرًا إلى أن «4 من كل 5 أطفال، أي ما مجموعه 11 مليون طفل، يحتاجون لمساعدات إنسانيّة (..) وأن نحو 400 ألف طفلٍ يعانون من سوء التغذية الحاد، وأكثر من مليوني طفل تسرّبوا من المدارس». ولا شكّ أن هذه الصورة المعتمة تعدّ «انعكاسًا للأزمة الاقتصاديّة التي تعيشها البلاد بسبب الحرب وخلّفت أكبرَ أزمة إنسانيّة عرفتها الإنسانيّة في العصر الحديث..» وأنّ عدد الضحايا من الأطفال في تزايد مستمرٍّ بسبب اشتداد الأزمة الاقتصاديّة واستمرار تدهور العملة الوطنيّة وزيادة التضخم»، وَفق ما ذهب له الخبير الاقتصادي المقيم في اليمن، فارس النجار. وفي العام الجاري (2022) تحتاج الأمم المتّحدة إلى قرابة 4 مليارات دولار لمساعدة الملايين من اليمنيين، وَفقَ مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانيّة ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ راميش راجا سينغهام، الذي أشار إلى أن التمويل تضاءل في السنوات الأخيرة، الذي قال أنّ خطّة الاستجابة للعام الماضي لم تموّل إلا بنسبة بالمئة، مع إعلان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتّحدة في ديسمبر/كانون الأوّل خفض موازنته المرصودة لمساعدة ثمانية ملايين شخص في اليمن.

هذه المعطيات تؤكّد المآلات الخطرة التي بلغها اليمن، حيث يدفع اليمنيون أثمانًا باهظةً؛ قتلًا وتشريدًا ونزوحًا وفقرًا ومرضًا وغيرها من الأثمان الكبرى التي قُدّر لليمنيين مواجهتها وجملة من التحدّيات، أهمُّها مسألة السيادة ووحدة التراب الوطني والقدرة على النهوض من جديد والشروع في عملية التنمية الإنسانيّة والبدء بتشييد الدولة اليمنيّة الحديثة، دولة المواطنة، وفق ما يرتضيه أبناؤها وليس وفق إملاءات القوى الإقليميّة والدوليّة، وهذا يحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات ومنها العلاقات مع دول الجوار، دول مجلس التعاون الخليجي الذي كان اليمن يتمتّع بعضوية في عشرة من هيئاته المتخصّصة، بدأها بأربع بعد قمتي المنامة (2000) ومسقط (2001) وهي هيئاتٌ عاملةٌ في إطار هيكلية المجلس: مكتب التربية لدول الخليج العربي، مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعيّة بدول مجلس التعاون، دورة كأس الخليج العربيّ لكرة القدم، منظّمة الخليج للاستشارات الصناعيّة، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس، جهاز تلفزيون الخليج، لجنة رؤساء البريد في مجلس التعاون ومؤسّسة الإنتاج البرامجي المشترك.

لقد كان اليمن يسير، ولو ببطئ شديد، تجاهَ عضويّة مراقبة في نادي الأثرياء، وقد تمّت مراجعة علاقات المجلس مع اليمن في القمّة الخليجيّة التي عقدت في الدوحة عام 2002، وكان التأكيد على أهميّة وجود اليمن في هذه المؤسّسات، كما جرى الحديث عن مدّ اليمن الخليج بالأيدي العاملة وإمكانيّة أن يكون سلة غذاء لدول مجلس التعاون الخليجي بتخصيص استثمارات مجدية، وأن يكون وجهةَ سياحيّة واعدة للخليجيين وبإمكانه أن يؤمّن بديلًا عن مضيق هرمز عند حدوث حالات طارئة. كان ذلك عندما كانت العلاقات طبيعيّة إلى حدٍّ ما؛ وبعد محاولات طلب فيها اليمن الدخول في عضوية النادي الخليجي، بدأها عام 1996 ورفض طلبه؛ بسبب توتّر العلاقات مع بعض دول الخليج، وعدم حسم النزاع الحدوديّ مع السعوديّة، ونتيجةً للموقف الذي اتّخذه من اجتياح الجيش العراقي للكويت في صيف 1990. ولكن بعد توقيع اليمن على معاهدة الحدود مع السعوديّة وإعادة فتح السفارة الكويتيّة في صنعاء، تغيّر الموقف الخليجي وحظي بعضويّة بعض الهيئات منذ عام 2000. بعد عشر سنوات هبّت رياح الربيع العربي على أكثرَ منْ بلد، ومنها اليمن، التي دخلت في أتون التدخّلات الإقليميّة والدوليّة لتصل في الوقت الراهن إلى الحالة التي هي عليها.

وحيث تغيّرت الأولويات السياسيّة، فقد أعلن قادة مجلس التعاون في 2011، عن ترحيبهم بانضمام المغرب والأردن لخلق تحالف عسكريٍّ وأمنيٍّ وتكامل اقتصاديٍّ وسياسيّ، وذلك وَفقَ ما رشّح من معلومات حينها، إلّا أنّ هذه الخطوة كانت تشبه تأسيس مجلس التعاون العربي، على عجل، الذي أهمل دور الجغرافيا في إنجاح التكتلات الكبرى، فسقط في أوّل امتحان، وهو نفسُ مآل الترحيب بالأردن والمغرب في النادي الخليجي. أما اليمن فقد تعقّدت أوضاعه بدلًا من أن تتطوّر، ودخل في مجاعة لأغلبيّة سكانه، حيث أن 80 بالمئة من اليمنيين هم بحاجة لمساعدات ماسّة وضروريّة للحياة.

يشكّلُ اليمنُ الخاصرةَ الرخوةَ لدول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار الحرب يعني إنهاك الجميع وإدخالهم في الفوضى الخلاقة واستنزاف للثروات، ويعني أيضا فقدان دول مجلس التعاون الخليجي مسألة الأمن والاستقرار، ذلك أن اليمن يشترك مع السعوديّة في حدودٍ طويلة تبلغ نحو 1800 كيلومتر، في حين يبلغ الشريطُ الحدوديّ بين محافظة المهرة اليمنيّة ومحافظة ظفار العمانية قرابة 290 كيلومتر، ويمكن لهذه الحدود أن تكون عامل استقرار ونهضة وسببًا في التنمية المشتركة، لكنها يمكن أن تكون العكس من ذلك. فالأمرُ يعتمدُ على الإرادات السياسيّة والتوجّهات المستقبليّة لدول منطقة الخليج والجزيرة العربيّة، التي تحيط بها قضايا ملتهبةٌ وتحتاج إلى إطفاء الحرائق في حدائقها الخلفيّة.. وأوّلُها إنهاءُ الحرب التي أتت على الأخضر واليابس في اليمن واستنزفت موازنات دول المنطقة ■

تطوّراتُ الصراعِ في اليمن
ودورُ حركةِ أنصار الله وحلفائها في محورِ المقاومة

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

الحربُ على اليمن التي شنّها التحالفُ السعوديّ الصهيو – أميركي المسنود من كلّ الرجعيّات العربيّة دخلت عامها السابع، دون أن يتمكّن من تحقيق أيّ هدف من الأهداف التي حدّدها في بداية الحرب عام 2015، وباتت تصريحاتُ المسؤولين السّعوديّين تقول إنّ الحرب على اليمن ستحسم في غضون أسابيع أو بضعة أشهر، موضع تندر القيادة السياسيّة في صنعاء والعديد من المراقبين.

فالمقاومة اليمنية وعلى الرغم من اختلال ميزان القوى، انتقلت من وضعيّة الدفاع إلى وضعيّة الردع، ومن ثمّ إلى حالة الهجمات الاستراتيجيّة المنسّقة على أهداف اقتصاديّة ونفطيّة وعسكريّة شلّت في كثير من الأحيان المواقع النفطيّة في الظهرانّ وابقيق وجدة وفي محيط منطقة الرياض، عبرَ استخدامها الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستيّة دون أن تتمكن صواريخ الباتريوت من اعتراضها.

من الصمود إلى الانتصارات التكتيكيَّة رغم الخلل في موازين القوى

ولم تتوقّف الأمور عند هذا الحدّ، بل بتنا نشهد ما بين الفترة والأخرى توغّلات في العمق السعوديّ في مناطقَ نجران وعسير وجيزان دون مقاومة تذكر، من قوّات العدوان، حيث شاهد العالم بالصوت والصورة قتل وجرح المئات من هذه القوّات ووقوع العشرات بالأسر وتدمير عشرات العربات المدرّعة والآليّات، وشاهد العالم واستمع للشعار الناظم لمقاتلي الجيش اليمني واللجان الشعبيّة وهم يهتفون في لحظة الانتصار «الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا».

التطوّر الجديد في حرب اليمن

التطوّر الجديد في حرب اليمن هو دخول الإمارات على خطّ التصعيد رغمَ إعلانها عام 2019، الانسحابَ من اليمن واكتفائها بدعم المجلس الانتقالي في الجنوب، والإبقاء على نفوذها في جزيرة سوقطرة. فحكومةُ صنعاءَ لم تصعدٍ في المرحلة السابقة ضدَّ الإمارات، ارتباطا بأولويّات معاركها من جهة، ومن جهة أخرى منح الإمارات فرصةَ مراجعة مواقفها وهي ترى جارتها السعوديّة تتعرّض لأقصى الضربات لمطاراتها العسكريّة ومواقعها النفطيّة، لكن دخول الإمارات مجدّدًا على خطّ التصعيد في محافظة شبوة، عبرَ دعمها اللوجستي والجوي لكتائب العمالقة، بهدف وقف اندفاعة الجيش اليمني لتحرير مدينة مأرب الاستراتيجيّة، طرح أسئلة عديدة بشأن عودة الإمارات العسكرية لليمن.

رئيسُ حركة أنصار الله عبد الملك الحوثي، أكد في كلمة له في الثالث من شباط (فبراير) الجاري أنّ هناك أوامرَ أميركيّة بريطانيّة «إسرائيليّة» صدرت للإمارات بالتصعيد في اليمن، مشدّدًا على أنّ الإمارات أداةٌ رئيسيّةٌ بيد الأمريكيين وقد فشلت وتضرّرت من عدوانها، مضيفًا: «من يعتقد أنّه بتحالفه مع الأميركيّين ينتصر هو في ضلال ومآله الحتمي هو الخسران».

لقد جاء التدخّل الإماراتي بهدف إفشال عمليّة تحرير «مأرب» إدراكا من أطراف تحالف العدوان، بأنّ تحرير مأرب تشكّل بداية النهاية لهزيمة هذا التحالف، ودفن أحلام السعوديّة بأنْ تعود اليمن حديقةً خلفيّة لها، وأن تكون خاضعة للتحالف الصهيو – أميركي.

جاء ردّ الجيش واللجان الشعبيّة على التصعيد الإماراتيّ، بقصف مطاري دبي وأبو ظبي ومواقعَ نفطيّة وغيرها من المواقع المهمّة، لدفع أبو ظبي لمراجعة موقفها والبحث عن حلٍ في مواجهة التهديد اليمني لمواقعها الاستراتيجيّة.

لقد جاء الهجوم اليمني على ثلاث دفعات خلال ثلاثة أسابيع بالصواريخَ الباليستيّة والطائرات المسيّرة، وقصف الجيش اليمني في الدفعة الثانية قاعدة الظفرة الأمريكيّة دون أن تتمكّن الإمارات والقوّات الأمريكيّة من صدّ جميع الصواريخ، في حين أنّ الدفعة الثالثة جاءت أثناءَ وجود رئيس الكيان الصهيوني في دبي وذلك في رسالة مفادُها – حسب مصادرَ إعلاميّة إسرائيليّة – أنّ الصواريخ اليمنيّة في طريقها للكيان الصهيوني في قادم الأيام.

فالإماراتُ رغمَ التدخّل الأمريكي لنجدتها عبرَ إعلان البنتاغون بإرسال مدمّرة محمّلة بالصواريخ لمياه الإمارات، وإعلانً حكومةَ العدوّ استعدادها لمدّ الإمارات بشبكة متقدّمة للإنذار المبّكر، باتت تدركً أنّها دخلت في ورطة وأن الدعم العسكري واللوجستي الأمريكي لن يوفّر الحماية لها، وأنّ التصعيد مع صنعاء سيشل الاقتصاد الإماراتي ويضرب في الصميم الاستثمارات فيها، وباتت توسّط كلّ من سلطنة عمان وطهران للتدخّل لوقف الهجمات اليمنيّة، مبديةً استعدادَها لدفع قوّات العمالقة للتراجع عن المناطق التي احتلتها في شبوة.

لماذا العدوانُ على اليمن؟

قبلَ الإجابةِ على هذا السؤال، نشير إلى

العودة إلى الفهرس

أنّ الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما سبق وأن أدلى بتصريحات «تعترف بالحضور الإقليمي لإيران ولدورها بعد اتفاق (5+1) النووي مع إيران عام 2015، وأنّ على السعوديّة أن تتشارك في المنطقة مع خصمها إيران»، ما أثار استياء السعوديّة وحلفائها، فكان أن أطلق يد السعوديّة في اليمن كجائزة ترضية لها، خاصةً أنّها كانت ترى في اليمن حديقتها الخلفيّة، متصوّرًا هو الآخر بأنّ السعوديّة وبدعم أمريكيٍّ وغربيٍّ قادرةٌ على حسم الحرب مع صنعاء في غضون فترة محدودة، لكن حسابات الحقل لابن سلمان والرئيس أوباما لم تطابق حسابات البيدر.

عودةً للسؤال أعلاه: في التقدير الموضوعي أنّ العدوان على اليمن وَفْقَ العديد من المعطيات جاء في ضوء ما يلي:

1- أنّ استقلال اليمن وسيادته بعيدًا عن النفوذ السعوديّ يفقد مملكة آل سعود حديقتهم الخلفيّة بما تتمتّع به من ميزات جيوسياسيّة واقتصاديّة نظرًا لما تكتنزه من ثروات نفطيّة ومعدنيّة في مأرب وشبوة وحضرموت.

2- أنّ صنعاء لم تدار موقفها السياسيّ واصطفافها بعباراتٍ سياسيّة عامة تبعدها عن الفرز الإقليمي، بلْ أعلنت منذ بداية العدوان وبصريح العبارة على لسان قائدها عبد الملك الحوثي وعلى حكومتها وأعضاء المكتب السياسي لحركة أنصار الله، بأنّها جزءٌ لا يتجزأ من محور المقاومة.

3- خشية كلّ الرياض والكيان الصهيوني والولايات المتّحدة، من أن استقرار الأمور في اليمن لمصلحة قيادته الثوريّة، أن تشكّل خطرًا على الملاحة البحريّة لقوى العدوان بحكم مشاطئته الواسعة جدًّا للبحر الأحمر والمحيط الهندي، إذ إنّ خضوع مضيق باب المندب والجزر المحيطة به مجدّدًا للسيادة اليمنيّة، يمنح محور المقاومة ميزةً استراتيجيّةً تضاف إلى ميزة مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربيّ ببحر العرب «المحيط الهندي» الخاضع عمليًّا لسيادة إيران – الضلع المركزي في محور المقاومة.

اليمنُ ضلعٌ مركزيٌّ في محور المقاومة

فاليمنُ في ضوء ما تقدّم، ووَفْقَ موقف قيادته السياسيّة وممارساته ضلعٌ أساسي في محور المقاومة الذي تؤدي فيه إيران دورًا قياديًّا، ويدير معركته بالتنسيق مع أطراف المحور لكنّه لم يخضع لتعليمات طهران، وَفْقَ ما تردّده وسائل الإعلام الغربيّة والصهيونيّة، وهذا ما عبّر عنه بوضوح رئيسُ حكومة الإنقاذ الوطني د. عبدُ العزيز صالح بن حبتور، في لقائه مع وكالة «سبوتنيك» الروسية، وغيرها من وسائل الاعلام، الذي أكد فيه أنّ صنعاء لا تتلقى تعليماتٍ من طهران ولا من أي طرف.

وليس أدلّ على ذلك أنّ السعوديّة في الجولات التفاوضيّة الأربع السابقة مع إيران في بغداد، طلبت من إيران التدخّل لدى حركة أنصار الله لوقف تحرّكها العسكري تجاهَ مأرب، وكان الردّ الإيراني واضحًا، بأنّ الحلّ يكمن في تنفيذ مطالب وشروط حكومة صنعاء، وهذه الشروط سبق وأن حدّدها كبير مفاوضي حكومة صنعاء محمد عبد السلام، بعد رفضه للمبادرتين الأمريكيّة والسعوديّة وهي: وقف العدوان، ورفع الحصار، ومغادرة القوّات الأجنبيّة البلاد، ومعالجة آثار العدوان، ودفع التعويضات.

تجدر الإشارةُ إلى أنّ حكومة الإنقاذ الوطني هي حكومة يمنيّةٌ وطنيّةٌ بامتياز، ويشارك في قوام هذه الحكومة قوى سياسيّةٌ عديدةٌ مقاومةٌ للعدوان، حيث يشارك إلى جانب أنصار الله وحلفائه، المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وأحزاب اللقاء المشترك «البعث، الحق، الاشتراكيّ، الناصريين المستقلين، والحراك الجنوبي السلمي»، هذه القوى جميعها تشارك معًا في مقاومة العدوان السعودي – الإماراتي.

ما يجبُ الإشارة إليه هنا، أنّ صنعاء تضطلع بدورٍ مهمٍّ في دعم المقاومة الفلسطينيّة على الصعيد المعنويّ والسياسيّ في هذه المرحلة، ولعلّ خروج المسيرات المليونيّة في صنعاء وبقية المدن اليمنية لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة لمؤشّرٌ على ذلك، ويحتفظ الشعب الفلسطيني في ضميره تصريح عبد الملك الحوثي «أنّ اليمن رغم ما يمر فيه من مصاعب مستعد لاقتسام لقمة العيش مع الشعب الفلسطيني».

وسبق أن أعلنت القيادة اليمنية، أن ميناء إيلات ليس بعيدًا عن مرمى الصواريخ اليمنية في حين رأت وسائل إعلامية إسرائيلية، بأن الصواريخ والمسيرات التي ضربت الإمارات هي «بروفة» لقصف «إيلات»، خاصة وأن المسافة التي قطعتها الصواريخ من اليمن إلى الإمارات، هي نفس المسافة التي يمكن أن تقطعها تجاه الكيان الصهيوني المقدرة ب (1500) كيلو متر.

الخطُّ البياني للجيش اليمني لا يزال صاعدًا

وأخيرًا من يتابع خارطة المواجهات العسكرية، يكتشف بسهولة أن الخطّ البياني للجيش واللجان الشعبيّة لا يزال صاعدًا، رغم بعض الانكسارات البسيطة هنا وهناك، التي لا تغيّر من صورة المشهد المفتوح على تحقيق صفحة النصر الاستراتيجيّ، رغمَ الخلل في ميزان القوى بين صنعاء وأطراف التحالف السعودي الصهيوني الغربي.

فالجيش اليمني تمكّن من تحرير منطقة الجوف بالكامل، وقطع شوطا كبيرًا في تحرير منطقة حرض، وبات يحاصر مدينة مأرب من ثلاث جهات، بعد تحرير مديريات مأرب كافة، وبعد استكماله السيطرة على منطقة روضة جهم، بين مديريتي صرواح ومدينة مأرب، وعلى عدد من التلال والمواقع المحيطة بجبل البَلَق الأوسط، والمطلّة على البوابة الجنوبيّة لمأرب.

أمّا جبهة شبوة التي شهدت تراجعًا مؤقّتًا في مواجهة قوّات العمالقة المدعومة إماراتيًّا التي استهدفت فكّ الحصار عن مأرب، التي خسر فيها الجيش واللجان عددًا لا بأس به من الشهداء، لكن الجيش اليمني واللجان الشعبيّة، تمكنا في اليوم الثالث من الهجوم على شبوة من إيقاع كتائب العمالقة في كمين محكم، بعد انسحابه من الصحراء تجاهَ التلال الحاكمة وأوقع في صفوف تلك الكتائب خسائرَ هائلة في الأفراد والمعدّات، ما دفعها للتراجعً مسافات واسعة بدعوى إعادة التموضع.

لقد لجأ التحالف السعوديّ بعد قصف الإمارات بالصواريخ الباليستيّة، إلى قصف الأحياء السكنية والشوارع والبنيّة التحتيّة اليمنيّة والمستشفيات والمطار ومركز الاتّصالات في صنعاء، وقصف صعدة وسائر المدن اليمنية بشكل سجادي مُوقعًا خسائرَ كبيرةً في صفوف المدنيين بعيدًا عن أخلاق الحرب، شأنُهُ شأنُ العدوّ الصهيونيّ، في محاولة بائسة للتعويض عن خسائره في الميدان، ووصلت به الأمور أن يقصف سجنًا كبيرًا في صعدة وأن يقتل ويجرح المئات فيه، في الوقت الذي لا تزال قوّات صنعاء تخوض حربًا نظيفةً ضدّ أطراف التحالف السعودي، إذ تحصر عملياتها في قصف الأهداف العسكريّة والاقتصاديّة دون أن تتعرّض للمدنيّين ■

مصيرُ لبنان
بين «الترسيم البحري» والأزماتِ المستمرّة

سركيس أبو زيد. كاتبٌ وباحثٌ سياسيٌّ/ لبنان

يُواجهُ لبنانُ تحديات وجوديّةً تُهدّدُ حكمَهُ ونظامَهُ وكيانَه، لذلك يمرّ لبنانُ بمرحلةِ انتظارٍ انتقاليّة مرتبطة بتحوّلات إقليميّة ودوليّة نتيجةَ المفاوضات والتسويات الجارية بينَ الولاياتِ المتحدةِ ومعهاَ أوروبا مَن جهة، ومن جهة ثانية إيران ومعها محور المقاومة، ومن جهة ثالثة دول الخليج؛ فضلًا عن روسيا والصين. وقد وصلت هذه التحوّلات إلى مرحلةٍ حاسمةٍ تلزم الكيانَ الصهيوني بتسريع عملية ترسيم الحدود مع لبنان، الذي وصل إلى لحظةِ خياراتٍ مصيريّة تتقاطع مع انتخاباتٍ نيابيّةٍ ورئاسيّة، وتتزامن مع أزمةٍ اقتصاديّةٍ ماليّةٍ اجتماعيّةٍ خانقة. في هذه الظروفِ المعقّدة تسرع واشنطن في تدخّلها لفرضِ حلٍ على لبنانَ المأزوم، من أجل دعم الكيان الإسرائيلي وحمايته، المحتاجِ إلى استخراج الغاز الذي تحتاج إليه دول عدّة.

في هذا السياق جاءت زيارةُ الموفد الأميركي آموس هوكشتاين إلى بيروت وتل أبيب، من أجل إجراء مشاورات الساعات الأخيرة قبل فرض الحلِّ النهائي، من أجل تأمين التزامات عدّة مرتبطةٍ بمعالجة مجموعة الإشكالياتِ التي تسبّبت بها المفاوضات المتعثّرة لجهة تزويد الدول الأوروبيّة بالغاز الروسي الناجمة من تداعيات أزمة أوكرانيا، والمخاوف من أيّ عملٍ عسكريٍّ روسيٍّ يستهدفها، ويمكن أنْ يؤدي إلى تعليق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا في حال اضطرّت أوروبا إلى فرض عقوباتٍ على موسكو.

تسارعت في الفترة الأخيرة التطوّرات على خريطة الغاز في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط بشكل مثير، من أهمّها: 1- انفتح النزاعُ النائمُ بين روسيا والولايات المتّحدة في أوكرانيا، الدولة التي تُعدّ أحد الممرّات الاضطراريّة لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا الغربيّة. وقد تمَّ إنجاز خطّ الأنابيب «نورد ستريم 2 » لنقل الغاز الروسيّ إلى ألمانيا، لكنّه لم يعمل حتّى اليوم.

وتخشى الدول الغربيّة أن تعمد موسكو إلى خفض إمدادات الطاقة عمومًا إليها، ما يؤدّي إلى حدوثِ أزماتٍ حادّةٍ في كثيرٍ منها.

2 - في القمّة الروسيّة - الصينيّة الأخيرة، عقد الرئيس فلاديمير بوتين اتّفاقًا هو الأوّل من نوعهِ مع الصين، يقضي بتزويدها بالغازِ الطبيعي الروسي، بحجم 10 مليارات متر مكعّب سنويًّا. وهذا الاتّفاق سيفتح نافذةً تحتاجها روسيا بشدّة تجاهَ الشرق، وتعوّضها الخسائر التي تلحق بها غربًا، نتيجةَ التأزّم في أوكرانيا، وتشابك الطموحات والمصالح في أوروبا وحوض المتوسّط.

3- يسعى الأميركيّون إلى تأمين بديلٍ للغاز الروسي في أوروبا، إذا اندلعتْ الحرب نتيجةَ هجوم روسيٍّ على أوكرانيا ولهذه الغاية، استقبلَ الرئيس جو بايدن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد الذي تمتلك بلادُهُ احتياطيًّا هائلًا من الغاز، وتُصنّف بلادُهُ أوّلَ مُصدّرٍ عالميٍّ للغاز الطبيعي المسال.

العودة إلى الفهرس

4- توحي مواقفُ الأتراك والإسرائيليّين أنّهم على وشك الانطلاق في مشاورات تؤدّي إلى تزويد تركيا بالغاز الإسرائيليّ من خلال خطّ أنابيبَ يَعبر العراق، حيث أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنّ بلاده ستتمكّن من تصدير هذا الغاز إلى أوروبا. وفي هذا المناخ، يُنتظر أن يقوم الرئيس الإسرائيليّ إسحق هرتزوغ بزيارة أنقرة منتصف آذار المقبل.

5- بالتوازي مع سعيهم إلى إبرام اتّفاق حول تقاسم الغاز بين لبنان وإسرائيل في الناقورة، يعمل الأميركيّون لتشغيل خطّ الغاز المصري عبرَ سوريا تجاهَ لبنان، وهذا الاتّفاق لا يمكن فصلُه عن مجملِ الحراك الجاري في الشرق الأوسط حولَ الغاز. وللتذكير، مصر رفعت من مقادير الغاز الطبيعي الذي تستورده من الكيان الإسرائيليّ ويُستدّل من هذا الاستنفار الكبير إلى وجودِ مؤشّرين بارزين:

أوّلًا: النزاع في آسيا والشرق الأوسط سيتخذ طابعًا اقتصاديًّا بشكل أساسيّ، ويتعلّق خصوصًا بمصادرِ الطاقة (الغاز، المياه، النفط)

ثانيًا: الغاز الطبيعي سيكتسب أهميّةً خاصّةً في المرحلة المقبلة، لكونه الطاقة النظيفة الأكثر توافرًا والأشد فاعليّةً والأدنى تكلفةً قياسًا إلى هذه الفاعليّة. ومن هنا أهميّة مخزونات الغاز التي تملكها دولُ شرق المتوسط كافة.

العلامةُ الأساسيّة في هذا المجال، هي أنّ الكيان الإسرائيليّ تمكّن من التقدّم خطوات في السباق الاستراتيجيّ على مصادرِ الغاز الطبيعي وقنوات تصديره، وهي تطمح إلى المزيد. ونجحت في جعل نفسها حلقةَ التقاطع والنواة في سوق الغاز الإقليميّة. وقد استفادت خصوصًا من ضعف مصر والأردن اقتصاديًّا، ومن غرق سوريا في الحرب، ومن انهيار لبنان بسبب فساد منظومة السلطة.

وبدءًا من العام 2018، أبرم إسرائيليّون اتّفاقات مع قبرص واليونان وإيطاليا وفرنسا لتزويدها بالغاز من خلال الخطّ البحري عبرَ المتوسّط، وهم يقومون بتفعيل التعاون مع مصر والأردن في هذا المجال، بعدما صارت السوق المصرية - الأردنيّة للطاقة سوقًا شرق أوسطيّة في الواقع، وركيزتها التطبيع مع «إسرائيل».

وفي أواخر تشرين الثاني الفائت، تمّ في القاهرة توقيعُ اتّفاقات حيويّة بين أركان منتدى غاز شرق المتوسط بحضور ممثلين من الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة والبنك الدولي. والأبرز هو استيرادُ مصر كميّات إضافيّة من الغاز الطبيعي الإسرائيليّ، والتخطيط لمدّ أنابيبَ جديدةٍ عبرَ المتوسّط بين 2024 و2025.

ومن هنا يمكن فهم لماذا أصرّ الأميركيّون على أن ينخرط لبنان في شبكة الغاز والكهرباء الواردة من مصر والأردن، فالمطلوبُ من لبنان أن يفتح الطريق لعبور الغاز، وألا يكون حجرَ عثرة. وفي تقديرهم أن ذلك سيسهّل التحاقه بالمسار التطبيعي الذي يبدأ اقتصاديًّا وينتهي سياسيًّا. وكذلك، يُفهم تمامًا ما يريده الإسرائيليون من المفاوضات الجارية في الناقورة، فمن مصلحة «إسرائيل» حسم الخلاف على الحدود البحريّة في جنوب لبنان لسببين:

أوّلًا: لأنّ ذلك يتيح لها أن تباشر استخراج الغاز من المخزونات المحاذية للحدود اللبنانيّة.

وثانيًا: لأنّ تعيين «إسرائيل» نقاط الحدود البحريّة مع لبنان، يسمح لها بتمرير خطّ الأنابيب بين المتوسط والشواطئ الأوروبيّة من دون افتعال أزمات.

تتسارع الأحداثُ العالميّةُ المتعلّقةُ بموضوع النقص الحاد في إمدادات الغاز لعدد كبير من الدول، خصوصًا دول الاتّحاد الأوروبيّ، وما قصّة «نورد ستريم 2» أو «السيل الشمالي 2» الذي يربط روسيا بألمانيا التي تسعى إلى إلغاء الاعتماد على الخطوط التي كانت تمرُّ عبرَ أوكرانيا، إلا بدايةً لصراع عالميٍّ جعل منشآت التخزين في الاتّحاد الأوروبيّ شبه فارغة.

من هذا المنطلق، يرى بعض الخبراء أنّ التطوّر الأبرز هو توقيعُ روسيا مع الصين اتّفاقًا لتوريد 10 مليارات متر مكعب من الغاز مدّةَ 30 سنّة، واللافت في الأمر أن كلفتها ستغطى باليورو بدل الدولار، بما سيعرّض أوروبا لخطر استراتيجيٍّ في موضوع الطاقة التي قفزت أسعارها 600% قبل شهرين. وهذا ما دعا إلى مسارعة أميركا إلى طلب المساندة العالميّة من اليابان وقطر لسدّ الفجوة التي تبلغ نحو 40 % من واردات أوروبا من الغاز الروسي، لكن هذا ما لا يمكن أن يتحقّق بسبب التزام الدول المنتجة للغاز بعقودٍ مستقبليّةٍ وبسبب النقص العالمي.

ولكن لا بديل عن الغاز الروسي للسوق الأوروبيّة؛ بسبب رخص أسعاره وكميّة الإمداد التي لدى روسيا القادرة على تأمينها، ولكن أميركا تشترط الإبقاء على خطوط الإمداد الحاليّة التي تمرّ عبرَ أوكرانيا التي يمرُّ فيها ثلث الغاز الروسي، التي تضرّ بالاقتصاد الأوكراني في حال قطعها ملحقة خسائر تصل إلى 3 مليارات دولار تجنيها من رسوم العبور.

يرى بعض الخبراء أن الروس لن يتراجعوا عن وضع «خط نورد ستريم 2» قيد التشغيل بعد حلّ المشاكل القانونيّة مع ألمانيا، الذي يمتدّ تحت البحر، ويستطيع نقل 55 مليار متر مكعب تكفي حاجات السوق الأوروبيّة من أصل 120 مليار متر مكعب هي حاجات أوروبا السنويّة، وينهي مشاكل الترانزيت والأزمات الجيوسياسيّة، ويبعد ثرواتها عن ضغوط مستقبليّة من الدول العظمى التي تعارض هذا الخطّ بشراسة لإبطاء النموّ الاقتصاديّ الروسيّ.

وبالإشارة إلى ملفّ ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان و«إسرائيل»، يقول خبيرٌ اقتصاديٌّ: «هذه المرّة ستتّسم المفاوضاتُ بجديّةٍ أكبرَ مع وجود نتائجَ ملموسة، وسيعود ملف ترسيم الحدود بقوّة، وستتحرك المفاوضات بأقصى سرعة على وقع طبول الحرب في أوكرانيا؛ الممرّ الاستراتيجي للغاز الروسي نحو أوروبا، وتفعيل ملف «نورد ستريم 2» ومفاجأة اتّفاق «غاز بروم» مع الصين بكميّات سوف تُلحقُ الضرر بالحصّة الأوروبيّة، بما يعجّل التوقيع على ترسيم الحدود النفطيّة بين لبنان و«إسرائيل» بسبب حاجة الأسواق العالميّة إلى الغاز من مصادرَ مختلفة، خصوصًا مع اشتداد الطلب عالميًّا على النفط الأزرق. لهذه الأسباب يمرُّ لبنان بمرحلة خطيرة ومصيريّة، مدخلُها ترسيمُ الحدودِ البحريّة في جنوبه كمدخل لحلّ مشاكله الاقتصاديّة والسياسيّة، والأشهر المقبلةَ تقرّر مستقبلَ بلادِ الأرز■

الدورُ الدّوليّ في تأجيجِ الصراعِ في ليبيا

د. مصطفى عمر التير. أستاذُ علمِ الاجتماع/ ليبيا

عندما انطلقت الانتفاضةُ الشعبيّةُ الليبيّةُ التي أصبحت تعرف فيما بعد بثورة 17فبراير2011، تمنّى مفجّروها أن تكون حركةً سلميّة؛ انعكس ذلك بوضوح خلال هتافات الشباب الذين ساروا في مدينة بنغازي ليلةَ الخامس عشر من ذلك الشهر (لا تخريب ولا تكسير... نبو شباب للتغيير). وبعد أن تعرّضوا لهجوم من قبل عناصرَ من اللجانِ الثوريّة ومن الأمن؛ ارتفعت هتافاتٌ أخرى من نوع: (يا بنغازي ليش الذل.. نبوا في هذه الليلة حل)، ثمّ ارتفع السقف فوصل إلى (الشعب يريد تغيير النظام).

لم يتوقّع القذافي الذي حكم البلادَ أكثرَ من أربعةِ عقود، أن يأتي يومٌ ويخرج شبابٌ في مدينة ليبيّة في تظاهرة، ومن تلقاء أنفسهم، ونُصدح حناجرهم بهتافات تختلف عن تلك التي تعوّد سماعها في مختلف المناسبات التي يلتقي فيها بجمهوره. جميع التجمّعات التي تحدث في الفضاء العام التي سادت البلاد في خلال حكم القذافي، كانت عبارةً عن مسيرات مبرمجة مقدّمًا، وكانت هتافاتها كما هو الحال في كلّ نظام دكتاتوريٍّ عبارةً عن تمجيد الزعيم مُثل: (يا قائد نحنا حراسك... كل الرؤوس فدى لرأسك، تبي وإلا ما تبيش.. من غير معمر ما فيش)، لذلك كانت ردةُ فعل النظام قويّة؛ بهدف وأد الحراك الشعبيّ في مهده. لكن حدثَ العكسَ، إذ وصلت شرارةُ الحراك الشعبيّ إلى مختلف أرجاء البلاد، وتحوّل منذ أسبوعه الأوّل - بعد أن تزايدت أعدادُ القتلى والجرحى - إلى صدام مسلّح، وبدلًا من التفكير في وسائلَ للتهدئة؛ اتّهم القذافي الشبابَ بأنّهم مغرّرٌ بهم من قبل عدد من الخونة التابعين لأجهزة مخابرات أجنبيّة، مهدّدًا الجميعَ بتتبّعهم في كُلّ مكان، للقضاء عليهم وتطهير البلاد من شرهم.

لم يستسلم الشباب، بل ارتفعت حدّةُ تظاهراتهم بعد انضمام الكبار، بمن فيهم بعض رجال الجيش من المتقاعدين أو المسرحين، وفي خلال أسبوع انسحبَ مسؤولو النظام من جميع مدن وبلدات الإقليم الشرقي، وأصبح الإقليم بكامله تحت سيطرة الثوّار. انتظم بعضُ الشباب ومن انضم إليهم من جيل الكبار في مليشيات مسلحة، تولت الحراسة وتنظيم بعضَ شؤون الأمن، وأسند لإحداها حراسة المنفذ الحدودي مع مصر، حيث سمح بالدخول لكلّ قادم، دون تأشيرات دخول من صحافيين، وليبيين يعيشون في الخارج، ومتعاطفين مع الثورة بغض النظر عن جنسيّاتهم؛ ولأنّ إنشاء المليشيات يتمّ بناءً على اتّفاق بين أي عدد من الأفراد، ولتوفر السلاح في البلاد، أمكن لكلّ جماعة انتظمت على شكل مليشيا الحصولَ على سيارات، وقطعَ سلاح، واختيار اسم تكتبه على سياراتها وتبدأ نشاطها. ومنذ الأيام الأولى للثورة بدا واضحًا أن بعض القادمين من الخارج كانوا مرتبطين بدول وبتنظيمات خارجيّة، ولهم برامجُ معدّةٌ مسبقًا، وأهدافٌ ليس من بينها ما أعلن عنه الشباب: بناء الدولة المدنية.

تشجعت بعضُ المليشيات بعد أن حصلت على كميّة مناسبة من الأسلحة الخفيفة، وتوجّهت غربًا لبسط سيطرة الثوّار على بقيّة التراب الليبي، لكنّها سرعان ما واجهت قوّاتٍ نظاميّة، وتحوّل الحراك الشعبي إلى حربٍ أهليّة، واستنادًا إلى أعداد القتلى والجرحى، كان الثوّار في الجانب الخاسر.

شجّع هذا الوضع عددًا من زعماء الدول العربيّة والغربيّة، خصوصًا من الذين لهم تجاربُ غيرُ جيدة مع القذافي، إلى المسارعة إلى التدخّل في الشأن الليبي. كانت البدايةُ على مستوى التنديدات وعبارات الاستنكار. لم يبادر

العودة إلى الفهرس

زعماءُ الدول العربيّة الكبرى، مثل: مصر والسعوديّة والجزائر إلى التنديد بما كان يجري في ليبيا، إنّما قامت بهذا الدور دولة قطر التي نشرت خلال الأسبوع الأوّل من الحراك الشعبي، تصريحات تؤكد اهتمامها بالأحداث التي تجري في ليبيا، ثمّ صعّدت من لهجتها عندما طالب رئيسُ وزرائها القذافيَّ بالتنحي؛ ليجنّبَ البلادَ التدميرَ والخراب. سارع عددٌ من الرؤساء الغربيّين إلى تأييد هذا الاقتراح، يتقدّمهم الرئيسُ أوباما والمستشارةُ الألمانيّة والرئيس الفرنسي ورئيس وزراء بريطانيا، ولحق بهم فيما بعد رئيس وزراء إيطاليا بالسكوني، الذي كانت تربطه بالقذافي علاقاتٌ خاصة. وبعبارة أخرى حسم الغربُ أمرَهُ منذ الشهر الأوّل للثورة الليبيّة، وقرّر وجوب تنحي القذافي، لم يرقِ الاقتراح للقذافي، بل زاده تشدّدًا وتعنّتًا وتأكيدًا على حسم الصراع بالقوّة، خصوصًا بعد أن نجحت كتائبُهُ الأمنيّةُ في استعادة السيطرة على جميع المدن في الغرب الليبي باستثناء مدينتين، وباشرت بعضُ قوّاته بالتحرّك نحو مدن الشرق.

لم يكتفِ زعماء الدول بخطابات الاستنكار، إنّما أتبعوها بقرارات لمنظّمات إقليميّة ودوليّة. كانت البدايةُ بقرار مجلس التعاون الخليجي، ثمّ مجلس جامعة الدول العربيّة، وانتهاء بمجلس الأمن الذي أصدر القرار رقم (1970) لعام 2011، الذي طلب فيه وقف العنف فورًا، ولما لم يستجب القذافي أصدر القرار رقم (1973) لعام 2011، الذي وجدت فيه الدول التي كانت وراء إصداره، مبرّرًا للتدخّل العسكري. وهكذا بعد مرور حوالي شهر من بداية الثورة، بدأ التدخّل العسكريّ الذي جمع بين قوّات 19 دولة، بينها دولتان عربيّتان. تولّت الولايات المتحدة القيادة في خلال الأيام الأولى، ثم سلمتها لحلف شمال الأطلسي. انحصر التدخّل في سلاحي الطيران والبوارج الحربيّة، وترك للشباب مهمة الحرب على الأرض. تكاثر عدد المليشيات، وتنوّعت خلفيّاتهم بين مناطقيّة وعقائديّة وأيديولوجيّة. لم تنتظم جميعها تحت إمرة سلطة مركزيّة، علمًا بأنّ مأسسةَ الثورة بدأتْ مبكرًا متمثّلةً في المجلس الوطني الانتقالي الليبي، الذي كان من بين أولوياته التنسيق بين المليشيات، وأصرّ بعضُها على المشاركة في الحرب كوحداتٍ مستقلّة.

تعمّدت بعضُ الدول التي تدخّلت في الشأن الليبي عند تقديمها المساعدات سواءً كانت موادًّا غذائيّةً أو معدّات طبيّةً أو أسلحة؛ تخطي المجلس الوطنيَّ الانتقالي الليبي، والاتّصال بقادة بعض المليشيات مباشرة، الإجراء الذي ساعد على تقوية مركز قائد المليشيا ووسّع من رأس ماله الاجتماعي، لذلك اضطرّ الذي لديه رغبةٌ في الحصول على مكانٍ في المشهد السياسي، والاحتفاظ به، إلى التحالف مع مليشيات قويّة، أو مع تحالف عدد من المليشيات، أو إلى إنشاء مليشيا جديدة.

لم تعر قيادةُ الثورة اهتمامًا لهذا الخلل في طريقة تقديم الدعم والمساعدات. لكن بمجرّد انتهاء الصراع ضدّ كتائب القذافي الأمنيّة، برزت على السطح نتائجه السلبيّة، إذ تسابقت المليشيات لاحتلال مختلف أنواع المباني والمؤسّسات، ابتداءً من مكاتب الوزارات والدوائر الحكوميّة والمؤسّسات العامة، إلى المباني والاستراحات التي هرب أصحابها، إلى المدارس والجامعات ومعسكرات الجيش والكتائب الأمنيّة، وإلى الموانئ والمطارات. نظرت كلّ واحدة للموقع الذي احتلته كغنيمة حربٍ، فاستباحت ما توفّر في داخله من معدات وأدوات ومواد، ثم تولّت حراسته وحتى إدارته في بعض الحالات.

رغبت قيادةُ الثورة في وضع خطة يتم بموجبها، قيامُ المليشيات في المرحلة الأولى، تسليم أسلحتها الثقيلة من دبابات وراجمات الصواريخ ومدافع الهاوزر. اعترضت قياداتٌ خارجيّةٌ لها علاقاتٌ قويّةٌ بمليشيات، فلم يتحقّق هذا الترتيب الذي كان ضروريًّا، لتتمكّنَ السلطةُ المدنيّةُ التي ستشكّل من تنفيذِ برنامجها السياسي والاجتماعي.

وضع المجلسُ الوطنيّ الانتقاليّ المؤقّت خارطةَ طريق عنوانُها بناءُ الدولة المدنية الديمقراطيّة، تنجز ضمن مراحل، تبدأ بتنصيب حكومة انتقاليّة، كان من أهم مهامها تنظيمُ انتخابات لاختيار سلطة تشريعيّة (المؤتمر الوطني)، الذي شكّل فور انتخابه حكومةً جديدةً عرفت بالحكومة المؤقّتة. كان من بين مهامها إجراء انتخابات لاختيار سلطة تشريعيّة جديدة (البرلمان). فور إنجاز هذه المهمة لم تقبل بعض الأطراف السياسيّة بالنتيجة، حرّكت المليشيات المتحالفة معها، التي شنّت هجومًا على مطار طرابلس الدوليّ وما حوله، ودخلت في حربٍ دامت 42 يومًا، دمّر فيها المطار وجميعُ معدّاته والطائرات التي كانت موجودة، واضطرّت الحكومة إلى الهرب نحو القسم الشرقي. وشكّلت السلطة التشريعيّة القديمة التي يفترض أن مهمتها انتهت بانتخاب البرلمان، وبدعم من المليشيات التي انتصرت، حكومةً سميت حكومة الإنقاذ الوطني، ثمّ جاءت حكومة الوفاق الوطني بمقتضى اتّفاق الصخيرات وبدعم من الأمم المتحدة، وأخيرًا حكومة الوَحدة الوطنيّة التي تشكّلت عن طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عقد في سويسرا برعايةِ الأمم المتّحدة.

تضمّنت جميع الحكومات حقيبتي الدفاع والداخليّة، ويفترض أن تكون المهمّة الأولى للذين سيشغلون هذه الحقائب بناء جيش وشرطة، ولكن فشل الجميع في إنجاز هذه المهمّة؛ لأنّ المليشيات التي لها الكلمة العليا وقفت ضدّ تحقيقها.

التدخّل الدوليّ تمَّ تحت ذريعةِ حمايةِ المواطنين، لكن سلاح الطيران وصواريخ التوماهوك من البوارج الحربيّة المقابلة للشاطئ الليبي، ألحق دمارًا كبيرًا بالبنيّة التحتيّة، خصوصًا في مدينتي طرابلس وسرت، وعلى طول الطريق الساحلي الممتدّ من الحدود التونسيّة حتّى مدينة بنغازي. استمرّت عمليّة التدمير، إذ اشتعلت حروب المليشيات فور الانتهاء من مراسم الاحتفال بما سمّاه الثوّار بيوم التحرير. نشبت صداماتٌ في داخل المدن وأخرى بين المدن ثمّ بين الأقاليم. لم تتوقّف الصدامات المسلّحة بين المليشيات، وألحقت بعض حروبها دمارًا كبيرًا في أهمّ المدن، شملت درنه وبنغازي وسرت وطرابلس، وكانت أخطر هذه الحروب التي جرت في عام 2019 وظهرت كأنّها بين إقليمي برقة وطرابلس، وبلغ عدد الدول التي تدخّلت لدعم أحد الطرفين 14 بلدًا، بدت فيها روسيا أهم دول المجموعة التي دعمت أحد طرفي النزاع، وتركيا المجموعة الثانية. وقد كانت حربًا بالوكالة بكلّ ما تعنيه هذه الكلمة، بين دول تتنافس على النفط والغاز ومشروعاتٍ إعادة الأعمار، بينما دفع الليبيون ثمنًا باهظًا في الأرواح والأموال وتعثّر بناء الدولة المدنيّة ■

أضواءٌ على القمع المسلّط على حزبِ النهجِ الديمقراطيّ بالمغرب

معاد الجحري. نائبُ الكاتبِ الوطني للنهجِ الديمقراطيّ/ المغرب

ليست محاولاتُ منع حزب النهج الديمقراطيّ من عقد مؤتمره الوطنيّ الخامس أمرًا مستجدًّا، فقد خبر حزبنا 9 سنوات من العمل العلني قبلَ أن ينتزعَ صفتَهُ القانونيّة عقبَ مؤتمره الوطني الأوّل المنعقد في يوليوز 2004، وذلك بعد مواجهة قويّة مع المخزن، منها المظاهرة الحاشدة وغير المسبوقة في تاريخ المغرب أمامَ وزارة الدّاخليّة، مسنودًا في ذلك على وجه الخصوص، من طرفِ عددٍ من القوى التقدميّة في بلادنا.

واليومَ، يخوضُ النهجُ الديمقراطيّ، معركةً أخرى من أجل انتزاعِ حقّه في عقد مؤتمره بشكلٍ حضوريٍّ في قاعة عموميّة، مدعومًا منْ طرف القوى الحيّةُ في بلادنا وعبرَ مختلفِ بقاعِ العالم، في إفريقيا والعالم العربيّ وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينيّة. لا تقدّم السلطات التابعة لأمّ الوزارات واليد الطولى للمخزن، وزارة الداخليّة، التي سبق لها أن هدّدت بحلّ النهج الديمقراطيّ، سوى مبررات تافهة متذرّعةً بحالة الطوارئ الصّحيّة التّي حوّلتها إلى طوارئ سياسيّة على القوى المناضلة أو وجود أشغال في القاعات موضوع الطلب، بينما تستفيدُ الأحزابُ الملتفة حولَ المخزن من القاعات العموميّة لتنظيم أنشطتها وعقد مؤتمراتها.

غيرَ أنّ هذا المنع ليس أمرًا فريدًا، بل يطالُ بشكلٍ متفاوتٍ عددًا مهمًّا من الفئات التنظّيمات المُناضلة، التقدميّة والحيّة، المعارضة للنظام. بل إنّ الشعبَ المغربيّ برمّته يعاني من هجوم كاسح ومنسّقٍ من طرفِ هذا النظام المُستبدّ، بعدما تمكّن من إخماد حركة 20 فبراير، وذلك على 3 واجهاتٍ مترابطة.

* التقشّف والغلاء الفاحش والدوس على حقوق العمّال وعموم الشغّيلة والإجهاز على المرافق العموميّة الحيويّة وعلى رأسها الصحّة والتعليم والتبعيّة للدوائرِ الإمبرياليّة، وتتفاقم المديونيّة سنةً بعد أخرى لتقترب حاليًّا من نسبة 100 في المائة من الناتج الداخلي لبلادنا التي تتقاذفها دوامةُ المديونيّة حتّى أصبحت تقترضُ من أجل تسديد الديون، هكذا سيقترض المغرب هذه السنة 105 مليار درهم ليسدد 90 مليار درهم من الديون السابقة وفوائدها. هذا وتمعن الدولة في رفض أيّ إصلاحٍ ضريبيٍ الذي من شأنه أن يكون جزءًا من حلّ معضلة المديونيّة، بل تواصل تقديم هدايا علىَ شكل إعفاءاتٍ جبائيّة كبيرة، وكلّ هذا إرضاءً وخدمةً لمصالح الكتلة الطبقيّة السائدة التي تستندُ إليها.

لقد سبق للملك، رئيس الدولة، أن صرح رسميًّا بفشلِ النموذج التنمويّ للمغرب وشكّل لجنةً خاصّةً من الموالاة التكنوقراط لصياغة نموذجٍ تنمويٍّ جديد، وكذلك كان، فقدّمت لهُ منتوجها (25 ماي 2021) وتمّ طبعًا إقراره دونَ أيّ نقاشٍ عموميٍّ أو حتّى في البرلمانِ بغضِ النّظر عن كونه مزوّرًا ولا يمثّل الإرادةَ الشعبيّة. واتّضح أنّ النموذجَ الجديدَ هو القديمُ نفسُهُ، أيّ النموذج النيوليبراليّ أو الليبراليّ المتوحّش والباقي حشو وإطناب وكلام فارغ، وبسبب هذه الاختيارات الطبقيّة، إضافةً إلى التأثير السلبيّ لجائحة كورونا، تتسعُ دائرة البطالة، خاصّةً وسط حاملي الشهادات ويتفاقمُ الفقر (حوالي ثلثي السكانِ يعانون من الفقر والهشاشة) وتتفشى الرشوة، حيث انتقل المغرب من الرتبة 80 سنة 2011 إلى الرتبة 87 سنة 2021 من بين 181.

* تزوير الإرادة الشعبيّة ومسخها والتلاعب بها، فقد تمّ تنظيم الانتخابات الجماعيّة والبرلمانيّة في شتنبر 2021 في ظلّ شروط أبعد ما تكون عن الحدّ الأدنى من النّزاهة والمصداقيّة عرفت مقاطعة عارمة (حوالي 70 في المائة). ومن نتائجها الأبرز اندحارٌ كبيرٌ لحزب العدالة والتنمية الذي ترأس الحكومات المتعاقبة من 3 يناير 2012 إلى تاريخ إجراء الانتخابات المشار إليها.

صحيحٌ أن تراجع، بل خسارة هذا الحزب للانتخابات كان أمرًا منتظرًا بسبب تنفيذه بحماس للسياسات المعادية

العودة إلى الفهرس

لمصالح وطموحات أوسع الجماهير الشعبية (ضرب صندوق المقاصة والمكتسبات المتعلقة بالتقاعد وإقرار العمل بالعقدة وخوصصة التعليم والصحة وشرعنة الاقتطاع من أجور المضربين عن العمل...)، وأيضًا بسبب توقيع أمينه العام في 22 دجنبر 2021 على اتفاقية التطبيع مع العدوّ الصهيوني، وهذا ضدًّا على خطاب الحزب بخصوص القضيّة الفلسطينيّة. كلّ هذا وغيره يجعل من حزب العدالة والتنميّة المغربي حزبًا رجعيًّا بامتياز، لكن لا أحد كان يتوقّع اندحارًا من هذا المستوى، بحيث حصل على فقط 12 مقعدًا في مجلس النواب مقابل 125 مقعدًا في آخر انتخابات عام 2016. ولا تفسير منطقي لما جرى سوى تدخل اليد الخفية لوزارة الداخلية صاحبة الباع الطويل في صنع الخرائط، حيث تخلص منه المخزن بعدما استعمله أحسن استعمال خلال العشرية المنصرمة، لأنّ المخزن كما عودنا على ذلك لا يطيق حزبًا قويًّا حتى ولو كان يمينيًّا قد ينافسه في الشرعيّة السياسيّة، وربّما الدينيّة أيضًا في حالة العدالة والتنمية، وكما كان منتظرًا تم تعيين صديق الملك، الملياردير عزيز أخنوش رئيسًا للحكومة، وهو أحد أبرز رموز الاحتكار والتبعية والفساد.

* من الطبيعي والحالة هذه أن تشتعل نيران الصراع الطبقي، فالعشرية المنصرمة هي عشرية حركة 20 فبراير والحركات الشعبيّة والمقاومة العماليّة والشعبيّة عمومًا، وهذه النضالات الغنية والمتنوعة يواجهها المخزن بالحديد والنار تارةً وبالقمع الناعم تارةً أخرى، قمع يطال الفئات الاجتماعيّة المناضلة والحراكات الشعبيّة التي تم سحقها ويطال سائر الحريات، خاصة حريات التظاهر والتنظيم والتعبير والحريات النقابية، وخاصة في القطاع الخاص، حيث العمل النقابي أصبح عمليًّا ممنوعًا. ويطال القمع التنظيمات المناضلة كونها ترفع صوتها وتقف إلى جانب الفئات المناضلة، فهذه التنظيمات وفي مقدمتها النهجُ الديمقراطيّ محرومةٌ من استعمال القاعات العموميّة ومن الإعلام العمومي والخاص ومن وصولات الإيداع عندما تضع ملفاتها القانونيّة لدى السلطات عقب تأسيس أو

تجديد هياكلها في محاولة للنيل منها والتشكيك في شرعيتها القانونية، بل تتعرّض للتشهير والتشويه من طرف الإعلام الرسمي وشبه الرسمي الذي تحرّكه المخابرات. أكثر من ذلك يتم قطع أرزاق مناضليها بترسيبهم في المباريات من أجل الشغل وبوضع أسماء العمال من بينهم في لوائح سوداء.

باختصار أصبح الطابع البوليسي للدولة جليًا ساطعًا، حتّى أن ميزانية الأمن والدفاع الوطني هذه السنة تستحوذ على 30 في المائة من ميزانية الدولة وعلى ثلثي مناصب الشغل المستحدثة في إطار هذه الميزانية، وهذا هو المخزن الذي تبلّور في عهد السعديين بدايةَ القرن السادس عشر فهو نظامٌ يتطوّر في الشكل مع الحفاظ على جوهره. المخزن اليوم قائمٌ على ازدواجيّة وجود مؤسّسات «منتخبة» تلعب دور الواجهة الديمقراطيّة لا سلطة فعلية لها ومؤسّسات غير منتخبة تمتلك وتحتكر السلطة الحقيقية وعلى رأسها المؤسسة الملكية التي تتمتع بصلاحيات مطلقة ولا محدودة. إنّ المخزن أداةٌ ضروريةٌ للكتلة الطبقيّة السائدة لقمع وإركاع وإخضاع الشعب وقواه المناضلة وتزوير الانتخابات وتفريخ الأحزاب، وقد قال باحماد، الحاجب الملكي للسلطان عبد العزيز أن المخزنَ خيمةٌ كبيرةٌ دعامتها هو السلطان وأوتادها التي تحيط بها هم رجال السلطة. الأوتاد اليوم هم وزارة الداخليّة والأجهزة السرية والموازية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تؤدي دور وزارة الدعاية الإيديولوجيّة لتدويخ الشعب وضمان احتكار الدين من طرف الملك باعتباره أميرًا للمؤمنين.

القمع بمختلف أنواعه لصيق بطبيعة النظام وهو قمعٌ معمّمٌ وترتبط حدته بطبيعة موازين القوى ومستوى تقدم أزمة المشروع المخزني وطبيعة القوى المستهدفة، لذا نفهم أن النهج الديمقراطي ينال النصيب الأكبر من القمع، كونه يعمل من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجبهة الشعبيّة الموحّدة، ويناضل من أجل إسقاط المخزن وبناء نظام ديمقراطيّ يقرّر الشعب المغربي شكله وطبيعته في إطار مجلس تأسيسي، وكونه يناضل من أجل تغيير ثوريٍّ وطنيٍّ ديمقراطيٍّ شعبيٍّ يرسّي سلطة الطبقة العاملة ويقضي على الكتلة الطبقيّة السائدة (البرجوازيّة الكبيرة وملاكي الأراضي الكبار) ويحرّر المغرب من السيطرة الإمبرياليّة ويفتح طريق الانتقال الطويل نحو الاشتراكيّة، ولأنّ النهج الديمقراطي، أخيرًا وليس آخر، يمثّل امتدادًا فكريًّا وسياسيًّا لمنظّمة إلى الأمام الماركسيّة - اللينينيّة وكفاحاتها المجيدة.

ومهما تجبّر هذا النظام وطغى، فإنّه لن يفلح في وقفِ حركةِ التاريخِ وزحفِ الربيع ■

الأميرُ عبد القادر الجزائريّ.. بعضًا ممّا لا نعرفه!

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

بينما عدّته فرنسا شكلًا من أشكال المصالحة مع الشعب الجزائريّ؛ رفضَ أحفادُ الأمير عبدَ القادر الجزائريّ وعمومُ الشعب الجزائريّ تَشييدَ تمثال لقائد الثورة الجزائريّة في بلدة إمبرازا الفرنسيّة؛ بمناسبة مرور عام على استقلال الجزائر. فرنسا عدّت ذلك تكريمًا له إلّا أنّ الجزائريّين عدّوا الأمرَ اختطافًا لتاريخ رجل أسّس الدولة الجزائريّة الحديثة، وقاد ثورتها، وأنّ فرنسا التي اعتقلته قرابة خمس سنوات قبل أن تقوم بنفيه إلى تركيا ثم إلى دمشق بَعدما رفَضت عودته إلى بلاده؛ إنّما تحاول تزويرَ دورها الاستعماريّ البغيض. ورفضُ الجزائريين لما تسمّيه فرنسا تكريمًا دفعني للبحث والتقصّي عن سيرة حياة هذا القائد ونضاله، وقد فوجئت بالكثير ممّا لا نعرفه عنه، خصوصًا في المشرق العربي.

فقد اكتشفتُ أنّ الأمير القائد كان أوّل من استخدم مصطلح القوميّة العربيّة ردًّا على التحالف الفرنسيّ مع العثمانيّين، ذلك أنّ من المعروف أنّ العثمانيّين استخدموا الدين لتسهيل احتلالهم للقارّة العربيّة، وكان الأمير القائد يدعو إلى وحدة العرب كعرب للمواجهة مع الاستعمار العثمانيّ ووضع الدين في هذا السياق جانبًا، كما أنّ الباحثين الفرنسيّين والمؤرّخين الذين درسوا سيرةَ حياة هذا الرجل اجتمعوا على إطلاق صفة سلطان العرب على هذا القائد المفكّر؛ كونه شاعرًا وأديبًا ومؤرّخًا ومثقّفًا، وقبل كلّ ذلك إنسان، عندما استحدث لائحةً خاصةً بمعاملة الأسرى في سياق قيادته للثورة الجزائريّة ضدّ الاستعمار الفرنسي، تضمن لهم حسن المعاملة، وتعدُّ هذه اللائحة أوّلَ وثيقة حول الأسرى سبقت معاهدةَ جنيف الدوليّة، والباحث في التاريخ محمد الأمين بلفيت يقول: إنّ الأمير القائد واحدٌ من أصحاب «فكرة المواطنة» قبل الدين والعرق، كما لو أنهّ يدعو إلى فصل الدين عن الدولة/النظام السياسي.

وبينما كان الأمير القائد في منفاه الدمشقي؛ اندلعت في جبل لبنان عام 1860، أحداثُ عنف طائفيّةٌ بين المسيحيين والدروز نتيجةَ التدخّل الفرنسيّ بدعوى حمايةِ المسيحيين، ونشبت حربٌ أهليّةٌ، حيث عمّت الفوضى والمجازر؛ ووسط هذه الحالة المشحونة تدخّل الأمير بالتعاون مع كبار عائلات دمشق لفتح أبواب بيوتهم للاجئين المسيحيين الذين اضطروا للهرب من الحرب، وأسهم في توفير الحماية لهم للانتقال من جبل لبنان إلى جبل دمشق، ونجح في منع الجيوش الفرنسيّة من ملاحقتهم بحجّة حمايتهم، ومعظم هؤلاء أقاموا في منطقة «باب توما» في دمشق.

مؤلّفات القائد المثقّف «المواقف في التصوّف والوعظ والإرشاد»، وكاتب سيرة ذاتيّة عن عبد القادر بن محيي الدين، الذي كتبه في الأسر عام 1849، وكتاب ذكرى العاقل وتنبيه الغافل وكتبه في منفاه في مدينة بوصة التركية وكتابِ «المقراض الحاد لقطع لسان منتقق الدين الإسلام بالباطل والإلحاد»، حولَ أفكاره في الدين والحياة.

هناك كتبٌ وروايات بالعربيّةَ واللغات الأجنبيّة عن هذا القائد المتفرّد، منها ليلة الأمير الأخيرة لعبد القادر الجماعي، وحكاية عبد القادر الكاتب المستعرب لوبيك باربيل، وكتاب الأمير «مسالك أبواب الحديد» للروائي الجزائري واسيني الأعرج، ورواية ثائر من الجزائر لعبد القادر قسمية ■

خارج النص

العودة إلى الفهرس

معضلةُ إسرائيل الفلسطينيّة..!

أكرم عطالله. كاتب صحفي فلسطيني/ بريطانيا

منذُ سنوات ليس لدى إسرائيلَ سوى برنامج واحد وهو الهدوء، وعلى كلّ الجبهات، لتهيئة ظروف تتفرّغ فيها لتنفيذ مشاريعها، الهدوء في الضفّة، الهدوء في غزّة والقدس، ذلك كلّ ما تريده إسرائيل، بل وعملت عليه برنامجًا يساعدها على كسب الوقت. إنّها تخشى التصعيد، ولكن ماذا لو خرج أحدكم وقال: إن الهدوء أيضًا في غير صالح إسرائيل على المدى الاستراتيجي؟ هل يعني ذلك أنّ تل أبيب تمعن في اكتشاف معضلتها أكثر مع شعبٍ واكتشفت عقم وسائلها ضدّه؟

هذا ما جاء في دراسة ميخائيل ميلشتاين - رئيس قسم الدراسات الفلسطينيّة في معهد ديان في جامعة تل أبيب ومحاضر في معهد أبحاث الأمن القومي - حيث كتب «الأمرُ الأكثرُ خطورةً الذي قد تواجهه إسرائيل لن يكون انهيار السلطة، وإعادة المفاتيح أو انتفاضة ثالثة، بل الهدوء الذي يعني مزيدًا من الاندماج بين كلا المجتمعين ومطالبة الفلسطينيين بالدولة الواحدة، كلّ هذا طبعًا من دون نيّة أو وعيٍّ أو تخطيط لإسرائيل، التي قد تجد نفسها في المستقبل في وضع يهدّد وجودها كدولة ديمقراطيّة يهوديّة».

هذا هو بيتُ القصيد ومأزقُ إسرائيل، حيث إنّ التكتيكيّ أصبح خطرًا على الاستراتيجي، والاستراتيجية كنقيض للتكتيك اليومي في تعاملها مع الفلسطينيين، فالتصعيدُ خطرٌ عليها ويفتح أبواب جهنم، ويحدث أزمةً للمجتمع الإسرائيلي والاستقرار، والهدوء أيضًا خطرٌ ويزداد خطورته مع تقرير مثل أمنستي، الذي صدر مؤخّرًا، واصفًا بشكل جليٍّ إسرائيلَ بدولة الأبرتهايد، وهو ما يتجسّد ويتجلى حتى أثناء الهدوء.

التصعيدُ يذكّر إسرائيل برفض الشعب الفلسطيني العيش تحت الاحتلال، ويقدّم لها دروسًا تاريخيّةً بحتميّة جلاء الاحتلال، كما كلّ الشعوب التي ناضلت ضدّه، ما يعني الفصل بين الشعبين، ولن يقبل الفلسطينيون بأقلّ من دولة فلسطينيّة وَفْقَ الإجماع الفلسطينيّ وعاصمتها القدس، التي تتمسّك إسرائيلُ بتهويدها وتحويلها كلّها إلى عاصمة لإسرائيل، وقد اتّضحت نواياها فترةَ دونالد ترامب عندما طلبت منه الاعترافَ بها كاملةً عاصمةً لها.

خيارُ الفصل مكلفٌ ولا تريده، وبات الإجماعُ الإسرائيليُّ مؤمنٌ بالسيطرة على القدس والضفّة الغربيّة ونشرِ المستوطنات، ومن ثَمَّ أصبحت فكرة الفصل وَفْقًا للشروط الفلسطينيّة خارجَ الإجماع الإسرائيلي، ولأنّها دولةٌ مسلّحةٌ بالقوّة، ولن يستطيعَ المجتمعُ الدوليّ ومؤسّساتُهُ إلزامَها بالتفاوض على الفصل، يمكن القول: إنّ تلك الفكرة التي جرت محاولتها قبل ثلاثة عقود اتّضح بفضل الغطرسة والدهاءَ الإسرائيلي أنّها لم تعد قائمةً أو أنّ الواقعَ أثبتَ أنّها ليست ممكنة.

ما هو بديلُ إسرائيل ؟ استمرار الاحتلال وإقامة مستوطنات واستمرار التحكّم بشعب آخر، هذا بالتأكيد سيؤدّي في نهايةِ المطاف لتآكل شرعيّة أي حكم فلسطينيٍّ في الضفّة الغربيّة، وبالنهاية إلى انهياره، لتجد إسرائيل نفسها مباشرةً أمامَ شعبٍ تتحكّم به بشكلٍ مباشر، فما هي الخيارات حينها ؟

الخيارُ الأوّلُ التصعيدُ وانتفاضةٌ شعبيّةٌ شاملة، ستستدعي للذاكرة الجمعيّة أصلَ الأزمة والتحرّرَ وحركةَ شعب ومجتمع دوليٍّ وإعلام وسوشيال ميديًا وتساؤلاتٍ عالميّة، ستزيد من الخناق على إسرائيلَ لنبذها وإدانتها، وقد شهدنا البروفة أثناءَ عدوان أيار العام الماضي على غزّة، كيف كانت صور العنف الإسرائيليّ تدفع الناس للتظاهر ضدها في كبرى عواصم العالم.

ولنفترض سيناريو آخر تحلم به إسرائيل وهو عدم الاعتراض على الاحتلال ووأد المقاومة وتطويع الشعب الفلسطيني وقبوله بواقع السيطرة، ولكن حينها ستستمر إسرائيل ببناء المستوطنات ووضع الفلسطيني في معازل وممارسة التمييز بين قوميتين، وهو التجسيدُ الفعلي للأبرتهايد، الذي لم تصمد أمامه جنوبُ إفريقيا، نتاج الضغط الدولي ورفضِ العالم لنظام يقوم ويمارس عنصريّةً ضدَّ شعبٍ آخر. ذلك بالنهاية سيدفع تجاه حلٍّ آخرَ ومختلف، وهو كما يقول بعضُ خبراء الاستراتيجيّة نهاية حلم الدولة اليهوديّة، الذي أشار له ميلشتاين، فالعالم يتغيّر وأصبحت العنصريّة على المستوى الدولي، وبالنسبة لشعوب وأجيال صاعدة تهمة مقيتة، لن يستطيع أيُّ نظامٍ كونيٍّ الصمودَ أمام قوّة تأثيرها، ولن يستطيع أيُّ نظام سياسيٍّ في العالم التفاوض مع نظامٍ سياسيٍّ يمارس أبرتهايد، وسيحقّقُ الضغطُ الشعبيُّ والدوليُّ نتيجةً واحدة، وهي تفكيكُ النظام العنصريّ أو محاصرته ونبذه.

إذن، فكلُّ الخيارات أمامَ إسرائيلَ مغلقةٌ. وهكذا يصطدمُ التاريخُ مع حقائقه حين يتصوّر طرفٌ أنّ بإمكانه خداعُ التاريخ وتأبيد احتلال، فالمعادلة كما يراها باحثو إسرائيل متحقّقة، إمّا أن تدفع ثمنًا عاجلًا بالهروب من شعب أو أن تنتظرَ أن يأكلها من الداخل.. ينهشها ويقضي على الحلم، وتلك الأزمة هي أزمةُ التكوين منذ النشأة، حين أعلن مؤسّسها إقامةَ دولة يهوديّة قوميّة دينيّة في زمن انهيار القوميّات بعدَ الحرب، وانتهاءَ عصور الكنيسة وحكم الدين، هذا هو مأزقها الاستراتيجيّ الذي نمت بذرتُهُ يومَ التأسيس!

استهدافُ الصندوقِ القوميّ اليهوديّ لأراضيَ النقب

د. إلهام جبر شمالي، باحثة في تاريخ الحركة الصهيونية/ فلسطين

إنّ ما يجري في النقب هو صراعٌ على الحيّز الوجوديّ، الذي ركناه هما: الإنسانُ والأرض. وما يُنفذ في أراضي بئر السبع عبارةٌ عن استمرارٍ للفكر الاستيطانيّ التوسّعي؛ بحجّة زراعة الشجر الذي هو في الأساس خلعٌ للبشر من قراهم، ويعدُّ الصندوقُ القوميُّ اليهوديّ صاحبَ الدور الأساسيّ والمحوريّ لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي، فهو الذراعُ التنفيذيّ لعمليّات التهجير والتطهير العرقي المنظم ضدَّ الشعب الفلسطينيّ منذ قرنٍ من الزمان.

مثّلت صحراءُ النقب الصحراءَ الوحيدةَ في فلَسْطين، فهي تتّخذ شكلَ مثلّثٍ، رأسُهُ خليجُ العقبة وحدُّهُ الشمالي الخطُّ الممتدُّ من نهر العوجا قربَ الحدود المصريّة الفلَسْطينيّة، حتى جنوب البحر الميّت، قدّرَت مَساحَتُها 10,500 كيلومتر مربع، وتمثّل 38,85% من مَساحَة فلَسْطين، صنّفت أراضي بئر السبع وَفْقَ القانون العثمانيّ عامَ 1858م بالأراضي الموات، ورفضَ بدوُ النَّقَب وضعَ وثائقَ خطيّة لممتلكاتهم؛ لأنّهم اعتقدوا أنّهم إنْ فعلوا ذلك فإنّهم سيصبحونَ تحت حكم أجْنَبيّ، وسيُفرض عليهم دفعَ الضَّرائب، والخدمة في الجيش الْعُثْمانيّ، وحين أصدر هربرت صموئيل عام 21 ام قانوناً دعا فيه أهلَ النّقَب لتسجيل أراضيهم لم يلتزموا بذلك، ثم إنّ الْحُكومَة لم تفتح مكتبًا لتسجيل الأراضي في بئر السبع وما جاورَها، وهي لم تفعل ذلكَ خشيةَ من الدخول في مواجهة مع القبائل البدويّة، وحرصًا على عدم المُواجهة مع تلك القبائل على الحدود الجنوبيّة من فلَسْطين، التي لها امتدادُها مع دولٍ مجاورة.

بدأ اهتمامُ الصُّندوق القوميّ - أسّس عام 1901م - بالنقب، ووجد فيها أَهَمِّيَّةً خاصةً لحيازة مَساحَات من أراضيها الواسعة؛ كونها بعيدةً عن سيطرة الْحُكُومَةِ الْعُثْمانِيّة بشكل أساس، وظلّ الوجودُ الاستيطانيُّ محدودًا حتّى عام 1934م، فلم يكن فيه سوى مُسْتَوْطَنَة روحاما، حيث حظرت الْمُنَظَّمَةُ الصّهْيَونِيّةُ على الصُّندوق الاستيطانَ في النقب؛ بسببِ عدمِ صلاحيّتها للزراعة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع التكلفة لجعلها صالحةً للاستيطان، ورَفض المستوطنين الاستيطانَ في النقب.

في سنوات لاحقة عدَّ الصُّندوقُ أنَّ عدمَ استيلائه على أجزاءٍ من النَّقَب خطأً اسْتراتيجيٌّ، ينبغي تلافيه سريعًا، فمنطقةُ النَّقَب قليلةُ السكان مقارنةً بمَساحَتها، وبالإمكان استغلالُها لتوطين المهاجرين الصَّهاينَة، ووصل إجمالي استملاكات الصهاينة ثلاث قطع من الأرض حتى عام 1936م، لكن دونَ أن يتمكّنوا من بناء أيِّ مُسْتَوْطَنَةٍ عليها.

أكّد موشيه شاريت عام 1937م، عقبَ

العودة إلى الفهرس

قرار اللجنة الملكيّة بيل لاقتراح تقسيم فلسطين: «علينا أن نصرَّ بكلّ قوّة على أن يكون النَّقبُ حتّى الحدود المصريةِ ووادي عربة، مع كامل الشاطئ الغربي للبحر الميّت ضمن منْطَقَةِ الانْتدَاب»، مع دخولَ قانون عام 1940م حيزَ التنفيذ، الذي عدَّ أنّ ملكيةَ القبائل البدويّة في النَّقب ملكيّةٌ زراعيّةٌ فَقَطْ، وليست برهانًا على ملكيّتهم للأراضي التي استغلوها وأحيوها سابقًا، ووجَّهَ دافيد بن جوريون أوامرَه للصندوق بزيادة التوغّل في الجنوب؛ للوصول بالاسْتِيطان لمناطق لم يصل إليها من قبل، أمّا لويس براندِيس، فكتب: «لا يمكننا تقبّل نصيحة عدم حماية الصحراء، وحماية تل أبيب، لو لم نسيّطر على الصحراء فلن نسيطرَ على تل أبيب»، ورفض فكرة أن النَّقب باقٍ، ولن يهرب.

وتطبيقًا لاسْتراتيجيّة بن جوريون الذي لديه قناعةٌ بإقامةِ دولة صهْيُونيّة بين قارّات العالم؛ آسيا وإفْريقيّة وأوروبا، يستطيعُ مَن خلالها التوسّعَ على حساب الدول المجاورة، أقيمت ثلاث مُسْتَوْطَنات متقاربة في ثلاث نقاط في بئر السبع؛ هي بيتُ إيشل، وريفيفيم، جفولوت، فكانت أشبَهَ بمراكز مراقبة ونقاط عسكريّة؛ مهمّتها تأمينُ ملكيّةِ الصُّنْدوق في النَّقب والجنوب، خشيةً من إمكانيّة حصولِ مواجهة عسكريّة مع مصر، وتمكّنَ الصُّنْدوقُ من إقامةِ إحدى عشرة مُسْتَوْطَنَةً في ليلة واحدةَ عَشيّةَ عيد الغفران 6 أكتوبر 1946م، كما أقام الصُّنْدوقُ أربعَ مُسْتَوْطَنات أخرى في النَّقب قبل اجتماعات الجَمْعيَّة العام للأمم المتّحدة وإصدارِ قرار التقسيم، وحين صدر قرارُ لَجْنَةِ الأمم المتّحدة وتوصياتها بتقسيم فلَسْطين في 29 نوفمبر 1947م؛ شعرت المُنَظَّمَة الصهيونيّةُ بالهدوء وتنفّست الصعداء؛ لأنّ النَّقب ضُمَّ للدولة الصّهْيونيّة.

بعد قيام دولة الاحتلال تَمَّ الأخذُ بالقوانين التي تحكم الصندوق القومي في إدارة الأراضي، التي تمثّل نموذجًا للتمييز العنصريّ عام 1953م، عندما سنَّ الكنيست الإسرائيلي قانونًا أعطى الصندوقَ مكانةً خاصةً؛ بوصفه مؤسّسة صهيونيّةً تمثّل اليهود فقط، تنفذ قرارات الحكومة؛ ما مكّنه من السيطرة على 13% من أراض وُصفت بأراضي دولة إسرائيل، وأنيطَ به تعيينُ ستةٍ من بين ثلاثةَ عشرَ عضوًا يمثّلون سلطةَ الأراضي الإسرائيليّة، ومن ثمَّ سلّمت فيها الأراضي التابعة للصندوق لسلطة الأراضي الاسرائيليّة، وجرى تجميدٌ شكليٌّ لأعمال الصندوق عام 1993م، لكنّها استمرّت بنشاطها عام 2014م مع زيادة التبرعات لحسابه من اللوبي الصهيوني العالمي، تحت ستار أنّه جمعيّةٌ خيريّةٌ بيئيّة، ولكنّه فعليًّا مؤسّسةُ عدوٍّ للبيئة الفلسطينيّة، تحشّد الدعم لإخفاء معالم النظام العنصريّ الإسرائيليّ.

اليوم يعيش أهالي النقب على 5% من أراضيهم في حين سيطرت إسرائيل على نحو 95% من أراضي النقب، ويشكّل أهالي النقب 300 ألف نسمة بمعدّل نحو 32% من سكّان النقب، وما يدور في النقب يمثّل إعادةً لمشروع برافر العنصريّ لعام 2013م، الذي أسقط بفعل التصدّي الشعبيّ لأهالي النقب.

اتّخذت إسرائيلُ من نشاط الصندوق القوميّ في زراعة الأشجار وتشجيرِ الغابات والمنتزهات والمرافق وسيلةً لمحو آثار التطهير العرقي الذي طال أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني، أي أنّ التحريش يمثّل اعتداءً استيطانيًّا مغلّفًا بطريقةٍ ملتويةٍ وبذرائعَ واهية، ونفّذت تلكَ المشاريع على القرى الفلسطينيّة المدمّرة والمهجّرة، أي أنّ الصندوق القوميّ أداةٌ فعليّةٌ لإنكار حقوق المهجّرين الفلسطينيّين، ومنع تحقيق عودتهم، عبرَ الاستمرار في سلب أراضيهم.

هذا العام اشتدّت الهجمة على أراضي النقب مع المشروع الاستيطاني الذي قدّرت قيمتُهُ 48 مليون دولار؛ لزراعة أشجار (250 مليون شجرة) من أشجار الصنوبر التي تعدّ خطوةً أولى من خطوات مصادرة الأراضي التي تزايد في الآونة الأخيرة لطرد أهالي النقب من قراهم غير المعترف بها بموجب القانون الإسرائيليّ لترسيخ الوجود اليهوديّ في بئر السبع، تحت ذريعة أنّها أراضٍ فارغة، كما سعت الحكومةُ الإسرائيليّةُ على مدار العقود الماضية إلى نقل البدو والتخلّص منهم إلى المدن المعترف بها، ولكن أهالي النقب رفضوا ذلك، وبقوا في قراهم الصغيرة غير المعترف بها دون أدنى الخدمات.

يستهدفُ الصندوق في مخطّطاته الجديدة لتحريش أكثر من 40 ألفَ دونم في النقب، كما هو موضّحٌ في الخارطة، ما يعني وصول الصندوق إلى ما بعد خطّ 25 في النقب تجاهَ خطّ 40 في النقب، وتكمن خطورة ذلك في بسط سيطرة الدوريات الخضراء على المناطق الفاصلة للقرى العربيّة غير المعترف بها، ما يعني وضع مراقبة أمنيّة على أهالي النقب، فضلًا عن سلبِ تلك الأراضي وما جاورها

إنّ ما يجري في النقب اليوم ما هو إلا محاولةٌ لاستكمال المشروع الاستيطاني عبرَ هذه الحكومة اليمينيّة، المستند على التطهير العرقي المنظم للسيطرة على ما تبقى من أراضي فلسطين، وتشريد من صمد في وجه الحروب الإسرائيليّة، ولكن أهالي النقب لم يقفوا مكتوفي الأيدي حيال ما يجري، بل قاوموا هذه المؤسّسة واستطاعوا إجبار الصندوق على إيقاف أعمال التجريف وغرس الأشجار في الأراضي، ومع ذلك ما زالت نارُ الصراع على أراضي النقب مشتعلة ■

الأزمةُ الأوكرانيةُ
بين السنديان الأمريكي والمطرقة الروسية

حاتم استانبولي. كاتبٌ سياسيٌ فلسطينيٌ

المراسلات الروسية الأمريكية بعد الأخذ والرد بين موسكو وواشنطن وعدم أخذ واشنطن وحلفائها المخاوف الأمنية الروسية التي وثقت في رسائل دبلوماسية على محمل الجد، وجرى الإعلان عنها إعلاميًا، في سابقة دبلوماسية لم تحصل من قبل، عندما أعلنت الخارجية الروسية عن رسالتها إلى نظيرتها الأمريكية التي تطلب فيها الضمانات القانونية الأمنية بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، التزامًا بالوعود التي أطلقها الوزير جون بيكر، بعدم التمدد شرقًا للرئيس السابق غورباتشوف في مالطا واتفاق 4(+2) 1990 الذي أعاد الوحدة لألمانيا. هذا التعهد الذي خرق وتم التعاطي باستخفاف مع التحذيرات الروسية، بل تم التعامل مع روسيا بدونية أو بالأحرى على طريقة التعامل مع التلميذ المشاكس الذي يتم معاقبته من قبل الأساتذة والمدير.

بالرغم من التحذيرات الروسية إلا أن الغرب والولايات المتحدة، تعاملت بسياسة فجة وغير لائقة بدور روسيا كدولة عظمى، وهذا أدى لأن تنتقل الأزمة الأوكرانية من دبلوماسية الحوار إلى دبلوماسية المدافع، ولم تتعظ واشنطن وحلفائها من الحرب الجورجية عام 2008، عندما فرضت روسيا إرادتها بالحرب، بعد أن فشلت دبلوماسية الحوار.

موسكو أيقنت أن لغة الحوار الدبلوماسي لن تفضي إلى أية نتيجة وأدركت من التجربة السورية والجورجية، أن لغة حوار المدافع الروسية هو السبيل لفرض شروطها، عزز ذلك مشهد الانسحاب الأمريكيّ من أفغانستان الذي أعاد للذاكرة انسحابَهم من فيتنام؛ حيث عدّهُ الكثيرون تَكرارًا هزليًّا للهزيمة الفيتناميّة، هذه الهزيمةُ التي تركت آثارًا سلبيّةً عميقةً على حلفاء الولايات المتّحدة وكشفها أمامَ خصومها وأعدائها.

المشهد الآخر كان التدخّل الروسي الناعم في بيلاروسيا لحماية الدولة البيلاروسيّة ونظامها الرئاسيّ، والتدخّل العسكريّ في كازاخستان للقضاء على التمرّد المسلّح الذي كان يهدفُ إلى إسقاطِ الدولة ونظامها.

إذا ما دققنا في هذه المشاهد يتّضحُ للمراقب أن هنالكَ تراجعًا في الدور الأمريكي وتقدّمًا في الدور الروسي، هذا التراجعُ لا يعني بالضرورة ضعفًا أمريكيًا، بل يمكن أن يفسَّر على أنّه إعادة تموضعٍ لدورها، واستبدال التدخّل العسكريّ المباشر، باستخدام أدوات محليّة بألوانٍ متعدّدة تبعًا لظروفِ المكان والزمان. أمّا تقدُّمُ الدور الروسي فهو يتحرّك في إطار إعادة رسم خريطة المصالح الروسيّة، بما يتلاءم مع حجم نفوذه السياسيّ والعسكريّ.

ما جرى في كلٍّ من بيلاروسيا وكازاخستان من أحداث تهدف إلى تغيير نظمها السياسية، كان رسالة فهمتها موسكو بوضوح على أنّها تهدفُ إلى تضييق الخناق عليها في مشهد يشبه وصولَ القوّات النازيّة كراسنًا بوليانا على مشارف موسكو في الحرب العالميّة الثانية.

التحرّك الروسي سياسيًّا وعسكريًّا يهدفُ إلى إرسال تحذير بأنّ موسكو لن تعد تقبل السياسة الممنهجة لحصارها عبرَ الحملة الإعلاميّة والسياسيّة والعسكريّة التي تضيق الخناق عليها لتهيئة ظروف داخليّة لتقويض النظام الرئاسي فيها، في ذات الوقت تريدُ الإدارةُ الأمريكيّةُ من التصعيدِ على الجبهة الأوكرانيّة إعادة التماسك السياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ بين حلفائها، هذا التماسكُ الذي أضعفته سياسةُ الرئيس السابق ترامب، خاصّةً بما يتعلق بحلف الناتو والازمة الأوكرانيّة حيث اتّهم ترامب في حملته الانتخابيّة 2016 و2020 الرئيسَ بايدن وابنه في عمليّات فسادٍ في قطاعي النفط والغاز الأوكرانيّ.

البيت الأبيض يتمنّى أن يقع الكرملين في الفخّ المنصوب له ويهاجم أوكرانيا ليتسنى له وضع الحبل على رقبة الرئيس الروسي ومحاصرة روسيا واتّخاذ خطوات من الممكن أن تؤدّي إلى إخراجها من مجلس الأمن الدولي في السيناريو ذاته الذي أخرجت فيها سوريّة من الجامعة العربيّة، وبذلك تجرّدها من سلاح دبلوماسيٍّ مهمّ، طالما عرقل السياسيات الأمريكيّة وجعلها تتصرّف منفردةً من خارج المؤسّسات الدوليّة. ولكن على ما يبدو من كلمات الرئيس بوتين وتصريحات القادة الروس أنهم

العودة إلى الفهرس

اخذوا كافة احتياطات تداعيات العقوبات وقيموا نتيجة اجراءاتهم العسكرية واتخذوا قرارهم الذي سيترك انعكاسات مستقبلية عميقة على العلاقات الدولية وقوانينها.

إعلانُ البيت الأبيض الخيار العسكري الروسي وسحب جنوده ودبلوماسيّيه من أوكرانيا والتلويح بحزمة عقوبات غير مسبوقة ضد موسكو ودفع حلفائه لتحضير حزمة عقوبات اقتصاديّة، بالرغم من أنّ موسكو تعلن ليلَ نهار أنّها لن تهاجم أوكرانيا إذا ما أخذت المخاوف الروسية على محمل الجد وأعطيَت الضمانات القانونية لعدم انضمام أوكرانيا الى حلف الناتو.

تصريح الرئيس بوتين بأن هنالك خطوات تقنية عسكرية سيتم اتخاذها في حال عدم التعاطي إيجابيًا مع المخاوف الأمنية الروسية، هذا يعني أن روسيا ذاهبة بعيدًا في فرض شروطها عبر حوار المدافع. ما يعزز ذلك التصريح المتهور للرئيس الأوكراني حول السعي لامتلاك السلاح النووي، مما يعزز المخاوف الامنية الروسية.

السؤالُ الملحُّ الذي يجب أن يسأل: ما جوهر الخلاف الأمريكي الروسي؟

يجب التأكيد أنّ النظامَ السياسيَّ والاقتصاديَّ في روسيا ليسذات النظام السياسي والاقتصادي الذي ساد في الاتّحاد السوفييتي. روسيا اليوم هي من الدول الرأسماليّة الصاعدة التي ورثت عن الاتّحاد السوفييتي فقط مقعده في مجلس الأمن، حيث أعادت بناء قيَمها السياسيّة والثقافيّة ونظامها الاقتصاديّ على أسس رأسماليّة الدولة. رأسماليّة الدولة الروسيّة تسعى إلى إعادة رسم حدود مصالحها القوميّة في إطار رابطة اتّحاد الدول المستقلّة، التي تضمّ أوكرانيا كأحد المؤسّسين لهذا الاتّحاد، حيث أنّها وبعد الانقلاب الذي حدث في أوكرانيا عام 2014 بدعم من الدول الغربيّة، الذي نتج عنه ما يُعرف بالأزمة الأوكرانيّة بعد إعلان استقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، سارعت روسيا إلى إعادة ضمّ شبه جزيرة القرم عبرَ استفتاء عامٍّ أعادها إلى السيادة الروسيّة في أوّل ردٍّ على الانقلاب المدعوم غربيًّا.

رأت الولاياتُ المتّحدةُ في الخطوة الروسيّة مؤشّرًا على خروج الدور الروسي عن الإطار الذي سعت إلى احتوائه ضمنَ منظومة رأس المال التي تقودها الولاياتُ المتّحدة وبدأت بسياسة عزل تدريجية أخرجتها من G8 وبدأت بسياسة العقوبات الاقتصادية مترافقة مع سياسة الاستثمار في المعارضة الروسية المدعومة غربيًا في الداخل الروسي وغيرها من الاتهامات التي طالت روسيا.

إنّ التعارضَ بين الدور الروسي والأمريكي الغربي هو انعكاسٌ لشكلي دور رأس المال السائد في كلٍّ منَ الدول الصاعدة، مثل: الصين وروسيا والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل، الذي يوظف دور رأس المال فيها لصالح الدولة، وبين شكل دور رأس المال في الولايات المتّحدة وبريطانيا وكندا واليابان.. الخ، الذي يوظّف إمكانيّات الدولة لصالح الشركات التي تحتكر رأس المال المالي والصناعي، هذا التعارضُ يجب أن يفهم أنّه تعارض ضمن حركة رأس المال بين الرأسماليّة الصاعدة والرأسماليّة في روسيا والصين الخ وبين إمبريالية الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وأستراليا الخ، التي تريد أن تخضع الدول كافةً ضمنَ شروط منظومة سيطرة أدواتها الماليّة والاقتصاديّةَ والعسكريّة ومفهوم قيمها الاجتماعيّة المتعارضة مع القيم في المجتمعات الاخرى.

أين مصلحةُ أوكرانيا وشعبها؟

هذا السؤال الذي يجب أن يتمَّ الإجابة عليه من قبل السياسيين الأوكران بعد أن تبين لهم سقف الموقف الأوروبي والأمريكي وحالة الذعر التي نشرتها تصريحاتهم السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأوكراني. إنّ العلاقة التاريخيّة بين الشعوب السلافيّة الشرقيّة التي تتشارك في اللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة هي الأساس الذي يجب أن يحكم المصالح المشتركة بين الدول، والحوار الذي يستند على احترام هذه الروابط التاريخيّة يحقّق الحلول الناجحة القائمة على احترام الخصوصيّة للمجتمعات.

ما خياراتُ كلٍّ من واشنطن وموسكو؟

الولاياتُ المتّحدةُ وحلفاؤها أعلنت عن سقف ردود فعلها الذي يقتصر على العقوبات التي ستصل الرئيس بوتين شخصيًّا، وقامت بخطوات على الأرض من سحب جنودها ونقل سفارتها والطلب من مواطنيها المغادرة الفوريّة، وأعلنت مرارا أنها لن تدخل حربًا مع روسيا بسبب أوكرانيا حتى لو تدخلت روسيا عسكريًا لفرض إيقاع سياساتها على ما يبدو ان السياسيين الاوكران لم يفهموا هذه الرسائل الأمريكية بالشكل المطلوب. فموسكو لديها خياراتٌ عديدةٌ للضغط من أجل تحقيق متطلباتها الأمنيّة التي طالما أعلنت عنها، أهمُّها الالتزامُ بعدم انضمام أوكرانيا لحلف الناتو وعدم تمدّده شرقًا، هذه الخيارات تبدأ في الاعتراف باستقلال دونيتسك ولوغانسك الجمهوريّتين الشعبيّتين التي يعيش فيها نحو 700 ألف مواطن يحملون الجنسيّة الروسيّة، وهذا الاعترافُ سيكون مدخلًا شرعيًّا لحمايتهما في حال تعرّضوا لأيّ اعتداءٍ خارجيّ.

تصعيدُ الخيار العسكريّ سيكونُ محدودًا على الجبهة الأوكرانيّة الداخليّة بين القوّات الأوكرانيّة ومعارضيها ومن خلفهما حلفاء الفريقين اللذين يحرصان على عدم تمدّد الحرب إلى خارج الحدود الأوكرانيّة، وهذه الحالة تذكّر بأزمة جورجيا 2008 وإقليم كوسوفو الذي أعلن استقلالًا من جانبٍ واحد مدعومًا من قبل واشنطن والاتّحاد الأوروبي، وواجه معارضة صربيّة مدعومة من موسكو.

خطاب الرئيس بوتين الذي شرح فيه التنازلات التي قدمها فلاديمير إليتش لينين للقوميين الأوكران هو بالجوهر تقويض الأساس القانوني للدولة الأوكرانية الحديثة، ويشير لإمكانية سحب اعتراف روسيا بها كدولة مستقلة وإلحاقها بالدولة الروسية، وهذا يعد تراجعًا عن اتفاقية مالطا التي وقعها الرئيس السابق غورباتشوف.

نتيجةُ الصراع والحرب على أوكرانيا سيتحدد مستقبل العلاقات الدولية، وخاصة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تريد من الأزمة سببًا لتُبقي حالة من التوتر والصراع والخوفَ الدائم لدى دول الاتحاد الأوروبي من النفوذ الروسي في جانبيه السياسي والاقتصادي ومدخلًا لفرض عقوبات اقتصاديّة جديدة على موسكو.

الخطواتُ الروسيةُ ستُشجع الصين على حسم خلافاتها مع واشنطن حول تايوان، ومن الممكن أن تلجأ للسيناريو الروسي في أوكرانيا. فلقد أثبتت الازمة الاوكرانية ضعف النظام القانوني الدولي الذي قوضته الولايات المتحدة وعملت من خارجه على غزو أفغانستان والعراق ودعمها الدائم للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري■

تأمّلاتٌ في تحوّلاتِ النظامِ الدوليّ

د. حسن نافعة. أستاذُ العلومِ السياسيّةِ في جامعةِ القاهرة/ مصر

تتّسمُ تفاعلاتُ النظام الدوليّ بديناميكيّة شديدة تدفعُهُ نحوَ الحركة الدائمة، ومن ثَمَّ، نحو التغيّر المستمرّ، وقدِ اعتادَ الباحثونَ تقسيمَ مراحل التطوّر التي شهدها النظامُ الدوليّ الذي تشكل في أعقاب الحرب العالميّة الثانية إلى ثلاث:

الأولى: مرحلةُ القطبيّة الثنائيّة: التي تعرفُ أيضًا بمرحلة الحرب الباردة؛ وهي المرحلةُ التي شهدت تنافسَ قطبين كبيرين على قيادة النظام الدولي، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، من خلال قيادتهما لمعسكرين دوليين تتباينُ نظمُهما السياسيّةُ والاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة إلى حدّ التناقضِ الكاملِ، وقد انتهت هذه المرحلة رسميًّا بانهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه عام 1991.

الثانية: مرحلة القطبيّة الأحاديّة: التي يطلقُ عليها أيضًا مرحلة الهيمنة الأمريكيّة المنفردة؛ وهي المرحلة التي آلت فيه قيادةُ النظام الدولي إلى قطب واحد، هو الولاياتُ المتحدة الأمريكيّة، وبدأت فعليًّا مع سقوط جدار برلين عام 1989، واستمرّت حتى ما بعد الغزو الأمريكيّ للعراق عام 2003، بسنوات قليلة.

الثالثة: مرحلة السيولة الحاليّة: التي يبدو فيها النظامُ الدوليّ بلا قيادة واضحة قادرة على فرض إرادتها المنفردة أو الجماعيّة على مجمل مكوّناته، لكنّها تشهدُ في الوقتِ نفسه محاولات مستميتة للانتقال به من نظام يهيمن عليه قطبٌ واحدٌ أو قطبان إلى نظامٍ متعدّد الأقطاب، ومن ثَمَّ لم تتحدّد معالمُها النهائيّة أو تستقرّ بعد؛ غيرَ أننا إذا دققنا النظرَ في هذا التقسيم فسوف نكتشف أنه يتّسمُ بالكثير من العموميّة، ومن ثَمَّ يصعبُ اعتبارُهُ تقسيمًا دقيقًا أو محكمًا.

فالواقعُ أنّنا إذا تأمّلنا المراحلَ الثلاثَ آنفةَ الذكر، فسوف نكتشفُ أنّ كلًا منها لم يتّسم بالضرورة بتجانس كامل، فلم يكن النظامُ الدوليّ الذي تأسّس في أعقاب الحرب العالميّة الثانية مباشرةً ثنائيّ القطبيّة، لكنّه كان أقربَ ما يكونُ إلى نظام قيادة جماعيّة، يدارُ بالتوافق بين الدول الكبرى التي خرجت منتصرةً من الحرب العالميّة الثانية وحصلت على مقاعدَ دائمة في مجلس الأمن الدوليّ؛ استنادًا إلى مفهوم الأمن الجماعيّ المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتّحدة، الذي يرى في الأمنَ الدوليّ ككلٍّ وحدةً واحدةً لا تتجزّأ.

بعبارةٍ أخرى يمكنُ القولُ: إنّ الفترةَ الممتدّةَ من عام 1945 (تاريخ انتهاء الحرب العالميّة الثانية) وتأسيس الأمم المتّحدة في الوقت نفسه، وحتى اندلاعِ أزمة برلين عام 1948، شهدت محاولةً لتأسيس نظامٍ للأمن الجماعيّ، يقوده التحالفُ المنتصرُ في هذه الحرب، من خلال مجلس الأمن؛ استنادًا إلى القواعد والآليّات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة؛ غيرَ أنّ التفاعلات الدوليّة اللاحقة أثبتت أنّ الفرضيّة التي بُني عليها هذا النظام، القائلة إنّ التحالفَ الدوليّ الذي تحقّق إبان الحرب العالميّة الثانية، وانتصرَ فيها سيستمرُّ بعدها، لم تكن صحيحةً، فقد تبيّن أنّه تحالفُ ضرورةٍ أمْلتها متطلّباتُ الحرب، لكنّه غيرُ قابلٍ للاستمرار بعدها. وكانت أزمةُ برلين التي اندلعت عام 1948، بين الاتّحاد السوفييتي والدول الغربيّة المشاركة في احتلال العاصمة النازيّة، كاشفةً لهذه الحقيقة. وحين قرّرت الدولُ الغربيّةُ بقيادة الولايات المتّحدة تأسيسَ حلف الناتو بعد أزمة برلين بشهور قليلة، وتحديدًا عام 1949، فقد كرّس هذا القرارُ رسميًّا انقسامَ العالم إلى معسكرين كبيرين متصارعين؛ أحدُهما غربيٌّ تقودُهُ الولاياتُ المتّحدة، والآخرُ شرقيٌّ يقودُهُ الاتّحادُ السوفييتي. وهكذا انتقل النظامُ العالميّ من نظامٍ

العودة إلى الفهرس

أُريد له أن يُدارَ وَفْقَ مفهوم الأمن الجماعيّ، وأن تقودَهُ الأممُ المَتّحدة، إلى نظام يُدارُ وَفْقَ مفهوم توازن القوى التقليديّ، ويتنافسُ علىَ قيادتهِ كلٌّ من: حلف الناتو وحلف وارسو.

على صعيد آخر، يُلاحظُ أنّ النظامَ الدوليّ ثنائيُّ القطبيّة، الذي جسّدته «حربٌ باردة» بين المعسكرين؛ الشرقيّ والغربيّ، واستمرّ حتّى تفكّكِ الاتّحاد السوفييتي وانهياره عامَ 1991؛ لم يكن نظامًا متجانسًا. فمن ناحية، لم تكن «الحربُ» التي اندلعت بين المعسكرين المتصارعين كلّها «باردة»؛ فخلالَ هذه الفترة الطويلة نسبيًّا اندلعت حروبٌ «ساخنةٌ» كثيرةٌ بين المعسكرين المتصارعين، لكنّها أديرت بالوكالة (كالحربِ الكوريّة في بداية الخمسينات، والحرب الفيتنامية طوال الستينات، والحرب الأفغانيّة في نهاية السبعينات...إلخ)، كما اندلعت أزماتٌ كثيرةٌ داخلَ كلٍّ من المعسكرين (أزمة العدوان الثلاثيّ التي أدّت لاحقًا إلى خروج فرنسا الديجوليّة من الهياكل العسكريّة لحلف الناتو، والانشقاق الصينيّ السوفييتي في بداية السبعينات، الذي أدّى إلى تقاربٍ أمريكيٍّ صينيٍّ جسّدتها زيارةُ الرئيسِ نيكسون للصين عام 1971..الخ). ومن ناحية أخرى، لم تكن العلاقاتُ بين المعسكرين القوتين المتصارعتين على المستوى نفسه من الحدّة دائمًا، حيث سادها في بعض الأحيان توتّرٌ كاد يصلُ أحيانًا إلى حافة الحرب، كما سادها في أحيان أخرى تعاونٌ كاد يصلُ في أحيان أخرى إلى حدّ الوفاق. فأثناءَ فترة حكم ستالين، على سبيل المثال، ساد اعتقادٌ مفادُهُ أنّ العلاقةَ بين المعسكرين لا يمكن إلّا أن تكون صراعيّة، ومن ثَمَّ، فلا بدَّ أن تنتهيَ بأن يسير أحدُهما في جنازة الآخر، وبعد موته عام 1953، والكشف عن جرائمه الكبرى وتولي خرتشوف السلطة، ظهر مفهوم «التعايش السلمي» الذي حوّل العلاقة بين المعسكرين من «صراعيّة» إلى «تنافسيّة». وبينما اشتعل في عهد ريجان سباقُ تسلّح وُصف بأنّه «حربٌ باردةٌ جديدة»، أمكن في عهد جورباتشوف تدشين مرحلة تعاونٍ مثمرٍ بينهما أدّى إلى حلولٍ للعديد من الأزمات الدوليّة، في الخليج، وفي القرن الإفريقي، وفي أمريكا اللاتينيّة.

كذلك الحال بالنسبة لمرحلة «الهيمنة الأمريكيّة المنفردة» على النظام الدوليّ؛ فعقبَ انهيارِ الاتّحاد السوفييتي مباشرةً، بدتَ الهيمنة الأمريكيّة والغربيّة مطلقةً إلى درجةِ أنَّ بعضَ كبارِ المفكّرين، على رأسهم فوكوياما، طرحَ نظريّة «نهاية التاريخ» التي راحت تروّج لفكرة أنّ الرأسماليّة حقّقت انتصارها النهائي على الاشتراكيّة وأنّ الليبراليّة السياسيّة حقّقت انتصارها النهائي على السلطويّة التي جسّدتها ديكتاتوريّة البروليتاريا، ومن ثَمَّ، فإنّ النموذجَ السياسيَّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي يجسّدُهُ الغربُ بقيادة الولاياتِ المتّحدة هو النموذجُ الذي يتوقّعَ أن يسود العالم بأسره إلى أبد الآبدين. لكن ما هي إلا سنواتٌ قليلةٌ حتى بدأت هذه النظريّةُ تترنّح وتنهار تمامًا في ضوء التحدّيات الهائلة التي واجهتها الهيمنة الأمريكيّة، من ناحية، والنظام الرأسمالي، من ناحية أخرى. فالولاياتُ المتّحدة، التي بدتْ من خلال غزوها لأفغانستان ثمّ العراق في بداية القرن، اضطرّت في النهاية للانسحاب من كليهما، كما راح النظامُ الرأسمالي، الذي بدا بدورهِ مسيطرًا ومهيمنًا في بداية القرن، يواجهُ أزماتٍ متعدّدةً لم تكن «فقاعة الرهن العقاري» التي انفجرت عام 2008، سوى إحدى ظواهرها المتكرّرة. فإذا أضفنا إلى ذلك ما شهدته الحقبة الأخيرة من استعادة روسيا لقوّتها ومكانتها، ومن بروز الصين قوّةً اقتصاديّةً قادرةً على تجاوز القوّة الأمريكيّة خلال سنواتٍ قليلة، لتبيّنَ لنا حجمُ ما يتمتّعُ بهِ النظامُ الدوليّ من ديناميكيّة تجعلُهُ في حالة حركةٍ مستمرّة وعدمِ القدرة على الاستقرارِ على حالٍ واحدة لفترة طويلة. وفي ظلّ هذه الحقيقة الدائمة، ينبغي فهم طبيعة الصراع الدائر حاليًّا على الساحة الأوكرانيّة؛ فهذا الصراعُ يبدو في ظاهره صراعًا بين حقّين؛ حق أوكرانيا في الاستقلال والسيادة والمحافظة على وحدة أراضيها واختيار حلفائها، من ناحيةٍ، وحقّ روسيا في حماية أمنها القومي، من ناحيةٍ أخرى. لكن هذا الصراع هو في جوهره صراعٌ على النفوذ بين القوى الدوليّة الكبرى؛ بسبب إصرار حلف الناتو على الاستمرار في التوسّع شرقًا، بضمّ جورجيا وأوكرانيا، رغمَ استعادة روسيا لجانب كبير من القوّة التي كانت قد فقدتها عند انهيار الاتّحاد السوفييتي؛ لذا ينبغي النظر إلى الأزمة الأوكرانيّة باعتبارها من بين الأزمات المفصليّة الكاشفة عن تحوّلات النظام الدولي، شأنها في ذلك شأن أزمة برلين 1948، وأزمة السويس 1956، وأزمة الصواريخ 1962، وأزمة احتلال العراق 1990،،، الخ.

أهميّةُ أوكرانيا بالنسبة لروسيا تنبعُ ليس فقط من كونها أكبرَ الدول التي كانت جزءًا من الاتّحاد السوفييتي، ولكن أيضًا من كونها دولةً جارةً تشتركُ مع روسيا في حدودٍ يبلغ طولها 1576 كم، وانضمامها إلى حلف الناتو معناه أنّه سيكونُ بمقدور هذا الحلف المعادي لروسيا الاتّحادية نشر أسلحته المختلفة، بما فيها الصواريخ المتوسطة المدى، على امتداد تلك الحدود، وهو أمرٌ يستحيلُ قَبولُهُ من المنظور الاستراتيجيّ أو الجيوسياسي الروسي؛ صحيحٌ أنّه سبق لروسيا أن تغاضت عن انضمام جمهوريّات كانت فيما مضى جزءًا من الاتّحاد السوفييتي إلى حلف الناتو (استونيا ولاتفيا وليتوانيا التي انضمت للحلف عام 1999)، لكن ذلك تمّ في وقتٍ كانت روسيا ما تزال ضعيفةً ومنشغلةً بإعادة بناء مؤسّساتها، فضلًا عن أنّ الأمرَ كانَ يتعلّقُ بدويلاتٍ صغيرة لا يمكنُ مقارنتها بأوكرانيا منَ حيث الأهميّة.

بعبارة أخرى يمكن القول: إنّ روسيا تريدُ بمواقفها الحاليّة تجاهَ الأزمة الأوكرانيّة أن تبعث برسالة إلى الغرب، تقول له فيها: إنّ موازينَ القوى قد تغيّرت، وإنّها أصبحت الآن في وضعٍ يسمحُ لها برفضِ ما كانت مضطرّةً لقبوله والإذعانِ له من قبل، وحين تسكتُ أصواتُ المدافع التي بدأت تُسمعُ عند كتابة هذه السطور سيكونُ النظامُ الدوليُّ قد بدأَ يدخلُ منعطفًا جديدًا يعكسُ موازينَ القوّة الحاليّة، التي باتَ واضحًا أنّها تختلفُ كثيرًا عن موازين القوّة التي كانت سائدةً لحظةَ انهيارِ الاتّحاد السوفييتي رسميًّا عام 1991■

عصرُ ما بعدَ الحقيقة؛

«التزييفُ العميقُ» وتقويضُ الواقع

أحمد مصطفى جابر. كاتب فلسطيني. مسؤول قسم شؤون العدو في (الهدف)

هل سبقَ لك وشاهدتَ الفيديو الذي يظهر فيه الممثّلُ السينمائيُّ الشهيرُ مورغان فريمان، وهو يقول: «أنا لست مورغان فريمان؛ لستُ بشريًا على الإطلاق»؟ في جميع الأحوال عُدَّ هذا الترويجُ التحذيريُّ الأكثرَ بروزًا وأهميّة في مواجهة تقنيّات التزييف العميق؛ لأنّه يحذرُ الجميعَ من وحشٍ غامض، يملك أدوات تكنولوجيّة، ليست باهظة الثمن، يستطيعُ أن يجعلك في بثٍّ حيٍّ ومباشر، تقول ما لمْ تقله، وتفعل ما تفعله، وأنت تشاهد أيضًا مع الملايين، مضجّعًا في صالون بيتك، تشاهدُ نفسَك وتصرخ: هذا ليس أنا! ولكن لا أحد سيسمعك.

في الماضي شكّلت تقنيّاتُ التزييف البسيط، صدمةً اجتماعيّةً وسياسيّةً حتى قبل ظهور الذكاء الاصطناعيّ، وكان أبطالُها برامجَ رسوميّة، مثل: «الفوتوشوب» ورغمَ حرفيّتها وإتقانها إلّا أنّها عُدّت محاولات تشويشيّةً تافهةً؛ بسبب سهولة اكتشافها، رغمَ أنّها أدّت إلى مآسٍ إنسانيّة في ظروفٍ ومجتمعات معيّنة، لكن مع ظهور تقنيّات الذكاء الاصطناعي، وكونها أصبحت رخيصةً وسهلةَ الوصول؛ فإنّ كلّ شيءٍ قد تغيّر.

يترجم مصطلح «deepfake» إلى العربيّة على أنّه «تزييفٌ عميق» وهو عمليّةٌ رقميّة، يتمّ من خلالها، وعن طريق تطبيق تكنولوجيٍّ يعتمد على الذكاء الاصطناعي، معالجةُ محتوى الصور، والفيديو، والصوت، وإحداثُ تغييرات فيها، حيث يصنع محتوى قابلًا للتصديق؛ يصعب بشكلٍ كبيرٍ اكتشافُ أنّه مزور. وقد بدأت هذه العمليّات بالانتشار، مع انتشار التطبيقات المعنية، ورخص ثمنها وسهولة استخدامها نسبيًّا حتى من قبل بعض المستخدمين العاديّين، بل أحيانًا وفي بعض الحالات أصبح هذا الأمرُ متاحًا لأيّ شخص لديه إمكانيّةُ الوصول إلى الإنترنت عن طريق تطبيقات مفعّلة مباشرة على الشبكة، ولا تحتاج حتى إلى التحميل على الجهاز الخاص.

جاء التزييف العميقُ نتاجًا فرعيًّا للتعلّم العميق، الذي تعود جذورُهُ إلى أقلّ من عقدٍ من الزمان؛ والتعلّمُ العميقُ هو حقلٌ فرعيٌّ من التعلّم الآليّ يستخدم الشبكات العصبيّة الاصطناعيّة، وهذه الشبكات العصبيّة عبارةٌ عن خوارزميّاتٍ تستلهم من طريقة عمل الشبكةُ العصبيّة في الدماغ البشريّ. تتعلّمُ الشبكةُ العصبيّةُ عن طريق تصحيح العديد من الاتّصالات داخلَها، وهيَ تقوم بإجراء تصحيحاتٍ صغيرة عن طريق فحص الكثير من المعلومات من أجل تحسين دقّتها، وبفضل النجاحات الملحوظة؛ أصبحت الشبكاتُ العصبيّةُ على مرّ السنين أكثرَ أساليب التعلّم الآليّ شيوعًا، وهي مسؤولةٌ عن مجموعة متنوّعة من الإنجازات في الذكاء الاصطناعيّ وما حوله: التعرّف على الوجوه، والتعرّف على الأشياء في الصور، والنسخ والترجمة، والمركبة المستقلّة الحركة والتحكّم بالطائرة المسيّرة والمزيد.

هناك طرقٌ عدّةٌ لإنشاء تزييفٍ عميق، وأكثرها شيوعًا في مجال الفيديو، وتعتمد على استخدام الشبكات العصبيّة العميقة التي تتضمّن خوارزميّات تستخدم تقنيّةَ تبديلِ وجهِ شخصٍ واحد.

عادةً ما تعملُ التطبيقاتُ المعنيّةُ وما شابه ذلك بطريقة مماثلة، وهي تستندُ إلى عددٍ من الصور أو مقاطع الفيديو للشخصِ «أ» - الشخص الذي نريد أن يظهر في الفيديو - ومن هذه المعلومات تكتسب الخوارزميّة، وتتعرّف على شكل الشخص «أ» ونطقه وشكل كلامه. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجةٌ إلى مقطع فيديو أساسي يقول فيه الشخص «ب» كلامًا معيّنًا أو يفعل شيئًا، ونريد منه أن يتصرّف كما لو

العودة إلى الفهرس

كان الشخص «أ» يفعل أو يقول (على الرغم من أنّه لم يفعل أو يقول). تعرف الخوارزميّةُ كيفيّة تغيير وجه الشخص «ب» وصوته، حيث يبدو كما لو ظهر الشخص «أ» في الفيديو. ومكّن للتطبيق الحصول على أيّ صورة للبديل، واستبدال وجهه بالوجه الآخر وربطها بالجسم بطريقة تبدو موثوقة. وهناك ثلاث طرق رئيسيّة لإنشاء تزييفات عميقة في مجال الفيديو والصوت؛ الأوّل: هو الإنتاجُ الذاتي المستند إلى التطبيقات والبرامج المدمجة المصمّمة للكمبيوتر، التي يوفّر معظمُها إمكانات تبديل الوجه في مقاطع الفيديو الحاليّة، ويسمحُ أحدُها حتّى باستنساخ الصوت الاصطناعي. غالبًا ما يتطلّب الاستخدام الفعّال لهذه البرامج معرفة برمجيّة ومعالجَ رسومات قويًّا؛ ما يجعل الوصول إليها أقلّ من قبل الهواة. على الرغم من ذلك، فقد تمّ توزيعُ عدد من الكتيّبات التفصيليّة لاستخدامها في هذه التطبيقات الشائعة، وعلى مرّ السنين تمّ إجراءُ بعض تحديثات البرامج الشائعة التي أدّت إلى تحسين الوصول للعديد من المستخدمين. ومع ذلك، ما تزال المعرفةُ والقدرةُ التشغيليّةُ للتطبيقات المتقدّمة نسبيًا مطلوبة. والطريقةُ الثانيةُ هي شراءُ مقاطع الفيديو من خلال بوابّات الإنترنت التي تقدّم الخدمة. والطريقةُ الثالثةُ هي طلب مثل هذه الخدمات من المنتجين الخاصين الذين يعلنون عن خدماتهم في مختلف المنتديات والأسواق عبرَ الإنترنت. ويتمُّ تسعيرُ الطرق الثلاث المدرجة في نطاق يتراوح من ثلاثة إلى نحو 30 دولارًا في المتوسّط لمقطعٍ فيديو، لكن يمكن أن يكون لها أيضًا تكاليف أعلى. أيضًا، يُطلب من العميل توفيرُ كميّة كبيرة من الصور ومقاطع الفيديو للشّخص الذي يطلبه للظهور في الفيديو وتدريجيًّا تصبح هذه الوسائلُ أرخصَ وأسهل.

تسمح هذه التقنيةُ بمجموعة واسعة من الاستخدامات في مقاطع فيديو Deep-Pike، وبعضُها شائعٌ بالفعل اليوم. إلى جانب الاستخدامات السلبيّة لتكنولوجيا التزوير العميق، مثل: الموادّ الإباحيّة والابتزاز والاحتيال، يتمُّ أيضًا استخدامُ مجموعة متنوّعة من الاحتياجات الإيجابيّة، في مجموعةٍ متنوّعةٍ من مجالاتِ الحياة:

السينما والتلفزيون: في هذا المجال، تساعدُ التقنيّة على تحسين جودة الفيديو وجعل الأفلام أكثرَ احترافيّة، كما يسمحُ للممثلين بالظهور في الإعلانات التجاريّة والأفلام حتى دون وجودهم.

الطبّ وعلم النفس: المرضى الذين فقدوا القدرة على الكلام بسبب أمراض، مثل الحثل العضلي، سيتمكنون من استخدام جهاز يقرأ نصّ صوتهم الذي سيتمُّ إدخالُه في الخوارزميّة. هناك أيضًا علاجاتٌ نفسيّة، على سبيل المثال في مجال التعامل مع الفجيعة.

التعليمُ التاريخيّ والحفظ: إجراءُ مقابلات أو موادٍّ مرئيّة مع شخصيّات تاريخيّة، بناءً على وثائقَ مكتوبة أو مصوّرة؛ بغرض إتاحتها لعامة الناس.

ألعابُ الكمبيوتر: تحسين تجربة اللعبة، وموثوقيّتها من خلال إنشاء شخصيّات واقعيّة، مع تقليل الاستثمار أحيانًا في التصوير الفوتوغرافي طويل المدى أو تعيين لاعبين محترفين.

على الرغم من الإمكانات الإيجابيّة في هذا المجال، إلّا أنّه يجلبُ معه أيضًا ممارساتٍ خطيرةً ومزعجةً وإجراميّةً أحيانًا، تستندُ إلى نفس الإمكانات، بما في ذلك إنشاء مقاطع فيديو إباحيّة مزيّفة، وإنشاء منتجات لأغراض الابتزاز والاحتيال، فضلًا عن التأثير على السياسة والتلاعب بالرأي العام والإضرار بالأمن القوميّ للدول. ويؤدّي deepfake إلى تفاقم تحدّيات عصر (ما بعد الحقيقة)، حيث من الممكن إنتاجُ عرض خاطئ (وممارسات العلم الزائف أيضًا) من شأنه أن يضلّل صانعي القرار، ويؤثّر بالطبع على الرأي العام، وربّما يحفز أيضًا على اتخاذ إجراءاتٍ لصالح المزوّرين أو الموزّعين.

في عام 2019، تمَّ تصنيفُ استخدام قدرات Deep-Pike من قبل وكالات الاستخبارات الأمريكيّة على أنّه أكبرُ تهديد استراتيجيٍّ للأمن القوميّ، وليس فقط أجهزة المخابرات، بل يشعرُ عامّة الناس بالقلق إزاءَ هذه الظاهرة. ففي استطلاع للرأي العام أجري عام 2020 قال 66 في المائة ممن شملهم الاستطلاع: إنهم قلقون من أن «التكنولوجيا تجعل من المستحيل معرفة ما إذا كان ما يراه الناس ويسمعونه حقيقيًا». ومن ثَمَّ، فإنّ استخدامَ قدرات deepfake يؤدي، من بين أمورٍ أخرى، إلى تقويض الحقيقة والشكّ في كلّ جزء من المحتوى على أنّه زائف، حتّى لو كان صحيحًا، وهذا يفرضُ تحدّيات حقيقيّة على الحقيقة والديمقراطيّة. وفي السّنوات الأخيرة، تمَّ توثيقُ عدد من حالات خطيرة في هذا المجال، مثل: حالات احتيال مالي في المملكة المتحدة، وفي الإمارات العربيّة المتّحدة.

وفي مجال التأثير السياسي، فقد تمَّ توثيقُ مجموعة متنوّعة من القضايا في هذا المجال في كلٍّ من الولايات المتّحدة والكيان الصهيوني، وأماكن أخرى؛ لكنَّ الحالةَ الأكثرَ شهرةً هي محاولةُ الانقلاب التي نُفّذت ضدَّ الرئيس الغابوني عام 2018.

في خريف 2018، أفادت الأنباء أن الرئيس الغابوني علي بونغو أصيب بمرض أثناءَ زيارة للسعوديّة، واختفى من الحياة العامّة، وأدّى نقصُ المعلومات والتقارير غير المتّسقة حولَ حالته إلى خلق طاحونة إشاعات حول حالته الصحيّة، وحتّى وفاة الرئيس. في ليلة رأس السنة الجديدة 2019، أصدرت الحكومةُ الغابونيّة مقطعَ فيديو يظهر فيه الرئيس، وهو يتحدّث

إلى الأمّة، لأوّل مرّة منذ ثلاثة أشهر، ويظهرُ الفيديو تحرّكاتِ الرّئيس ميكانيكيّةً ومجمّدة قليلًا. وورد لاحقًا في الأخبار أنّ الفيديو تمَّ تزويرُهُ باستخدام تقنيةDeep-Pike ، وأنّ الشائعات حول وفاته ربّما كانت صحيحة. بعد نحو أسبوع، استغلّ خصومُ بونجو الموقفَ وقاموا بانقلاب عسكريٍّ فاشل.

وتسلّط هذهِ القضيّةُ الضوءَ على إمكانيّة تداعيات تقنيّة Deep Pike على استقرار الأنظمةً من خلال تقويض تصوّر الحقيقة. أظهرت القضيّة أنّه من الممكن إحداثُ تأثير ليس فقط من خلال استخدام التكنولوجيا، ولكن المعرفة بحدِّ ذاتها بأنّ التكنولوجيا موجودةٌ وممكنةٌ قد تؤدي إلى تقويض الثقة في المعروضات الحقيقيّة أيضًا.

حدثت حالةٌ أخرى في الكيان الصهيوني خلال انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين، عندما تمَّ استخدامُ مقتطف مزّيف يظهر فيه يائير لابيد، زعيم حزب يشٍ عتيدٍ، وهو يقول أشياء لم يقلها في الواقع، التي يمكن أن تضرَّ بانتخابه لأنّه كان كذلك. تمَّ تصويرُهُ على أنّه متعاونٌ مع فصائلَ معيّنةٍ في المجتمع الصهيونيّ. ظهرت في الفيديو علامةٌ صغيرةٌ تشير إلى أن المقطعَ المعنيّ كان مزّيفًا، لكن لم يكن من السهل اكتشافُه. قدّم حزب يش عتيد التماسًا إلى لجنة الانتخابات المركزيّة ضدّ الفيديو، ولكن بعد الالتماس، وحتى قبل نشر الحكم، تمَّ إجراءُ تغيير آخرَ في الفيديو من قبل منتجيه، وأضيفتْ شريحةٌ كبيرةٌ توضّح أنه تزويرٌ لتوضيح فكرة. في ضوء ذلك، حكمت لجنةُ الانتخابات؛ لأنّه لا يوجد انتهاكٌ في الفيديو بحكم القسم 13 من القانون، الذي يتحدّث عن خداعٍ متعمّد للجمهور، ومن ثَمَّ لم يكن مطلوبًا إزالتُهُ من الإنترنت.

في الوقت الحاضر، يتطلّب إنشاءُ فيديو Deep-Pike موثوقٍ به، الذي سيجعلُ من الصعب اكتشافُه، وسائلَ الحوسبة المقّلدة باهظةَ الثمن، ولا تزال الشركاتُ المصنّعة ذات الخبرة مطلوبة. في بعض الأحيان، في حالات التأثير السياسي المحتمل، قد يكون هناك أصحابُ مصلحة، مثل اللاعبين الرئيسيين في السوق، وحتى في الساحة الدوليّة، الذين سيكون لديهم الوسائلُ لإنتاج مثل هذه الفيديوهات، وهذا كلُّهُ ليس مستبعدًا في ضوء القفزات التكنولوجيّة التي تجعلُ التقنيّات رخيصةً وسهلة. ولعلَّ أيّ مستخدم لبرنامج أدوبي فوتوشوب في إصداره الأخيرِ، قد لمس فعليًّا ما الذي يمكن أن تفعله تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي■

نحوَ تغييرِ قواعدِ النظامِ الدوليّ

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

قد لا نكونُ - نحن الفلسطينيّين - على اطّلاع كاف بما يتعلق بطبيعة الأزمة وأبعادها، التي تستقطب اهتمامَ المجتمع الدولي، وتشهدُ حشدًا ضخمًا عسكريًّا وسياسيًّا بين روسيا، والدول الغربيّة، وبالإضافة إلى أنّنا لسنا على اطّلاع كاف بشأن ما يدور من شروط وشروط مقابلةً بين أطراف الصراع، التي لم تصلْ حتى الآن إلى حدِّ التوصّل لاتّفاق سياسيٍّ يعيد القوّات إلى مواقعها السابقةً قبل اندلاع الأزمة الكبرى؛ أمين عام الناتو قال إنّ روسيا تطرح طلبات وشروط من المستحيل القبولُ بها، ما يعني أنّ الأزمة متواصلة، وتتزايدُ المؤشّرات الميدانيّة على إمكانيّة اندلاع حرب، ربّما لا تفيد كثيرًا التفاصيل، لكن المشهد يشير إلى أنّ روسيا قد أخذت وضعيّة الهجوم دفاعًا عن أمنها الاستراتيجيّ ومصالحها، بعد أن تمدّد الناتو، والوجود العسكريّ والأمنيّ الأمريكي؛ ليشملَ معظمَ دول أوروبا الشرقيّة، ودول وسط آسيا، التي كانت جزءًا من الاتّحاد السوفييتي سابقًا؛ الأمرُ الذي يشكّلُ خطرًا على الأمن الاستراتيجيّ لروسيا والصين، وفي مقابل ذلك، تبدو الولايات المتّحدة وشركاؤها، في موقع الدفاع حيث تكتفي بتقديم الدعم العسكريّ لأوكرانيا، وتعزيز قدرتها على الدفاع عن حلفائها المجاورين لروسيا؛ أمريكا تعلن أنّها لن تشترك في الحرب حال اندلعت، لكن ما يجري في العموم مؤشّرٌ قويٌّ على التغيّرات الجاريةً على النظام الدوليّ، حيث تعملُ روسيا ومعها الصينُ على تغيير هذا النظام، والقواعد التي تقوم عليها منذ الحرب العالميّة الثانية، مستفيدةً من ضعف القارّة العجوز، وتراجع الولايات المتّحدة على الساحة الدوليّة، ربّما تندلع الحرب، أو أنّها ستظلّ في إطار سياسة حافة الهاوية، لكنّها - أي الأزمة - لن تنتَهيَ بَالتأكيدِ دونَ تغييراتٍ كبرى■

في الهدف

مفهومُ التِّراث والعبورُ للمستقبل

يأتي مفهومُ التّراث من «hereditatem» اللاتينيّة التي تعني الإرسال، ولذلك فإنّ التراثَ هو المكوّنُ الذي انتقل إلينا أوّلا شفويًّا، أو من خلال العادات والتقاليد، وفي هذا يرتبط بالثقافة؛ وأحد أقوى نواقلها هي اللغة، وهذا لا يستخدمُ فقط للتواصلَ من أجل تلبية احتياجاتنا الحاليّة، إنّه ينقلُ ذاكرةً جماعيّة، حتّى يمكن للمرء أن يقول حكمةً جماعيّة.

«فكرة التراث هي فكرة الشيء الذي أثبت نفسه» وهو على المستوى الجماعي، يقوم بالدور الذي تقوم به الذاكرة على المستوى الفرديّ، إنّه يضمنُ الاستمراريّةَ، ويضمنُ طريقةً معيّنة للعيش في العالم، ويؤسّس هُويّةً جماعيّة. فماذا سيكون المجتمعُ دون تقاليد...؟ مجتمعٌ بلا ذاكرة ودون هُويّة خاصّة به؟ كما يتساءل بحقّ د. زهير الخويلدي، ويكمل القولَ بمأثورٍ من العصور الوسطى: «نحن أقزامٌ على أكتاف عمالقة»، وهذا يعنيَ أنّنا نستفيدُ اليوم ممّا نقل إلينا، مما صمد أمامَ اختبار الزمن، وبفضل هذا يمكننا أن نرى أبعدَ من الأجيال السابقة. لكن أسئلتهِ المُحقّة تستمرّ: أليس هذا المفهوم التراكمي البحت للتاريخ مفرطًا في التبسيط؟ هل تسمحُ لنا التقاليدُ حقًا برؤية المزيد وإبراز أنفسنا في المستقبل؟ أليس بالأحرى شبقًا يحبسنا في الماضي، ويمنعنا من الوجود في العالم، والالتقاء بالآخر والتقدّم؟

صرّح د. حسن حنفي في كتابه التراث والتجديد، بأنّ التراثَ هو كلّ ما وصل إلينا من الماضي داخل الحضارة السائدة، فهو إذًا قضيّة موروث، وفي الوقت نفسه قضيّة معطى حاضر على العديد من المستوَيات، لكن هل هذا يكفي ليعطيه شرعيّةَ الاستمرار في الحاضر دون الالتفات إلى سؤال المستقبل؟ بمعنى كيف يمكن أن يشكّل التراث جسرًا ممتدًّا بين الماضي والمستقبل؟

يجيب د. «الخويلدي» في الواقع التراثُ ليس مقدّسًا، ويمكن التعاطي معه بروح التحديث والتطوير بعد التجذّر والتأصيل، ولكن يمكن فرزه واختيار ما يصلح منه للحاضر والتعويل عليه، في مواكبة روح العصر والتقدّم إلى المستقبل بخطى ثابتة. ألم يقل د حسن حنفي: «ليس التراث قيمةً في ذاته، إلا بمقدار ما يعطي من نظريّة علميّة في تفسير الواقع والعمل على تطويره، فهو ليس متحفًا للأفكار نفخر به وننظر إليه بإعجاب، بل هو نظريّةٌ للعمل وموجّهٌ للسلوك، وذخيرةٌ قوميّةٌ يمكن اكتشافها واستغلالها من أجل إعادة بناء الإنسان وعلاقته بالأرض».

يؤكد د. «الخويلدي» بأنّ التراث لا يعني التقليد ولا الموروث ولا ينبغي علينا أن نتعامل معه بأسلوب الميراث والتوريث، بل بروح المعاصرة وبمناهج الحداثة وباستراتيجيّة الإقلاع، والذهاب إلى المستقبل بروح الابتكار العلميّ والإبداع الفنيّ والذكاء الاصطناعي والعلوم العرفانيّة وفلسفة الذهن ونظريّات الأفعال الكلاميّة والتصوّرات التحليليّة.

الروائية نهيل الشرافي «للهدف»:
أردتُ أنْ أكونَ مثلَ غسان حتّى وإنْ عجزَ لساني عن النطق

حاورتها: أحلام عيد

حوار

هناك أشخاصٌ استطاعت أياديهم أن تلامسَ السماء، رفضوا وجودَ كلمة المستحيل في قواميسهم، فأبدعوا وتميّزوا وشقّوا طريقَهم نحوَ الرّيادةَ والتفرّد، تحدّوا العقبات، ثابروا، كافحوا، وبعد مشقة الطريق الوعر وعناءَ الرحلة الطويلة وصلوا غاياتهم؛ مؤمنين بأنّ التعبَ سبيل الوصول إلى الرّاحة، وأنّ حلاوةَ قطف الثمار تمحو مرارة المعاناة، ومن بين قصص نجاح الإرادة ظهرت قصّة نجاح الشابة الفلسطينيّة الرّوائية نهيل الشرافي، التي قهرت العجز، وبرهنت أنّ الإعاقة الحقيقية ليست إعاقةً في الجسد والجوارح، بل في العقول المتحجّرة والصلبة التي لا تنظر إلى النجوم وتسعى لقطفها.

نهيل وداعمها الأوّل:

الرّوائيّةُ نهيل الشرافي من مواليد قطاع غزة عام 1990، من بلدة هربيا المحتلّة، حصلت على شهادتها الجامعيّة في آداب اللّغة العربيّة من الجامعة الإسلاميّة؛ واجهت الكثيرَ من الصعوبات منذ اللحظات الأولى في حياتها، حيث تعرّضت لنقص أكسجين أثناءَ الولادة؛ ما أثّر على حركتها ونطقها فولدت بإعاقة حركيّة، فكان قدرُهَا أنْ تكونَ في هذا المكان لتواجهَ نظراتِ المجتمع القاسيّة التي كانت تشعرُها دائمًا بأنّها مختلفةٌ عن جميع أفراد مجتمعها.

لم يقف هذا الاختلافُ حاجزًا أمامَ نهيل، بل كان دافعًا قويًا لها لتكونَ مميّزةً عن أقرانها، وواصلت مسيرتها التعليميّة رغمَ كلّ الصعوبات، وكان سندُها في الحياة أمّها التي تعبت من أجل أن تحقّق كلّ أحلامها. دافعُ الإرادة كان الطريقَ لوصولها لما تريد بعد إصرار أمّها على الوقوف بجانبها دومًا، خصوصًا بعد فقدها لوالدها الذي كان يوصلها لمقاعد الدراسة وهي في سنّ السابعة، فتحمّلت أمُّها هذه المهمّة وحدَها.

شعرت نهيل بالمجهود الذي تبذلُهُ أمُّها من أجلها، فأخذت على عاتقها أن تكونَ عند حسنِ ظنّها، فانتهتْ من دراستها الجامعيّة بعد بذل كلِّ ما تستطيع، وبدأت بتطوير موهبتها في الكتابة بعد أنْ قالت لها تلك المراقبةُ التي كانت تساعدها في كتابة الامتحانات: «أسلوبك في الكتابة جميلٌ جدًا»، لتبدأ رحلتها في تطوير موهبتها في الكتابة.

الرُّواية الأولى:

وخلال حديثها «للهدف» قالت نهيل «حصلتُ على العديد من الدورات التدريبيّة مع كتّاب معروفين من غزّة، كما بذلت جهودًا كبيرةً في قراءة الكثير من الكتب والروايات لأتعلّمَ كيف أبدأ، وبالفعل بدأتُ في كتابة أوّل روايةٍ لي، حيث كنت أكتبُ وأجمعُ الأوراقَ إلى أن أصبحت الأوراقُ بحجم رواية، كنتُ في قمّة سعادتي، هرعت إلى أمّي لأبشّرها، وبدأتْ أمي تفكّر «كيف ننشر الرواية؟ وأين نذهب؟!».

وتابعت «توجهتُ إلى اتّحاد الكتّاب، والتقيتُ بالروائي سليم عشيان وأطلعته على روايتي التي حملت عنوان «الانتظار»، ليبدي إعجابَهُ الشديد

العودة إلى الفهرس

بها، تركت الرواية هناك على أمل أن تتحقّق الأحلام بنشرها، وبالفعل كان ذلك حيث تواصلت معي دار النشر سمير منصور لتوقيع عقد معها من أجل نشر روايتي».

وأضافت «لقد كان توقيع روايتي الأولى بمثابة تنهيدة الانتصار بالنسبة لي، أثبتُّ للجميع وقتها أنّه لا شيءَ مستحيل. كانت النظرات قد بدأت تتغير تجاهي؛ ما بين نظرة فخر واعتزاز واستغراب، لكن في النهايةً حقّقتً ما أريده وما كان من الجميع إلا أن يصفق لي على هذا الإنجاز».

كنفاني وأثره الممتدّ:

وفي معرض ردّها على سؤال حولَ كاتبها المفضّل قالت نهيل: «الكاتب الذي أعجبت به هو غسان كنفاني، فحينما تقرأ لغسّان تشعرُ وكأنّه يعيشُ في قلبِ كلٍّ منا، ويحملِ مأساةَ كلِّ إنسان، أردتُ أن أكونَ مثلَ غسّان، حتى وإن عجز لساني عن النطق كوني أعاني من صعوباتٍ في النطق، إلّا أنّ قلمي السيّال أنقذَني لأعبرَ عمّا يجولُ في داخلي بتجميع حروفي الصامتة بين ثنايا كتبٍ من تأليفي».

وأشارت الشرافي إلى أنّ مقولةَ كنفاني «أنّ الإنسان في النهاية قضيّة»، دفعها لتتخذ من حياتها قضيّة، «فكان لا بدّ أن أغيّر نظراتِ الكثيرين، وأثبتُّ للجميع أنّني أستحقُّ وأنّني أستطيع».

قلمٌ منحازٌ لفلسطين:

وحول المواضيع التي تناولتها في رواياتها، أوضحَت الشرافي أنّها تخصّ الوضع الفلسطيني، حيث تحدّثت روايتُها الأولى عن أحلام الكثيرين في قطاع غزّة المحاصر، وعن الأحلام العالقة على لوائح الانتظار، كما تطرّقت إلى المعيقات التي سبّبها الحصار، وكيف أنّ «العدوانَ أصبح أحد الجهات الأربعة لقطاع غزّة، وكيف أنّنا لا نحفر من أجل العثور على كنز ما، إنّما نحفرُ من أجل العثور على ضحايا الحروب العالقة تحت ركام المباني».

أمّا في روايتها الثانية (حلم العودة) كتبت نهيل عن ذلك الحلم الذي يتمناه كلُّ فلسطينيٍّ شُرّدَ من أرضه قسرًا، وعن مسيرات العودة التي كانتَ الوسيلةَ والفاصلَ الوحيدَ من أجل التذكير بأنّ العودةَ باتت قريبةً جدًّا، وأنّ مفتاحَ العودة الذي تحمله الجدّات في جيدهنّ لن يصدأ أبدًا.

وأردفت الشرافي: «الدافعُ وراءَ كتاباتي عن هذه المواضيع كوني فلسطينيّةً وعشتُ ما يحدثُ ولا بدّ من توثيق ما يحدثُ لنخبرَهُ للأجيالَ القادمة».

معيقاتٌ وحواجز:

وحول أثر الوضع الفلسطيني وأزماته الراهنة، قالت نهيل «الواقعُ الفلسطينيُّ لم ينصفنِ أبدًا ككاتبة فلسطينيّة، وخصوصًا أنيّ كاتبةٌ منً ذوات الإعاقة حقّقت ما لم يستطع أشخاصٌ دون إعاقة تحقيقه، ربّما بسبب مًا نعيشه من حصارٍ وقلّة إمكانات».

وتابعت «أبرز المعيقات التي واجهتها في مسيرتي في الكتابة هو عدمُ وجودِ دورِ نشرٍ داعمةٍ تكفلُ الكتّاب وتحفظُ إصدارتهُم، علاوةً على عدم وجودِ مؤسّساتٍ كافيةٍ تدعمُ وتكرمُ المواهبَ من أجلً الاستمرار في مسيرة الكتابة».

وطالبت الشرافي بضرورة الاعتناء بالشباب المبدعين، والعمل على تطوير مهاراتهم بشكلٍ أكبرَ، وعمل دوراتٍ تدريبيّةٍ لهم، وإشراكهم في محافلً دوليّةٍ ليكونوا لسانَ ذويهم في أنحاء العالم.

واستدركت القول: «لكن أستغربُ عدمَ قيام المؤسّسات سواءً مؤسّسات خاصّة بذوي الإعاقة، أو بالمرأة بشكلٍ عام بدعمي بأيّ شكلٍ من أشكال الدعمً، حيث إنّ إعداد حفل توقيع روايتي الأولى والثانية كان بجهدٍ ذاتيٍّ لم يتطلع لي أحدٌ من هؤلاء، وللأسف لم يحضر الحفلَ سوى قلّة قليلة من هؤلاء الذين يدعون المناصرة والدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة».

توجّهات وطموحات:

وعن توجهاتها في رواياتها القادمة، أفادت الشرافي أنّها ستتطرّقُ لقضايا المرأة بشكلٍ عام، وخصوصًا قضيّة العنف ضدّ المرأة، «حيث تنامت ظاهرةُ العنف بحقّها في مجتمعنا الفلسطيني، وبتنا نسمعُ بين الفينة والأخرى عن

جرائمَ وصلت لحدِّ القتل».

وفي السياق ذاته، نوّهت الشرافي إلى أنّها تنوي تسليطَ الضوء على قضايا ذوي الإعاقة وحقوقهم في العيش بحياة كريمة وحصولهم على أبسط الحقوقً التي تُضمنها الأعرافُ والمواثيقُ الدوليّةُ المعنيةُ بحقوق الإنسان كافة.

وأضافت «ربّما أتطرّقُ لكتابة كتاب يتضمّنُ سيرتي الذاتيّة منذ ولادتيً حتّى آخر إنجاز لي، وكفاحي من أجل الوصول إلى تعويضٍ بسيطٍ لأمّي التي تعبت من أجلي».

وتابعت القول «مستمرّةٌ في تطوير قدراتي وموهبتي في الكتابة من أجل إصدار العديد من الكتب والروايات، ولدي طموحٌ كبيرٌ في المشاركة بمحافلَ دوليّة وإصدار العديد من الكتب والرواياتُ والحصول على العديد من الجوائز المحليّة والدوليّة».

تساؤلٌ مشروع:

لعلَّ قصةَ نجاح نهيل، تضعُنا أمامَ تساؤلٍ رئيسي، ترى كم من قصّة نجاح أخرى كان يمكنُ لها أن ترى النّور فيً حال توفّر الدّعم والإسناد اللّازمين ؟!

فوفقًا لبيانٍ صادرٍ عن الجهاز المركزّي للإحصاء الفلسطينّي في ديسمبر 2019، يوجد 93 ألف فرد من ذوي الإعاقة في (الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة) فقط، ما يعني وجود 93 ألف بارقةِ أملٍ وتحدٍّ، في كلّ فردٍ منهم طاقةٌ هائلةٌ يمكن استثمارُها لبناءِ مجتمعٍ سويٍّ وقادر ■

المحسوسُ وجسدُ الذاتِ الحركيّة

علاء صمد. كاتبٌ وشاعر/ العراق

ما نراهُ في الجذورِ من وصفاتٍ للتحقيقِ حولَ المحسوسِ هوعلاقته بجسدِ الذات، فلو نظرنا بشكلٍ منفصلٍ إلى حركة المحسوس، فسوف نصل بأنّ المحسوسَ يقيمُ بعضَ العلاقاتِ حتّى مع العالمِ الخارجي، ويكوّن عالمَهُ الخاص، وكما الذات عندما تتحوّل بتكوينِ عالمها الخاص، ومن هنا نستطيعُ أن نقول: إنّ المحسوسَ أيضًا، قابلٌ للتغيير، فيصبحَ لدينا المحسوسُ الطبيعيّ الذي نتعامل معه بشكلٍ يومي، والمحسوسُ الآخرُ الذي تبدلَ وانساقَ نحوَ الخيال، ليجدَ ضالتَهُ في عالمٍ مستقلٍ وينساقَ نحوَ الجملِ الشعريّة. وهو يؤثرُ في طبيعةِ حاله على الذات بتغييرها؛ لأنّ علاقتَهُ بالذات علاقةٌ ديناميكيّة.

ومن خلال هذه التحوّلات، يصبحُ لدينا (المحسوس + الذات) لنخرجَ بمعادلة حسيّة، نستطيعُ القول عنها (الذاتُ الحسية).. ونستطيع أن نفصلَ بينهما أيضًا (المحسوس + الذات) من خلال الزمنيّة، وهي اللحظةُ الزمنيّةُ ومدى التقاء المحسوس الذي يعبّر عن تلك اللحظة وينتمي إلى الذات، بينما الذات تحوي تلكَ المساحة للمحسوس، فتحضنه كما تحضنُ الأمُ طفلَها، ومن خلال التجانس الحسّي والذاتي، تتجانسُ العوالمُ أيضًا، ويسبحان في عالمٍ واحد، وهو العالمُ المتغيّرُ بالنسبة إليهما، عالمُ الجنون الخلّاق، الذي يؤدّي إلى ما وراء الواقع، من خلال الأعمال النصيّة للشاعر، فاليقظةُ التي تعلنُها الذات؛ هي يقظةٌ كليّةٌ تناسبُ الجسد الشعوريّ، وكيفيّة التفكّر الشعوريّ أيضًا، وكذلك التفكّر الحسّي، فالمحسوسُ يتركُ بعضَ الآثارِ حتّى من خلال تحوّله مع الذات وانضمامه الكلّي، وهذه الآثارُ هي آثارٌ ديناميكيّةٌ في بعض الأحيان تخرج عن الشعور، وكذلك تخرج عن التفكّر الحسّي.. فموضوعُ التفكّر الحسّي والتفكّر الشعوريّ يلتقيان بحدث غير محدّد، فالأوّل عادةً يكون داخليًّا – خارجيًّا، في حين التفكر الشعوري، فهو داخليٌّ بالمعنى الذي نقصدُه، فالمشاعرُ لا تخرجُ إلى الخارج، ولا يستطيعُ المرءُ أن يشعر كما يشعرُ صاحبُ الحدث شخصيًّا؛ في حين يستطيع أن يحسّ به، ويميل إلى محسوسه، وهنا من الممكن جدًّا تصديرُ المحسوس إلى الخارج، متجانسًا مع الآخرين ولو بشكلٍ جزئي، فالإمكانيّةُ التجانسيّةُ موجودة.. لذلك تؤثر هذه التفكّرات على اليقظة الجسديّة، ومن خلالها هناك اتّصالاتٌ غيرُ قصديّةٍ بين حركة الجسد والتفكّر الحسّي والتفكّر الشعوري، فالاختلافُ الذي يحدث، اختلاف ما بين مرحلة الدخول إلى جسد الذات وما بين النتيجة التي من خلالها من الممكن جدًّا أن نتوصّل إلى مدى جاهزيّة الذات بيقظتها نحو منهجها التأسيسي؛ لأنّها تهمّنا من خلال اتّجاهاتها الحركيّة... فالمحسوسُ ومن خلال بنيته الأبستيمولوجيّة يطارد الملموسات عادةً وهي تلك المُبصَرَة أيضًا، ما تكوّن للبصرية يقظةً أخرى من خلال المحسوس ويقظته، ويقظةُ المحسوس يقظةُ صفاءٍ خارجَ الفوضى، مما يلازمَه الهدوء عادةً وهو باشتغالاته المستمرّة، التي لا تتوقّف حتّى من خلال الأحلام..

إنّ يقظةَ الجسد، يقظةُ تنشيط من خلال المحسوس الذاتي، لذلك، ومنَ الطبيعيّ أن تؤثّرَ أيضًا اليقظةُ الجسديّة، على الجزء قبل الكلّ.. فحركةُ الذات نحو الجسد، حركةٌ ديناميكيّةٌ لا شعوريّة، وفي حالة توقّف هذه الحركة نكون قد فقدنا بعض الزوايا الجسديّة التي تهتمّ الذات بها بشكل لا شعوري.. ومثال على ذلك، عندما يذكر شخصٌ ما اسمَ الرقبة، فإنّ الشخص المقابل سيتحسّسُ رقبته دون أن يشير إليها، وكذلك بعض الجزئيات من الجسد.. فالإشارة تكون من ضمن إشارة المحسوس الداخلي، وفي بعض الأحيان يتحسّس المرءُ عينه من خلال التحديق أو فركها، وهذه كلّها إشاراتٌ يقظة بالنسبة للذات نحوَ الجسد.. وهي تشكّلُ جزءًا من التفكير غير المعلن، وكذلك تشكّل جزءًا من الشعور وديمومته نحو التحسّس.. ومن مثل هذه الأمثلة تدخلنا بمفاهيمَ غامضة ومفاهيمَ غير غامضة، فالحركةُ المعتمَدةُ هي خارجَ المحسوس، لذلك في بعض الأحيان نميل كتكملة إراديّة نحو الجملة الغامضة والجملة التوضيحيّة، التي ننسبُها إلى حركاتٍ غير مقصودة، وخارج التفكّر الحسّي والشعوريّ.. إنّ الرمزيّةَ القصديّة التي تؤدّي إلى الغموض، تكونُ عادةً بحالاتٍ تصنيعيّة، في حين يكونُ المحسوسُ بيقظةٍ نحو هذا الاتّجاه، وفي طبيعةِ الحال عندما

العودة إلى الفهرس

تُرافقُ الرمزيّةُ عنصرَ الخيال، فسوف تختلفُ الحالة تمامًا، فسوف نكونُ في مناطقَ للخيال من خلال حركة المتخيّل، وكذلك بمناطق من الجنون الخلّاق، الذي ينسى الأخيرُ حالاتِ المحسوس إلّا بشكل جزئيّ.

يتحرّكُ المحسوسُ الذاتي من خلال الممكنات، والممكنات موجودةٌ بتصادم مع الذات وتتفاعل معها وأمامها، فالمحسوسُ الذاتي وبشكل لا إرادي، يتحرّك نحو الفعل وردّ الفعل، لكنّه يلتزمُ بالفعل أكثر، ويميلُ نحو المؤثّرات التي تجابهه، والمؤثّرات الموجودة كثيرة، وهي حسيّةٌ ونفعيّةٌ قبل أن تكونَ صناعيّةً غيرَ ملتزمة بحدوثها، فالوظيفةُ الرمزيّة، هي تلكَ التي تتعلّق بالتفكّر؛ وكذلك عندما تميلُ إلى وظيفةِ التصوّر، التي غالبًا تكونُ خارجَ المحسوس، لكنْ لها علاقةٌ مع المحسوس التفكريّ، ومن خلالها لا يجعل الشاعر أن تُبنى مسافات بينها وبين الوظيفة الرمزيّة، التي تتعلّق بالمحسوس التفكّري؛ فالبحثُ الجاري، هو البحث عن الأصل في الأبعاد التفكّريّة، التي تميلُ نحو الشعريّة بوسائل عديدة، ومنها الوظيفةُ الرمزيّةُ والوظيفةُ التصوّريّة؛ وهما هرمان يسعيان إلى التغلب على الذات العادية من خلال عنصر الخيال، الذي له الأهمّية الكبرى كوظيفة خياليّة إلى جانب الوظيفتين الرمزيّة والتصوّرية؛ فيكون للمتخيّل مساحته الحاضرة، ينطلق من خلالها بالبحث والتقصّي عن الصور والجمل المدهشة..

يخضعُ علم الجمال ومن خلال التفكّر الجمالي كعنصر مهمٍّ في التوجّهات نحو الشعريّة، إلى المحسوس، فالخضوعُ هنا يتمثّل بالإدراك، فالإدراكُ الذي نميل إليه هو صورةُ المدرك للجماليّة باعتبار الجمال ملكة، وكذلك المحسوس ملكة (المحسوسات كلّها تتأدى صورها إلى آلات الحسّ وتنطبع فيها فتدركها القوى الحاسة. ويضيف ابن سينا: كلّ واحدة من هذه القوى «الحاسة» إذا حقّقتَ فإنما تدرك بشبه بالمحسوس، بل إنّما تدرك أوّلًا ما تأثّر فيها من صورة المحسوس، فإنّ العين إنّما تدرك الصورة فيها من المحسوس – ص 45 – الإدراك الحسي عند ابن سينا – د. محمد عثمان نجاتي). فصورةُ العين الجاذبة يتقبلها المحسوس، لأنّها تلك الصورة التي من الممكن جدًّا اعتماد بهجتها ومؤثّراتها، وكذلك عندما نكون أمامَ الحدث الشعريّ التأثيريّ، فيصبحُ جزءًا من عمل المحسوس كمنظورٍ تأثيريٍّ أيضًا. إنّ الصورةَ الملتقطةَ بواسطة العين يتقبّلها المحسوس باعتبارها لا تؤدي إلا إلى الجمالية، فعندما نتحدث بهذا المجال، فهناك اتجاهات تدفعنا ليس فقط عن عمل المحسوس عملًا فعّالًا، إنّما عن جماليّة المحسوس هو بالذات، فالمساحةُ التي يتحرّك نحوها، مساحة الجزء من الكل، فنعتبر ذلك من اختياره الجمالي. إذن؛ فللمحسوس جماله، وله ردةُ فعلٍ بجماليّة القبح أيضًا، وهذه حالةٌ سلبيّةٌ في الممكنات النصيّة، فلا تقع الذات الواعية بهذا الفخ؛ وكذلك لا يقع المحسوس الواعي إلى جانب حركة الذات بفخ القبح، ولكن جمالية القبح موجودة، وموجودة في الطبيعة أيضًا، ووجودها لا يعني لنا بأنّ المحسوسَ سيتحرّك نحوها، لكنّها كمتحرّر موجودٍ خارجَ المحسوس مما تكون خارجَ الالتقاطات الذهنية والعينية، بل كرؤية متحلّلة في الأفق البعيد من التوظيف كبنيةٍ يضع الشاعر محسوسه نحوها ويتجاوز ممكناتها في التوظيف الفنّي للنصيّة.. إنّ الذات بمساحتها الواسعة تستوعب مغامرات المحسوس، وتتقبّل بعض الممكنات؛ لأنّها تشكّل عالمًا من المعاني، لذلك تميل الذات إلى تقبّل تلك الممكنات الصادرة من المحسوس، وتعمل على توظيف الأهم منها، فعند الشعريّة يفقد الشاعر بعض خطوات المحسوس، وتذهب الذات بالبحث عن اللامحسوس ومن خلال هذه الوظائف التعددية واللاتعددية نستطيع أن ندرج بعض النقاط ما بين تقبّل الذات ورفض الذات، ضمنَ حركة الذات نحو المعاني من جهة، ونحو الأشياء كشيئيّةٍ محتمةٍ أمام الرؤية من جهة أخرى:

قوّةُ الآن للمحسوس: ليسَ هناك قوّةٌ للمحسوس بحالة الماضي، فقوّة الماضي مع الماضوية، وكما تتطوّر الذات من خلال تجربتها الذاتية، يلازمها المحسوس بقوّته الآنيّة في التطوّر أيضًا، وهما يلتقيان في قوّة الآن، فقوّة الآن هي التحرّرُ الفعلي لقوّة الفعل أيضًا.. وهذا التحرّر يقودنا إلى مشهديّة جديدة؛ لأنّنا الآن مع فعل التطوّر والتغييرات التي تحدث، وهي تحوّلاتٌ فعليّة للذات مع قوّة المحسوس..

إنّ المتجانساتِ الحسيّةَ واللغويّةَ تعملانِ ضمنَ قوّة المحسوس الفعليّ، وتحتَ إشاراتٍ ضوئيّةٍ للمحسوس، يمنحها التحرّكَ لهذهِ المتجانسات، وتكون الذات هي المساحةُ الملائمةُ لاحتواء تلك المتجانسات لتسخيرها في قوّة المشهد الشعريّ، وكلّما تكاثرت المتجانسات اتّسعت رؤى الذات نحو التأسيس الفعليّ للمشهد الشعري؛ وكذلك للمحسوس، تتعاظم قوّته عندما تزداد المتجانسات الغريبة والأجنبيّة التي تقتحم الذات بحسيّتها الجديدة، بل يكون مع المعنى والتأويل متجانسًا له أهميته القصوى عند التأسيس المشهدي..

قوّةُ الفعل: نقصدُ هنا قوّةَ الفعل من ناحية قَبوله للممكنات التي من خلالها تتحرّك قوّةَ الفعل الآنيّة، فهو لا يتقبّلُ كلّ ما يرسل إليه من ناحية العين المحدّقة المرسلة للحدث الشعري، ومن ناحية حركة المحسوس أيضًا؛ فالقوّة تتعالى على الأشياء البسيطة التي لا تؤدي إلى قيمة تُذكر في المشهد الشعري، مما تكوّن الذات بحذر وتعاملها مع هذه القوّة المكتومة في الذهنيّة..

اختلافُ المحسوس: يختلفُ المحسوسُ إذا كانت قوّة فعله صلبة وذات فعالية عالية، فهو يتحرّك نحو النوع من المعاني والتأويلات، ومن هنا نلاحظ قوة الجملة الشعرية أيضًا، ويختلف المحسوس أيضًا، إذا أصبح عنصرًا متماسكًا مع مجاوراته، لذلك لايتحرّك إلا بصفاء مفاهيمه المتعددة: كهُويّة حسيّةَ للذات.. تفاهمه مع العناصر والمفاهيم الجديدة، لذلك يبتعد عن التكرار إلا للضرورة.. والضرورة لها أحكامُها بين الفعل التوظيفيّ في الجملة وبين تكرار بعض المعاني التأكيديّة..

قوّةُ جسد الذات: التحرّك نحوَ أيّة قوّة جزئيّة للجَسد، لتعطينا نتائج أو إشاراتٍ لها دلالاتُها في توظيف الصورة الكليّة التي تقتبسها الذات، والعملَ على تنقية قوّتها، فالصورُ البصريّةُ منقولة من العالم الخارجي، وتحتاجُ إلى إعادة النظر بمحتوياتها وتركيبها من جديد. فهناك علاقاتٌ ما بين الصور اللمسيّة – الحسيّة وبين الصور الذهنيّة التي تكون عادةً غير خارجة، وهي في طريقها للتوظيف■

دريفُوسُ الفِلَسْطِيْنِيُّ
والسَّيْفُ الإلهُ

عبد الرحمن بسيسو. شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

من أعمال الفنانة الراحلة لطيفة يوسف

اسْتُهْلِكَ كثيرٌ من حِبْرِ الكتابَة، وضَعُفَ أضعافَ قَدْرِه من أثيرِ الكلام، على تَعدُّدِ ألوانِ أوَّلِهما، وتَغايُرِ نبراتِ ثانيهما، وتباينِ منظوراتِ الرُّؤيَةِ الحاكمةِ كليهما، لتعريفِ مُصطلَحِ: «المُثقَّف»، ولاقتناصِ صفاتٍ ونعوتٍ تُضافُ إليه، فتَحُدُّه، وتُفصِحُ عنْ جوهرِ ما يُرادُ لَهُ أنْ يكتنزَهُ، موحيًا به أو مُفصِحًا بِجَلاءٍ عَنه، من مُنطوياتٍ مفهوميَّةٍ تستجيبُ لمُكوِّناتٍ وعيِ هذا المُتبَصِّرِ، أو ذاك، وتبلورِ رُؤيَتِه لذاته، ومجتمَعِه، والعالَمِ، بوصْفِه مُثقفًا ذا ماهيَّةٍ، وهُويَّةٍ، ومهمَّاتٍ اجتماعيَّةٍ، وأدوارٍ إنسانيَّةٍ، حَياتيَّةٍ ووُجوديَّةٍ، متمايزةٍ ومُميَّزة.

ولئن كانت الكلمةُ: «مُثَقَّف»، في أصل نشأتِها واستعمالِها وعلى تَعدُّدِ ردائفِها في الثَّقافاتِ الإنسانيَّةِ المُتنوِّعة، «صِفَةً» تُلْحَقُ باسمِ كائنٍ بشريٍّ أدرك بذُرةَ إنسانيَّتِه وَشرعَ في تنميتِها إذْ شَرعَ في إعمالِ عقْلِه على نَحوٍ استجابَ لفطْرَتِه ومَقتضياتِ إنسانيَّتِهِ الكابحَةِ؛ الانقيادِ البشريِّ الشَّرطيِّ لفَورانِ الغرائزِ البشريَّةِ الحيوانيَّة؛ فقدْ كانَ لصيرورةِ هذا الإعمالِ أنْ تُؤَهِّلَ هذا الكائنَ للشُّروعِ في وعْيِ ذاتِه عبرَ إنتاجِه ثقافةً مَعْرفيَّةً، ووسائلَ إنتاجٍ عَمَليَّةً، تُمكِّنُهُ من إثراءِ حياتِه، ونُشدانِ تَحقُّقِه الوجوديِّ، ومنَ السَّعْيِ اللَّاهبِ لإدراكِ هذا التَّحقُّقِ كإنْسانٍ شرعَ لتَوَهُّمِ الانفصالِ عنَ الطَّبيعَةِ وكائناتِها الحيوانيَّةِ والنَّباتيَّةِ والجامدة، وفي تمييزِ نَفْسِهِ عنْ غيرِه من الكائناتِ البشريَّةِ الَّتي لَمَّا تُدرِكْ بذرةَ إنسانيَّتِها بَعْدُ، أو الَّتي أعْمَلَتْ عقلَها البَشريَّ على نَحْوٍ غرائزيٍّ جَشِعٍ يُجافي فطرةَ العقلِ الإنسانيِّ، ومنطِقَهُ، ومقتضياتِ إعماله؛ فلا يُفْضي إعْمالُهُ من قبلها على هذا النَّحوِ إلى تسخيرِه، بخُبْثٍ وخِسَّة، لملاحقةِ إشباعِ غرائزَ بشريَّةٍ حيوانيَّةٍ مُتفاقمَةِ الجَشَعِ، ويُجافيهَا العقلُ الإنسانيُّ الوقَّادُ، ويَعْمَلُ بدأبٍ على كَبْحِها، فَحَسبُ، وإنَّما إلى إثارةِ فورانِ هذه الغرائزِ العدوانيَّةِ الفاتكةِ على نحوٍ مُتواترٍ ومتصاعدٍ يُحيلُ الكائنَ البشريَّ المأخوذَ بها إلى مَحْضِ وحْشٍ بشريٍّ يَتأبَّى الحيوانُ الطَّبيعيُّ، بفطْرتِه، أنْ يَكونَهُ، اللَّهُمَّ إلَّا فيما ندرَ، وتَحْتَ وطأةِ الجُوعِ المُهْلِكِ وانعدامِ القوتِ، وتهديدِ الحياةِ بالموتِ وتعديمِ الوجود، فحسب!

العودة إلى الفهرس

ومع أنَّ تَحوُّل الكلمة الصِّفَة: «المُثَقَّف» إلى «اسم»، أو إلى «مُصْطَلَح مفهوميٍّ»، لم يتحَقَّق، على مستوى البلورة والتَّداول والشُّيوع في اللُّغة والمجتمع والثقافة التي ابْتَدعَ في نطاق تَفاعُل مُكَوِّناتها المفتوح، لينْتقل، من ثَمَّ، إلى مجتمعات العالم ولُغاته وثقافاته الأُخرى، التي أوجبَ تصَدِّيها الفَعَّالَ للتَّحَدِّيات الحياتيَّة والوجوديَّة التي تُواجهها أنْ تستلْهمهُ وتوظِّفَهُ في إنهاض وعيها الإنسانيِّ وإطلاق نضالها الجمعيِّ، إلا في زَمنٍ قريبٍ يَقْتَرِنُ بتطوّرات أنتجتها النَّهضَة الأوروبيَّة، وحركة الإصلاح الدِّيني، وبمبادئ وقيم أرساها «عَصْرُ الأنوار»، فقد ظلَّت ردائفُها اللُّغويَّةُ والاصطلاحيَّةُ التَّاريخيَّةُ القديمة، تلك المُتنوِّعَة، والمُتعدِّدة المنطويات المفهوميَّة وأشكال الصَّوغ، والمُتحَوِّلةُ على نحو يستجيبُ لمنطق تطوّر المجتمعات وصيرورة الثَّقافة، وتنامي المعرفة، وتنوُّع المهن وتعدُّدها وتوالي انبثاقاتها، قائمةً ومتداولةً في الكتب على تَنوُّع مجالاتها المعرفيَّة والإبداعيَّة، وفي حَيَوات النَّاس على تغايُر الشُّروط الاجتماعيَّة والتَّاريخيَّة الحاكمة مجتمعاتهم، حَتَّى يومنا هذا.

وجليٌّ أنَّ منطقَ الصَّيرورة والتَّحَوُّل قد أوجبَ التَّعَمُّق في فهم المنطويات المفهوميَّة، وإدراك الشُّروط الاجتماعيَّة التَّاريخيَّة، وتعرُّف المعطيات الثَّقافيَّة والمُحَدِّدات اللُّغويَة، لقديم الأسماء والنُّعوت والصِّفات والمُحَدِّدات الموازيَة، بُغْيَةَ ضَفر مُكوناتها الجوهريَّة في الاسم الاصطلاحي الجديد: «المُثَقَّف» الذي أراد لَهُ بَعضٌ من أبرز المُفكِّرينَ الذي أسهموا، على تنوُّع مجالات إنتاجهم المعرفيِّ وتوجُّهاتهم الفكريَّةَ وأنشطتهم الإبداعيَّة في صَوغه، أنْ يكتنزَ جوهرًا كُلِّيًّا؛ هُوَ جَوْهَرُ «الإنسان الإنسان العَارف والفَعَّال»، وأنْ يَكونَ مُعَولَمًا على نَحو يتأسَّسُ على عَولَمة منظومَة المبادئ والقيم الإنسانيَّة الجَامعَة التي تُؤسِّسُ ماهية «المُثَقَّف» المُسَمَّى به، وتمنحَه مُكوِّنات هُويَّته، وتُحَدِّدُ وظَائفَهُ الصَّميميَّة واجبَةَ الأداء من قبَله إزاءَ ذاته، ومُجتمعه: أفرادًا وجماعَات، وإزاءَ عَالَمه المُتَعَدِّدَ الأعراق، والمجتمعات، والثَّقافات، واللُّغات، وأنماط الوعْي، وأساليب الحَياة، والرُّؤى، والخِيَارات.

* * *

وإنَّها لَمُفارَقَةٌ لافِتَةٌ، ودَالَّةٌ إلى حَدٍّ بَعيدٍ، أنْ يرتبطَ ظُهُور الاسم الاصطلاحي: «المُثَقَّف»؛ L'intellecuel؛ The Intellectual» في دلالته على الإنسان المُثَقَّف، ذكرًا كان أم أُنثى (مَع أنَّ صَوغ المُصطلح بالفرنسيّة قد اتَّسمَ بالذكوريَّة!)، باحتدام التَّوتّرات الاجتماعيَّة والمواجَهات الفكريَّة السياسيَّة التي سبَّبتْ حادثةُ اعتقال الضَّابط الفرنسي، اليهوديِّ الدِّيانَة، البريء بَدْءًا ومُنْتَهَىً: «آلفريد دريفوس Alfred Dreyfuse»، وإدانته بتهمة خيانة الوطن والحكم بنفيه إلى «جزيرة الشَّيطان»، والتَّستُّر، بوسائل مُخادعة شتَّى ولأسباب تتعلّق بتماسك المؤسَّسة العسكريَّة عبر الحيلولة دون إدانة رؤوسها، على الخائن الفعلي المُقدَّم «إسترهازي»؛ قائد كتيبة المشاة، الذي تمَّت تبرئته في محاكمة عسكريّة صُوريّة مَع أنَّه، بعلم من برَّؤوهُ، هُو الخائنُ المشانُ، بالأدلَّة القاطعة، بتهمة الخيانة النَّاجمة عن ضُلوعه في التَّجَسُّس لصالح النَّازيَّة العنصريَّة الألمانيَّة، اندلاعها في فرنسا، ولا سيّما في عاصمتها باريس قُبيل، ومَع، وعُقبَ الرَّابع عشر في كانون الثاني (يناير) 1898 الذي هو يَوم صُدور البيان المُقتضب الذي نشرتْه مَجلَّة «الفجر l' aurore» بعد ثلاثة أيَّام من نشرها مقال إيميل زولا: «إنِّي أتَّهم»، ودَعَتْهُ: «بيان المُثقفين» Le Menifeste des Intellectuls « وقدَّمته ممهورًا بأسماء موقّعيه الذين أعلنوا أنَّهم «يحتجُّون على انتهاك الأشكال القانونيَّة في محاكمة العام 1884، وعلى الألغاز التي أحاطت بقضيَّة «إسترهازي»، ويُصِرُّون على المُطالبة بالمراجَعة».

وقد جاء البيانُ ممهورًا بتواقيع نُخْبَة من «المُثقَّفين» الفرنسيّين، بالمفهوم الواسع للمثقَّف. وكان لهذه النُّخبَة أنْ تُمَثِّلَ، وَفْقَ ما قد تَجَلَّى لاحقًا في أكثرَ من ثقافة وبلد وسياق، نُواةً أُولى لتشكُّل مجموعاتٍ نُخبويَّة اجتماعيَّة ثقافيَّة تخترقُ جميعَ الطَّبقات والبُلدان، وتتجاوز غايات تشكُّلها، ومُحَفِّزات انخراطها الحيويِّ في النِّضال المجتمعيِّ والعالميِّ الثَّقافي والسياسي، مسألة الدِّفاع عن قضيَّة فرديَّة، أو مصالحَ فئويّة أو طبقيَّة أو وطنيَّة مُعيَّنة، لتنهضَ بالدِّفاع عن حُريات الإنسان الأساسيَّة وعن جميع حقوقه التي تتضمَّن، بطبيعة الحال، حقوق الأفراد والشُّعوب والمجتمعات والثَّقافات والأوطان، وحُرِّياتهم، أي الحرّيات والحقوق المدنيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة وغيرها من حُقوق وحُرِّيات إنسانيَّة شاملة ومُتكاملة ومترابطة، وتتبادلُ التَّمرئي والتَّعزيز، وتتأبَّى على التجزئة والانتقاص، وتفقدُ الوجود الكُلِّيَّ الفعليَّ إن انتهكَ، أو سُلِبَ، أو انْتُقِصَ، أو قُيِّدَ، أيّ حَقٍّ، أو حُريَّةٍ، منها.

ولا تأتي المُفارقَةُ المُشار إليها من كَون أغلب أسلاف «المُثَقَّفين» الفرنسيّين الإنسانيّين المُتنوِّرين الذين وقّعوا البيانَ، وهَبُّوا مُنْخرطينَ، مع غيرهم من إنسانيِّ النَّاس، في حَراك ثقافيٍّ سياسيٍّ عَمليٍّ يُواجهُ سُلطةَ الدَّولة: سياسيَّة (الحكومة، مجلس الشيوخ)، وعسكريّة (وزارة الحرب، وهيئة أركان الجيش، والمجلس الحربي)، وقضائيَّة (القضاء العسكري)، وسلطة الكنيسة

من أعمال الفنانة الراحلة لطيفة يوسف

(رجال الدين، وأتباع حركة الجزويت اليسوعيَّة)، ومنظومات التَّعصّب العرقيّ والثيوقراطيّة (الأحزاب اليمينيَّة العنصريَّة الفاشيَّة)، للدفاع عن مواطن فرنسيٍّ، يهوديِّ الدِّيانَة، أُدينَ وحُكمَ عليه بلا ذنب اقترفَهُ، أسلاف مُسيحيِي الدِّيانَة، ومنَ المذهب الكاثوليكي؛ كما أنَّها لا تأتي من حقيقية أنَّ «الكنيسَة الكاثوليكية» كانت قد اعترفت، في زمن سابق، بالدَّولة الفرنسيَّة الحديثة مُعتَبرةً إيَّاها «ابنتها الكُبرى»، فيما ينصُّ الدستور الفرنسي الحديث، نقيضًا لذلك، على أنَّها دولةٌ علمانيَّةُ الجَوهر، ولا تقوم أُسُسُ بنيانُها الحيويِّ والدُّستوري إلَّا على مبدأ فصل الدِّين، فصلًا تامًّا، عن الدَّولة؛ وكذلك لا تأتي المفارقة منْ انطواء «بيان المُثَقَّفين»، وعلى رأسهم صَائغُهُ الرَئيسُ القاصُّ والمسرحيُّ والروائيُّ إميل زولا Emile Zola، وضمنهُم مفكرون، وسياسيّون، وأكاديميون، وعلماء متخصّصون في علوم علميّة وإنسانيَّة عديدة، ومبدعونَ أدبيُّونَ، ونقاد، كـ«أناتول فرانس Anatole France»، و«إميل دوكلاوكس Emile Duclaux (مدير معهد باستور العلمي)»، و«مرسيل بروست Marcel Proust»، و«ليون بلوم Leon Blum «Jew» ، و«لوسيان هير Lucien Herr»، على حقائق ومبادئ وقيم نطقها مُوَقّعُوهُ من المثقفين باسم الحريَّة، والكرامة، والإخاء، والمساواة، والعدالة، وعقيدة إعمال العقل، والانتصار للحقِّ والحقيقة، وللوطنية الصَّافية مسكونة بجوهر الإنسانيَّة الحقَّة، باعتبار أنَّ مطلبَ البيانَ يُعْطي الحقَّ في كامل الحريات والحُقوق الإنسانيَّة، ومن دون أدنى تمييز، لكلِّ إنسانٍ فيما هو يعطيها لمواطنٍ فرنسيٍّ يهوديٍّ في لحظة تاريخيَّة تفاقمت فيها، في بعضِ البلدانِ الأوروبيَّة، ظاهرة تبخيس اليهود وتقذيرهم، استنادًا إلى أفكارٍ مُسبقة موروثة، تخييليَّة ومُضلِّلة، وغيرً عقلانيَّة. وهيَ الظَّاهرة التي عُرفت منذ العام 1879، أي قبل نحو عقدين ونيف على ظهور «قضية دريفوس» وصدور مقالات إيميل زولا، و«بيان المثقفين» الفرنسيين بشأنها، بالعبارة الاصطلاحيّة: «مُعاداة السَّامية» التي كان الصَّحافي الألماني «ولهلم مار» قد صَاغها واستخدمها للدلالة على ما بات معروفًا أنَّها تدلُّ عليه.

لا تأتي المُفَارقة من كُلِّ ما سبق إيرادهُ، ولا ممَّا بيَّنته المقالات الصَّحافية المميزة الأربع، التي كتبها إيميل زولا حول «قضية دريفوس»، ولا سيما منها مقالته الرابعة: «إنِّي أتهم» التي تأسَّس «بيان المثقفين» على خلاصَة فحواها، والتي نُشرَت في صحيفة «الفجر L'Aurore»، قبل ثلاثة أيَّام من صُدوره، ووزِّعت بكثافة غير مسبوقة، كرسالة مفتوحة إلى الرَّئيس الفرنسي «فيلكس فور Faure Félix» تناشدهُ، على الرَّغْم من إدراك مُرسلها، حقيقةَ كونه حبيسَ الدُّستور والمحيطين به من المستشارين، النَّهوضَ بـ«واجب الإنسان الذي عليه أنْ يَأخذه بالحسبان وأنْ يُؤَدِّيه»، وذلك «لإحقاق الحقِّ» بإخراج المواطن الفرنسي المدان بذنب لم يقترفهُ والمحكوم عليه بالنَّفي: «دريفوس»، من «جزيرة الشَّيطان» وإنقاذه من قبضِ مخالبه الضَّارية، وإعادته إلى وطنِه: فرنسا؛ لا تأتي المُفارقة من كُلِّ ذلك وحسب، إنَّما تأتي في الآن نفسه، وفي حقيقة الأمر المشهود، من وضْع ذلك كلِّه أمام مرآة ما تقترفُه الحركة الاستعماريَّة الاستيطانيَّة الصَّهيونية العنصريَّة، وإسرائيلها اليهوديَّة، الزَّاعمتين، زورًا وبُهتانًا وبتماهٍ مُصطنَع، تمثيلَ الدِّيانة اليهوديَّة والسُّلالة السَّاميَّة، من انتهاكات جسيمة وجَرائمَ توحُّشيَّة بشعَة بحقِّ فلسطينَ وشعبها، والإنسانيَّة بأسرها، في فلسطين التي تحتلَّها بقوَّة السِّلاح، أو بقوَّة «السَّيف الإله» وبدعْمه المتواصل وتمويله، وباسم «اليهود»، وبأيدي المُصهينين المُحوسَلينَ منهم، منذ ما يربو على سبعة عُقود ونيِّف؛ أي أنَّها تأتي منْ تستُّر القوى الرَّأسماليَّة الليبراليَّة المتوحِّشة على الصهيونيَّة وإسرائيلها، وتحصينهما من المُساءلة، والمُحاكمة، والعقاب! وكأنِّي بالصُّهيونية وإسرائيل هما الموازيان الفعليان لـ«إسترازي» المُتَستَّر عليه والمُحصَّن، لأعوام عديدة، من تلقّي العقاب الواجب على جريمته القُصْوى، فيما الفلسطيني هو «دريفوس» البريء، المُعَذّب، والمُضحَّى به، والمنفيُّ إلى «جزيرة الشيطان»، لا لذنب اقترفه سوى أنَّه إنسانٌ إنسانٌ ملتحِّم بوطنه المستهدف بالسَّرقة؛ مُحبٌّ لآخريه من النَّاس؛ ومنهمكٌ في إثراء المعرفة، وصُنْع الحياة، وإغْناءِ الوجود!

* * *

جَليٌّ، إذًا، أنَّ المُفَارقةَ المأساويَّةِ التَّوحُّشيَّة الفاجعة لا تَتأسَّسُ، بكلِّ أعماقها وأبعادها وامتداداتها، على ما نقرأهُ نحنُ أو غيرنا من بعض تجلياتها، أو على ما تبصرهُ أعينُ العالم بأسره من ممارسات «الصُّهيونيَّة العَنصريَّة» المُمْعنَة في التَّوحُّش، والمُسَوّغة بسرديَّة تخييليَّة عنصريَّة مُسربلة بالخُزعبلات ومُسيَّجة بأله سَيِّف، وسيفٍ مُوَلَّه، فحسَب، وإنَّما تتأسَّسُ قبل ذلكَ وأثْنَاءَه وبعده، على حقيقية أنَّ هذه الصُّهيونيَّة، كحركة سياسيَّة استعماريَّة فاشيَّة وعنصريَّة، لم تكنْ بعيدة، منْ حيثُ دوافعُ نشأتها وغاياتها والوسائل والأساليب التي اعتمدتها، التي لم تزل تعتمدها، لتحقيق هاته الغايات، عن الدَّوافع الجوهريَّة التي حَفَّزت نشأة رديفتها، المُزامنة نشأتها: «النَّازية العُنْصريَّة»، التي حدَّدت غاياتها، وأملت أساليب تحقيقها ووسائله، حيثُ يَكونُ لهذه الحقيقة أنْ تُشكلَ مُفارقةً حاسمة مُتشعّبه الخُطوط والأضلاع، وشديدة الوضُوح!

* * *

لقد حوَّلت الصُّهيونيَّةُ، باحتلالها فلسطين وإقامة «إسرائيلها» عليها بقوَّة «الإله السَّيف» أو «السَّيف المُؤله، حَوَّلت الأعم الأغلب من أبناء الشعب الفلسطيني وبناته الأبرياء المُعذّبين، إلى «دريفوس» مُهَان الكرامة، مُقْتلع من وطنه، أو مُقَيَّد مأسور في حيِّز منه، أو مَدفوع للجوء، مسروق الأرضَ والبيت ومسلوبَ الحياة والوطن، إلى منافي الشَّتات بعيدًا عنها، أو إلى «هندي أحمر مُسْتلب الوطن» والحياة، أو إلى «يَهوديٍّ» مُدان بذنب لم يقترفهُ ومنفي في «جزيرة الشيطان» التي لم يُجَسِّد جحيمها من شيء في التاريخ البشري سوى هذه الإسرائيل العنصريَّة اليهوديَّة المتوحِّشة!

فهل لمُثقّفي العالَم الإنسانيّين، ولكلِّ الإنسانيّين من النَّاس من كُلِّ الثَّقافات والأوطان، أنْ ينفتحوا على تفاعُل حيويٍّ خلَّاقٍ يُمكنهم من التَّحوُّلِ إلى حَشْد يعرف كيف يكون حشدًا عالميًّا واعيًا وفعَّالًا ومُثابرًا، ليتكفَّلُ بإنقاذ فلسطين، والإنسانيَّة الجوهريَّة بأسرها، من التَّوحُّش البشريِّ مُجسَّدًا في الصُّهيونيَّة العُنصريَّة، وإسرائيلها، وداعميهما؟

العودة إلى الفهرس

العولمة ونظام التفاهة

خاص الهدف

نظامُ التّفاهة أو الميديقراطيّة؛ نظريّةٌ فلسفيّةٌ سياسيّةٌ جديدة، تنبأ بها باكرًا فيلسوف العلوم السياسيّة الكنديّ المعاصر، ألان دونو، ففي عام 2015، نشر كتابَهُ الأوّل عن الميديقراطيّة، ثمّ أعقبه بكتابه الثاني، شارحًا نظريّته عن نظام التفاهة، كاشفًا الستارَ عن عصر التفاهة الذي تعيشه الرأسماليّة اليوم بكل تجلياته.

في كتابه La Mediocratie أي «التفاهة» الصادر باللغة العربيّة عام 2015، يرى «دونو» أنّ العولمة الرأسماليّة أدّت إلى زوال تأثير المفاهيم التحرّريّة الديمقراطيّة العميقة، وحلول السطحيّة مكانها، وهذا لا يحدث على مستوى الأفراد، بل على مستوى دول المركز الرأسماليّ عمومًا، ودول التبعيّة والتخلّف في بلداننا العربيّة ومَنْ على شاكلتها خصوصًا، إذ تدهورت المستويات الرفيعة لمفاهيم الحرية والقيم والتحرّر والديمقراطيّة، وحلّ مكانها نظامٌ سطحيٌّ هش يُعلي من شأن الشعارات الديماغوجيّة الجوفاء والرديئة، وهذا النظام السطحيّ لا يستنكر مفاهيم التفاهة وأساليبها؛ لأنّه يخدم في النتيجة أغراضَ السيد الإمبريالي/وشريكه الصهيوني في بلداننا، سواءً في السياسة أو في الاقتصاد.

تتلخّصُ نظريةُ ألان دونو بسيطرة التافهين على العالم، وباتوا يحكمونه، وأنّ القابليّة للتعليب حلّت محلّ التفكير العميق، ويعطي نصيحةً فجّة لناس هذا العصر، من باب السخريّة، «موجزُها أنّه لا لزوم لهذه الكتب المعقّدة، لا تكن فخورًا، فهذا يظهرك متكبّرًا، لا تقدّم أيّ فكرة جيّدة، فستكون عرضةً للنقد، لا تحمّل نظرةً ثاقبة، وسّعْ مقلتيك، ارخِ شفتيك، فكّرْ بميوعة وكن كذلك، عليك أن تكون قابلًا للتعليب، لقد تغيّر الزمن، فالتافهون قد أمسكوا بالسلطة في معظم أرجاء هذا الكوكب بدرجاتٍ متفاوتة بين المراكز والهوامش».

وحين يُسأل عن أسباب هذا التحوّل، يعيد «دونو» ذلك إلى عاملين، في السوسيولوجيا والاقتصاد، كما في السياسة والشأن العام الدولي، كأبرز مظاهر عصر التفاهة والتافهين الذين يتسيّدون المشهد العام كله شمالًا وجنوبًا، في الكرة الأرضيّة، فالعالمُ كلّهُ مُقدمٌ على عصر التفاهة الكبير، وفي القلب من ذلك بلاد العرب. كما تجلّى استمرار تجلّيات هذا المشهد العام للتفاهة وتجلّياتها، السياسيّة والإعلاميّة، والفنيّة، وما نشاهده على وسائل التواصل الاجتماعيّ والفضائيّات المأجورة عن حجم السقوط والانحطاط والتفاهة التي تتسيّد هذه اللحظة.

أمّا فكرة «دونو» الأساسيّة فهي تركّز على أنّنا نعيشُ نتيجةَ فسادِ الديموقراطيّة التام، مرحلة «نظامِ التفاهة» المرتبط بتحكم الميديا، بدلًا من النظام الديمقراطي، فهو يستعيد ماركس في ظلّ فقدان بلدان المراكز الرأسماليّة المعولمة للقيم والمعاني الديمقراطيّة، وترك المجال واسعًا أمامَ الميديا بوسائلها وفضائيّاتها كافةً، الهادفةِ إلى تغيير القيم الإنسانيّة وتدميرِها لحساب ثقافة العولمة الاستغلاليّة في إطار نظام التفاهة.

التفاهة أيضًا عند «دونو» تتوالد وتنحدر من أنظمة الاستبداد العسكريّة والأيديوديينيّة، كما هو الحال في بلداننا العربيّة، وتدين بالوجود والامتداد لثقافة الاستهلاك التي تدعمها الليبراليّة المتوحّشة، ومن ثَمَّ، يتفوّقُ نظامُ التفاهة على كلّ الأجهزة الحاكمة. فالميديوقراطيّة mediocratie هي التي تتسيّد الموقف، وتقود المجتمعات نحو هاوية السطحيّة والضحالة واللا معنى... يقول دونو: «ليس مهمًّا أن تكون «مثقفًا ألمعيًّا» ولا «مناضلًا نقيًّا» لكي يُعتَرف بك، ويُستَدَلَّ بك وعليك في سجلّيْ الميديا والميديو؛ فالأهمّ من ذلك كلّه أن تكون تافهًا سطحيًّا، من دون أفق سياسيٍّ ولا خلفيّة أيديولوجيّة ولا انهمام إنساني، فمن يفوز في هذين السجلّيْن هو من يحصد ملايين اللايكات والمشاهدات ممن يصنعون «البوز» عن طريق الفضائحيّة والبؤس القيمي، ذلكم هو «العَلّامة» و«الفَهّامة» في نظام التفاهة السائد».

وتزداد التفاهةُ تجلّيًا اليوم من خلال ظاهرة الانحطاط الكبير، الذي وصل إليه العالمُ سياسيًّا وفنيًّا وأدبيًّا، بَدْءًا من الحقل السياسيّ وصعود شخصيّات شعبويّة تافهة أخلاقيًّا، وتصدّرها للمشهدَ السياسيّ العالميّ العام، في معظم بلدان العالم الرأسمالي، وكذلك في البلدان التابعة في أمريكا اللاتينيّة وآسيا وإفريقيا وبلادنا العربيّة.

ففي ظلّ ما تشهدُهُ البشريّةُ اليوم من سقوط على المستويات كافة، والتراجع في القيم والمكتسبات الفلسفيّة والثوريّة الإنسانيّة النبيلة «أصبح الإنسانُ –كما يقول دونو- سلعةً رخيصةَ الثمن، في زمن التفاهة والانحطاط»، حيث اكتظّ المشهدُ العام بهبوط مريب للقيم الإنسانيّة النبيلة والأخلاقيّة، لتحلّ محلّها كلّ رداءةٍ، وسقوطٍ في كلّ شيء.

أخيرًا، يرى الفيلسوف آلان دونو أنّ رأسماليّة العولمة هي السبب الرئيسي في توليد نظام التفاهة، ويدعو إلى مجابهتها ورفض كلّ أفكارها وأساليبها من خلال الرؤى والمفاهيم الديموقراطيّة الثوريّة عمومًا، ومن خلال استعادة أفكار كارل ماركس خصوصًا، ونشرها في أوساط الجماهير للتصدّي لأنظمة التفاهة، واستعادة المبادئ والقيم الثوريّة النبيلة؛ للخلاص من الرأسماليّة وأدواتها.

حروبُ الهُويّات على الطبقات

خالد فارس. كاتبٌ في شؤونِ السياسة والفلسفة/ قطر

نُحاولُ رَصْدَ التاريخ السياسيّ وأنثروبولوجيا سياسات الهُويّة في الوطن العربي، على مرحلتين؛ الأولى: الممتدّة على مدار مئات السنين من حكم الإقطاع العثمانيّ، ضمنَ ثلاثيّة؛ مركزيّة إقطاعٍ سياسيٍّ لعائلة آل عثمان، الدين الإسلامي، والجيش – العسكر. والثانية (1) التي لم تقطع مع الأولى، بل شكلت امتدادًا لها، لكنّها جَسَّدَت نَمَطًا يختلفُ في الشكل، عندما تمّ توزيعُ السلطة المركزيّة السياسيّة للاقطاع العثمانيّ، في دويلاتٍ ونظمٍ سياسيّة، وُلِدَتْ من رحم سايكس بيكو ووعد بلفور.

الاستعمارُ الإمبرياليُّ يعيدُ إنتاجَ سياساتِ الهُويّة:

صاغ مشروع سايكس – بيكو – وعد - بلفور ثلاثيّة مركزيّة عائلات حاكمة كأنّها إقطاعٌ سياسيٌّ تملك السياسيّ، والدين، والجيش. في سوريا والأردن والعراق تأسّست على العائلة الهاشميّة، في الخليج العربيّ أمراء وشيوخ، ونظام ملكي تحت حكم آل سعود، وآخر سلطاني في عُمان، وفي غير مكان. كان الوعد البريطاني للعائلة الهاشميّة أن يتمّ إلحاقُ فلسطين بسياسات الهويّة، وضمّ فلسطين إلى مشروع الهويّة الهاشميّة، لكيلا تنتقل الحالة في فلسطين إلى ما بعد الهُويّة، وتتبنّى سياسات نقيض لسياسات الهوية.

تَناتَجَ من هذه التشكيلة منظومةٌ سياسيّةٌ عربيّةٌ رسميّةٌ حاكمة، تتكوّن من:

- هُويّة عائلة حاكمة، كَمُعْطًى ثابت، وتتمثّل القيادة العليا للجيش في هوية العائلة الحاكمة.
- دين يتّمّ موضعته في سياق هُويّة أيضًا، على أساس المذهب الضّيق، الذي تحدّده هُويّة العائلة الحاكمة، لذلك تم تخليق سلطة من «كهنوت»، وشرعنتها؛ تتنطّعُ بتأويلاتٍ تتواءمُ مع هُوية الحاكم، وتنتج الإسلام الضيق، الهوياتيّ، وتستبعد الإسلام المتوسّع، الذى يتواءم من مفهوم الشعب والمجتمع الحديث.
- برجوازيّة هويّات، ثريّة، تتكوّن من هويّات فرعيّة، ويرتبطُ مصيرُها ووجودُها في: أ. هوية الحاكم. ب. ثرائها ذي الأصل أو البعد الهوياتي، أي أنها تربط بين الثراء البرجوازي وتعميق دور الهوية. ج. إمبرياليّة رأسماليّة غربيّة.

بِنْيَةُ الدولة العربيّة التي تشكّلت في مطلع وَمنتصف القرن العشرين:

تتكوّن من كُتْلَة ثلاثيّة الأبعاد، من ترابط السياسي: هوية الحاكم (2)، والاقتصادي: برجوازية هويات، والثقافي: دين يتبع هوية الحاكم وبرجوازية الهويات. كُتْلَةٌ تَحكّم وتُسيْطِرَة، جاثمة على طبقات المجتمع، تخوض في تدميرها، وتعميق تفكيك المجتمع إلى أجزاء، في هويات. ففقدَ المجتمع كيانيّته ووجوده بذاته المستقلّة عن الهُويّات. تتوزّع عمليّة اتّخاذ القرار السياسي على أساس سياسات الهويّة، التي تستند إلى تبادل المصالح بين الهويات.

العودة إلى الفهرس

أمثلة على أنماط التفكير التي صاحبت تأسيس الوطن العربي الحديث:

«.. فلا أريد منكم إلا السمع والطاعة، وما جاء بي إلا حميّتي وما تحمّله والدي من العبء الثقيل». 3 مارس 1921، عبد الله الأول بن الحسين بن علي الهاشمي، مؤسّس المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

«أما الأمير فيصل فكان واعيًا بأنّ شعب المنطقة يعيش مرحلة ما قبل قوميّة (يسميها: ملّة)، وأنّ هويتها بل هوياتها قبليّة، ودينيّة ومذهبيّة... كيف لي وأنا السُني - الشافعي أن أحكم عربًا ذوا أغلبية شيعيّة. الأكراد هم سنة - شوافع. وجودهم سيخلق نوعًا من توازن. كان فيصل يفكّر بلغة الهويّة المذهبيّة، الفاعلة أمام ناظريه..» (3)

«وأريد بالطاعة: امتثال الأمر وإنفاذه توًّا في العسر واليسر، والمنشط والمكره». الركن السادس من أركان البيعة، تلك التي جاء بها حسن البنا.

يُعْدّ مفهومُ السَّمْع والطاعَة شَرطًا مُسْبَقًا، وأداةً للتحوّل إلى سياسات الهويّة الخاضعَة لهويّة الحاكم. كما أنّ اللغة المستخدمة، مثل: «ملّة، السني - الشافعي، ما تحمّله والدي من حميّة، الخ) تتناقض مع لغة مجتمع له كيانٌ بذاته.

المجتمعُ وَفْق تعريفاته السوسيولوجيّة، هو كيانٌ قائمٌ بذاته، أي أنّ له مكوّنات، مثل: الطبقات الاجتماعيّة التي تُشيّد بُنيانَهُ. إخضاعه للسمع والطاعة؛ يعني تحويله من كيانٍ بذاته إلى كيانٍ قائم بالهوية/يات، أي إلغاء أو تجاوز للبُنَى الاجتماعيّة، المتمثلة في الطبقات؛ الأمرُ الذي يؤسّس إلى استلاب المجتمع وأفراده (4).

التصدُّي لسياسات الهويّة:

في المرحلة الناصريّة بدأ التصدّي لمشروع الهويّات وسياساتها. قدّم جمال عبد الناصر سياسات طبقيّة للمجتمع والدولة المصريّة الحديثة، وهذه أوّل مرّةً في التاريخ العربيّ الحديث، تتشكّل نواةُ سياسات طَبقيّة نقيضَ سياسات الهوية.

اقتباسٌ من خطاب جمال عبد الناصر (5) بتاريخ 1961/7/22 «إنّ أي فرد - أيها الإخوة المواطنون – ليس مخلّدًا؛ الشعبُ هو الخالدُ المتجدّد والشعب هو الباقي، وهو صانعُ التاريخ كله». «هذه الثورةُ الاجتماعيّة التي ناضل من أجلها الآباء والأجداد... وكان هذا هدفًا من أهدافنا الستّة؛ إقامة عدالة اجتماعية، وكان هذا - أيها الإخوة المواطنون - شعارٌ يمثّل كلّ آمال هذا الشعب؛ يمثّل نضال الطبقة المظلومة من أجل العدالة». «الأهداف التي أعلناها لا يمكن أن تتحقّق إلا إذا تحرّر المجتمع كله من الاستغلال بكل أشكاله وإلى الأبد، «المجتمع اللي كنّا عايشين فيه كان مجتمع فعلا ينقسم إلى طبقتين؛ طبقة السادة.. طبقة الحكام وطبقة العمال، طبقة الفلاحين».

يُعَبّر الخطاب عن سياسات طبقيّة تعتمد على قيم المواطنة ومبادئها كونها تعبّر عن الشعب، في مجتمع متحرّر من الاستغلال والاستلاب. أراد الانتقال من سياسات الهوية إلى سياسات الطبقات وبناء مجتمع يُشيّد بُنيانه الطبقات الاجتماعية.

انطلاقةُ الثورة الفلسطينيّة للتصدّي لسياسات الهويّة:

انطلق مشروعُ الثورة الفلسطينيّة في ظروف أزمة بُنيَويّة عربيّة تَسبّبت فيها سياسات الهوية. جاءت الانطلاقة لتعبّر

عن الحاجة إلى سياسات نقيض لسياسات الهوية، سياسات ينتقل فيها الفلسطيني من مشروع هويات مركزيّة حاكمة، تسبّبت في مأساة الشعب الفلسطيني، إلى بِنْيةٍ سياسيّةٍ حديثة، في سياق مشروع الثورة الفلسطينيّة.

كان العنوان، كيف سينتقل الفلسطيني من شخصيّة تقليديّة ورثت مفاهيم الهُويّة من الإمبراطوريّة العثمانيّة، وتأثير سياسات الهوية من النظام الرسمي العربي، إلى شخصيّة في مجتمع سياسي، شخصيّة سياسيّة، تفهم وتناضل وتدافع عن حقوقٍ سياسيّة وحقوقٍ مدنيّة، وتربط هذا النضال بمشروع تحرّر؟ فتشكّلت أحزابٌ وأفكارٌ ثوريّة، لبناء شخصية مجتمع يقوم على حقوق سياسيّة متحرّرة من سياسات الهوية التي صنعها الاستعمار. وهذا النوع من التفكير هو سياسيٌّ طبقيٌّ؛ لأنّه ينظرُ إلى الشعب الفلسطيني من منطلق كيانية المجتمع ككُل، له حقوقٌ سياسيّةٌ في مجتمعه المتحرّر، وليست حقوق هوية أو حقوق هويات، موزعة على مجموعات من الشعب الفلسطيني. لم تكن الثورة الفلسطينيّة، ثورة مَلك يريد أن يحقّق أحلام هويّة للعائلة، أو عائلة متشابكة مع الدين، كما أرادت القوى الاستعماريّة، بل هي ثورةُ تحرّر وطنيّ يخوض فيها كلّ الشعب، الذى سيقرّر مصيره بذاته، ولن يقرّر مصيره مشروع هُويّة تقسيميّة.

منطلقات الشخصيّة السياسيّة مقابل الشخصيّة الهوياتيّة:

تطلّبُ تجاوز سياسات الهويّة، سياسات تحرريّةً وطنيّةً تستقلُّ عن القرار العربيّ الخاضع لإلزاميّاتٍ سياساتِ الهُويّة، وتعتمد على المجتمع وطبقاته الاجتماعيّة، إضافة الى عدم حصر فلسطين بهوية تتبع حزبًا أو عائلة ثريّة أو مجموعة عائلات (كأنّها أيدي خفيّة) تلعب في السياسة الفلسطينية. وبخصوص مصطلح الهوية الفلسطينيّة الذي وُلِدَ مع مشروع الثورة الفلسطينيّة، ليس تعبيرًا عن سياسات هَوية، بل عن مخاض صراع مع مشروع احتلالي، أي أنّها هوية مجتمع وشعب وليسَ عائلةً أو جماعة، هي هويةٌ سياسيةٌ في مشروعِ حقوقٍ سياسية ومدنيّة.

أما الشخصيّةُ العربيّة التي انضوت تحت عباءة سياسات الهوية، تفكّر في حقوق المجتمع السياسيّة من نفق الهوية، وتعدّها خاضعةً لحقوق الهوية، مما يُحَوّل الحقوق السياسيّة وتحرّر المجتمع إلى قضايا مدنية ضيّقة، في صيغة منافعَ وخدمات مثل المَكرَمات والامتيازات الحكوميّة، وبرلمان محاصصة لتعزيز مواقع الهويات. لا يَعني هذا المواطن، معنى الاستقلال السياسي؛ لأنّه لم يحمل مفهومَ حقوقٍ سياسيّةٍ مستقلّة عن سياسات الهوية.

تدمير الطبقات الاجتماعيّة العربيّة بأدوات سياسات الهوية:

أشار كارل ماركس في البيان الشيوعي إلى أن هناك صراعاتٍ

تؤدى إلى تدمير الطبقات «هناك صراعاتٌ معلنةٌ ومستترة، وأنواعُ اضطهاد متنوّعة... تنتهي في كلّ مرّة إمّا بتحوّل ثوريٍ كلّيٍ للمجتمع كلّهُ، وإمّا بهَلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين» (6)، قياسًا على ذلك، فإنّ صراعات وسياسات الهوية التي تتم عبر التواطؤ السياسي المستتر على الشعوب وحقوقها السياسيّة والمدنيّة، والحروب الأهلية الجلية، مثل: أيلول الأسود، الحرب الأهلية في لبنان، في سوريا، في اليمن، وغيرها، أدوات سياسات الهوية، ونتيجة إدخال القضايا التحرّرية في صراعات الهوية.

بالفعل ما زالت المجتمعات العربيّة والطبقات التي تُثابر وُجودِيًّا، تتعرّضُ إلى عملية إهلاكَ للطبقات، بأدوات سياسات الهوية وأجهزتها لترسيخ المجتمع في هويات، بوسائل البوليس السياسي التي تقمع الأحزاب والسياسات الطبقية، وإلغاء أو محاصرة النقابات لمنع أي عملية نضوج أو تبلور سياقات ذات مضمون اجتماعيٍ طبقي، كتلك التي تَبْنيَ مُجْتمعًا على أسس من تقسيم مُتخصص - تَخَصّصي، وكبح الحُرِّيات التي تُطالب بحقوقَ للطبقات المعدومة، واعتماد سياسات تَبَعيَّة مُعَمَّقة تُؤدي إلى إفقار وتجهيلً وتعزيزً العصبيات القائمة على الهوية ■

[**المقال من مقدمة كتاب تحت الإعداد للكاتب، عنوانه حتى تاريخ كتابة هذا المقال: صراع هويات أم طبقات. الغاية من هذه المقدمة هو رسم خطوط عامة كمقدمة لموضوع شائك ومتشعب**]

1- سنخصص هذا المقال للمرحلة الثانية وتداعياتها وردة الفعل عليها.

2- في لبنان مثلا نطلق عليها حُكْمْ الهويات، وفى العراق ما بعد 2003 وما نتج عنه من دستور بريمير أيضا هو عبارة عن حكم هويات,

3- عبد الجبار، فالح. 2017: الدولة – الأمة- النزعة القومية وحق تقرير المصير مفاهيم أساسية، الحوار المتمدن https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=745768

4- مقال للكاتب يجادل في أهمية مفهوم الاستلاب في فهم التناقضات الاجتماعية.

5- http://nasser.bibalex.org/Data/GR09/1_610722/1961/Speeches.htm

6- (ص54 البيان الشيوعي-دار الفارابي).

العودة إلى الفهرس

شعر

إعادة تأهيل المدمنين على هواء أمريكا

خالد فارس

ارفعْ رأسَكَ الثقيلَ من
وهنِ الموتِ الآتي من أميرَكا،
لا تنحن إلى سيجارة الهامبورجر،
ولا تركَبْ خيلا سيعَتليك،
لا تنتظرْ قضاءَكَ،
ولا قَدَرَك،
فإلهُ الأقدار قَتَلَهُ الكاوبوي؛
صَنعوا منْهُ عيدًا للشكر
وموسيقى للروك والرول.
أهكذا جَعَلَكَ الأميركيون؟
تَحْملُ عُهْرًا على سُنّةٍ هم فيها نَبيّون!
أَدْمَنْتَ الإيمانَ بربِّ الظالمين،
وأَدْمَنْتَ الكفرَ والإلحادَ برَبّ الثوْريينْ؛
تَمْشَى على خُطى الإسرائيليين
وشيوخ السلاطينْ
وتَعبُدُ إلهًا مات قهْرًا من خِيانةٍ
هيَ فينا إلى حينْ!
أَلَمْ يَفضِ النفطُ على زمزم؟
وتَوضأَ النّاسُ بالكوكاكولا
وفاحَتْ منْهُمُ أقدارُ ساقيةِ النفْط!
تطفَحُ ماءً ثقيلا على الدَمِ السائلِ في الصَحْراءْ
يَخافُ الدمُ منَ التَعَرّي؛
منْ حكاياتٍ تَنسجُهُ بالتَبّني
تَحْملُهُ عُذْرِيّةُ حُبّهِ لأهْلِ كِتابٍ
أفزَعَهُ سَيفَهُمْ
وطائراتُهمْ ومُخابَراتُهمْ وسُجونٌ تَمْلأ الأرضْ
يقولون: إنّنا المارقون والأفّاقون
وهم أهْلُ كتابٍ باقونْ لا يَكفُرون
لا يقتلون .....
لا يُطفّفونْ .....
استرقْ عَقلَكَ من غِمْد كتابٍ؛
من دَمٍ تَجَمّدَ بالتَبَنّي؛
من أهْلِ كتابٍ آتٍ من أميركا؛
من صَحْراءَ تَجَلّطَ فيها دَمُنا؛
من دَمٍ ثقيلٍ جَفا فينا؛
من عَقْلِنا المحبوسِ في أنهارِ
وَعْيٍ سَقُمَ جَوْفُها
وقبرٍ من كلماتٍ اعتزلَ غَرامَ الهَزيمة؛
من وَهْنِ الحُزْنِ عَلى ما مَضَى!
لا تَخْرُجْ إلى ماضٍ لا يَجْمَعُ الكلام،
حَرّرْ دَمَكَ المَكْلومَ منْ سَطْوةِ زَمانٍ يَرْتَدُّ إلى ما مَضَى،
فَيَعْدو قَدَرًا على غَدنا مُقَهْقرًا،
يعتلينا من صحراءَ عاصفةٍ كالرصاصِ المَسْكوب؛
قَمَرٌ تَلَبّد نُورُهُ على جَسَدِ الصحراء،
تَقَطّعَ دَهْرُها في الوَغَى حتى وَغْلَ جَهْلا في أهْلِها،
ثم حقدًا عَلَى مَنْ وَرثَها فَأَبَى قَمَرٌ ألا يَدور في فَلكِها،
عانقَ جبال البلادَ وسَهْلَها وصَحْراءَها وماءَها
لا تُساومْ .....
لا تُفاوِضْ .....
ذلك الوَغى المَسْكوبُ في بلادنا،
احفرْ في قَلبكَ جُعْبَةَ الزمَانِ الآتي من كلامَ يَجْمَعُ المَدَى،
ولاتكُنْ للماضي عبدًا مقفرًا لشمسٍ تَدورُ في سَماء؛
اعتلِ خَيْلَكَ مما تَيَسّرَ .....
من كلماتِ مقلاعِ الوَغى.....
وَكنْ حُرًّا في قَدَرٍ يُزهِرُ شَعبًا .....
لا يَسعى للردَى
أبيًّا في الردَى يَرُدُّ الوَغى
افردْ صَحْراءَكَ ثورةً على أميركا وأَحْفادِها
ومُقاوَمَةً لا بدَّ منها على ابنِها المُدَلّل.
لستَ في سوقٍ لبيعِ بضاعة
ولا من بيتٍ يأكلُ بالأخضر.

الهدف
AL-HADAF
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

لوحة للفنانة الراحلة

لطيفة يوسف

3/1987

لطيفة يوسف: الإقامة في اللوحة

أمّا وقد أكملتْ لنا لوحتَها الأخيرة، شاءت لطيفة أنْ تغادرَ الإطار، لكنّها لم تبتعد كثيرًا عن اللوحة؛ وطنِها المؤجّل والمكان المشروع الذي تحتاجُ اللجوءَ إليه. الفنُّ جوازُ سفرها الصالح كي تجول العالمَ به، وإنْ تنقّلت في دروب المنافي، ربّما لتتحكّمَ أكثرَ بإتّقان فنّ القتال.

الفنانةُ لطيفة، تلك الفتاةُ الفلسطينيّةُ تحملُ وطنَها تحتَ إبطها، إلى عالم بلا قيد؛ لأنّه بحدود التغريبة الفلسطينيّة، وإنْ كانت ممّن يحترف التعبيرَ باللون الواحد، حيث تسكن اللغةُ عالمَها الخاص. من هنا بدأت لطيفة في مراحلها الأولى من مكانها فلسطين، ومن كينونتها كامرأة وإنسانة بسيطة خجولة حالمة بالأرض؛ فرسمت المرأةُ «حارسةَ البقاء» وعيناتٍ «الكنعانيّة» الثابتة كزيتونة عتيقة تنغرس بالتراب؛ بفستانها الفلسطينيّ المطرّز، وكأنّها رسالةُ الأرض إلى السماء، فصار الفضاءُ اللونيّ كمكان آخرَ لثورتها التي تمتشقُ البندقيّة، ثمّ تنسجُ بريشتها هواجسَها المخبّأة، وتبوحُ برهافة مشاعرها الإنسانيّة وأسرارها الثوريّة؛ ترسمُ سيرةَ أطفال الحجارة في الانتفاضة الكبرى عامَ 1987.

لم يكن خيارُها في التجريد بعيدًا في تلك الفترة فقد كانت الوجوهُ تذوبُ في اللوحة، وكأنّها كانت تعلن، وهي في بداية مشوارها أنّها ستذهبُ بعيدًا في التجريد، لا ليغيب المكان، وهي المشغولةُ دائمًا بسندات الإقامة ولحظات الأمان، بل لتحضر تلك المشاعرَ المختزنةَ فيها كطاقة لثورة جديدة. ففي لوحة أطفال الحجارة نشاهد مجموعةَ أشخاص تغيبُ ملامحَهم وترتفعُ قبضاتُهم رغبةً في استمرار الانتفاضة، وتندمجُ ألوانهم على مساحة اللوحة، ثمّ تتشظّى في الخلفيّة.

لطيفة... إضافةٌ إبداعيّةٌ في الحسّ الفنّي والحضور الإنسانيّ، في انسياب الحركة والضوء واستحضار الرموز بلا تعقيد، وصمتُها لم يفقد اللونَ ثورتَهُ المشحونةَ بالرفق والتمرّد وكسر الجمود، فهي صاحبةُ الخلفيّات الهادئة التي تعكسُ عشقَها للبسطاء وصدق الانتماء؛ تجسّدت بتجريديّة الأمكنة، مزيجًا لونيًّا من الرشاقة الروحيّة، الغارقة في غموض الأزرق، كبحر أو كالسماء، التي تسرجُ لنا الخيالَ المفتوحَ على تأويلنا الخاصّ، والأهمّ على أفق بعيد تتركنا نغامرُ في اكتشاف ما تفكّر به. فنجدُ اللونَ يفردُ مساحاتٍ تريحُ النظرَ كأنّنا نشاهدُ جسمًا في حالةِ انصهار مع الفضاء أو قطعة قماش فريدة، من تطريز خاصٍّ بلطيفة، وبسرّ فنّها التشكيليّ العالي الجودة. تحلّقُ بعيداً نحوَ فضاءِ التشكيل في لوحات لطيفة، باندماج اللغة والقصائد، ففي عمل جديد لها نشاهدُ كلمات لقصيدة تدخلُ مشهدَ اللوحة بخفّة عالية، تكتبُها لطيفة بمحاذاة اللون لتصبحَ الكلماتُ جزءًا من اللوحة، هذه الكلماتُ تجعلُ التجريدَ لغةً أخرى لا تختلفُ عن الكلمات، بل تحتضنها. إنّها لغةُ لطيفة البصريّةُ التي جعلت الشعرَ يقيمُ بجوار اللون ويتّحد معه. رغبتُها في قول ما تحبُّ بلغة بصريّة أخرى، ربّما كانت بداياتُها تميلُ أكثرَ للتعبيريّة لكن لطيفة قد وجدت طريقَها في الذهاب بعيدًا نحوَ التجريد والمساحات التي تتسّع لروحها. الغموضُ طريقُها لقول ما تريد بحميميّة أكثرَ؛ فنسمعها بإصغاء وحبّ.

وداعًا للطيفة الرفيقة التي انتزعت عضويّتَها بشروط ريشتها؛ بحلمِها اللانهائي، لم ترسم لتبيعَ لوحاتها بل توصل رسالتها، فاستحقّت بجدارة أعلى مرتبة في حزب الفنّ والإبداع واللون وثورته على كلّ شيء؛ اللونُ الذي لا يخشى أن يصارحنا بأنّه يريدُ أن يقول أشياء كثيرة عن كلّ شيء، فهو اللونُ الذي خلقته على صورة الوطن والحب والمرأة والأطفال والشمس والبحر والطبيعة والمشاعر اللطيفة والحنونة، التي نراها كلَّ يوم في عيون رفاقها، وعلى امتدادِ حلم فلسطين الكاملة.

مروان عبد العال